إظهار العوار في مزبور مكشوف الستار

رد على رسالة

(كشف الستار عن مدعي الحوار)

كشف لحقيقة المدعو: علي الجفري

كتبه

بدر بن علي بن طامي العتيبي

تقريظ

الشيخ العلامة

صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء

إظهار العوار في مزبور مكشوف الستار

رد على رسالة

(كشف الستار عن مدعي الحوار)

كشف لحقيقة المدعو: علي الجفري

كتبه

بدر بن علي بن طامي العتيبي

تقريظ

الشيخ العلامة

صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع: ٧٩٣٨/٢٠٠٨م

دار الاستقامة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

محمول: ٠١٨٥١٨٣٤٤٢/٠٠٢ ـ ٠١٢٢٧٤٨٣٢٦٣/٠٠٢

تقريظ معالي الشيخ العلامة الدكتور
صالح بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأملت كتاب: إظهار العوار للشيخ: بدر العتيبي وفقه الله
فوجدته وافيا (والحمد لله) بالرد على [illegible] الجفري الضال
من أغلاطه ومغالطاته. والحمد لله على نصر الحق وقمع الباطل

كتبه
صالح بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
١٤٣١/٦/١٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنّني قد وقفتُ على ورقاتٍ لكاتبٍ رمزَ لاسمه بـ: أبي عبدالله محمدٍ المكي، يردُّ بها على الشريطِ ذائعِ الصِّيتِ: حوارٌ هادئٌ مع الشيخ الجفري، للشيخ حسن بن قارئ الحسيني -وفقه الله ورعاه-.

ومادةُ هذا الردِّ مِنَ الكاتبِ المكيِّ مُسجّلةٌ في شريطٍ مع التغيير بحذفِ بعضِ العباراتِ وبعضِ أسماءِ أئمةِ أهلِ السنةِ الذينَ تجرأ على انتقاصِهم وذمِّ دينِهم: حتى لا تظهرَ فضيحتُه أمامَ العالمين، ومبلغُ تطاولِهِ على علماءِ المسلمين، فكتبتُ هذا الردَّ عليه نصرةً لدين الله المتين، وحمايةً له من تحريفِ الغالين، وانتحالِ المبطلين، وتأويلِ الجاهلين، ومنَ الله أستمدُّ العونَ والصوابَ.

فأقول:

لـما كان صاحبُ الردِّ لـم يصرّح باسمهِ، وكشفَ بهذا الشريطِ عن مبلغِ عقلِهِ وجهلِهِ، فكانَ ضحيةَ دهرٍ من الزمان لـم يَفِق أهلُ دينِهِ من سُباتِ نومِهِم، وحيرةِ قومِهِم، فإنّني أعرّف هذا المجهول بـ: مكشوف الستار!

نعم: مكشوفُ الستار، فلو سترَ عقلَه كما سترَ اسمَهُ لكانَ خيرًا له، ولكن: كانَ الإنسانُ أكثرَ شيءٍ جدلاً!

فقد كشَفَت هذه الورقات، وهذا الشريطُ عن مقدارِ علمِه وعقلِه، وميزانِ عدالتِه ونقلِه، فإن كان هذا رسولُ مَنْ وراءه من أهلِ مذهبِهِ فَهُم أردى وأردى، وإن كان هو من جُهَّالِهِم، فسحقًا لقوم يتقدَّمُهُم جُهَّالهُم !! .

بدأ المكشوفُ! شريطَهُ بأبياتٍ ملفقة يترنَّمُ بها بنشوةِ العزةِ والنّصرِ، وما عَلِمَ أنَ الذُّلَ والصغارَ على كلِّ من خالفَ أمرَ رسولِ اللهِ ﷺ، وأحدثَ في دينِ الله تعالى ما لم يأذن بِهِ الله تعالى ولا رسولُه ﷺ، قال النبي ﷺ: «وجُعِلَ الذُّلُّ والصَّغَار على من خالف أمري».

وأهلُ البدعِ هُمُ الأصاغر، كما نصَّ على ذلك جماعةٌ من السلفِ كعبدالله ابن المبارك وغيرِهِ .

قال أبو قِلابةَ في قولِ الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ [الأعراف:١٥٢]: «هذه الآية في كل مفترٍ إلى قيام الساعة».

فسوف يبقى كلُّ صاحبِ بدعةٍ صغيرًا حقيرًا يذوبُ كما يذوبُ المِلحُ في الماء، والتاريخ أعدلُ شاهد، وأصدقُ دليل على بترِ ذكرِ أهلِ البدعِ، فلا يُذكرون بالخير، وهذا مصيرُ كلِّ من خالفَ سنةَ النبي ﷺ، وخرجَ عن منهجِ أهلِ السنةِ والجماعةِ من الصحابةِ والتابعينَ وأتباعِهِم إلى يومِ الدين، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر:٣]، وصاحبُ البدعةِ يشنأ النبيَّ ﷺ بتشريعِهِ ما لم يأذن به الله تعالى، فكيف إذا كانت بدعتُه من الشرك بالله تعالى

ومخالفةِ أصولِ لا إله إلا الله، فكانت عاقبتُهُ على كلِّ حالٍ: الذُّلَّ والصَّغَار.

فأقول لمن خَفَر عن حَتْفِهِ بأنفه، وسعى إلى رمسه بنفسه:

من الدينِ إسكاتُ الجَهولِ المشاغبِ ... وصونُ جنابِ الدينِ من كلِّ ناكبِ
ونفديهِ بالأرواحِ ما دامَ عيشُنا ... ليبقىْ نقيًا مِن جَميعِ الشوائبِ
بـ: «إظهارِ إعوارِ» الغواةِ ومكرِهم ... وما أحدثوا في ديننا من معائبِ
وتقمعُ «مكشوفَ الستار» لجهلِهِ ... وقد رام «كشف الستر عن كل كاذبٍ»
وما عَلِمَ الغدمُ الجهولُ بأنّهُ ... رماه الهوىٰ من حمقِه بالمصائبِ
فسطَّرَ ما يُبدي لنا سوءَ فهمِهِ ... بما فيه من تدليسه والغرائبِ
وإنْ كانَ مَجهولاً فقد بانَ عقلُهُ ... وما المرءُ إلا العقلُ عند التخاطبِ
فليس مُرادي الإسمَ ما دامَ مُنكرًا ... ولكن مرادي كشفُ تلك الغياهبِ
فينقدُ نقدَ الشيخ[1] عندَ حوارِهِ ... لشيخهمُ الجفريِّ رأس العقاربِ
فبيّنَ للناسِ العدول بأنّه ... كذوبٌ به مكرٌ كمكرِ الثعالبِ
وجاءَ بمختصرٍ بموثوقِ صوتِهِ ... ليدرأ عنه الظلمَ بين الأعاربِ
فطاشَ فؤادُ الخِلِّ مِن فَرطِ حُمقِهِ! ... فسحقًا لِمَجهولٍ يصول لِهاربِ[2]
فسطَّرَ «كشفَ الستر» من بعدِ مُدةٍ ... وجاء بأوهىٰ من بيوت العناكبِ

---

(١) هو الشيخ الفاضل: حسن قارئ الحسيني في شريطه «حوار هادئ مع الجفري»، وشريطه أظهر بعض أخطاء الجفري التي لا يجوز السكوت عليها، وقد وثّق قوله بنقل كلام الجفري بصوته مسجلاً، وعلّق عليه بما يلزم.

(٢) المجهول: مكشوف الستار، والهارب: الجفري!، فقد أخلد إلى الأرض مدة طويلة بعد انتشار هذا الشريط الذي كشف حقيقة عقيدته للناس!

ولـم ينتصر للحق بـل زادَ بِلـةً | علىٰ طينةِ الجفريِّ أردىٰ المشاربِ
والزمْ أهلَ الحقِ مِن كُلِّ فاضلٍ | ببغض رسول الله مع كل صاحبِ
وتلكَ لَعَمرُ الله أعظمُ فِريةٍ | تكاد لها تهوي جميع الكواكبِ
فإنَّ رسولَ الله لا شخصَ غيرُه | من الخلقِ أزكىٰ من جميع الأطايبِ
محبتُه مِن أصلِ بنيان دينِنا | وتلك لعمري من عظيم المكاسبِ
أصولُ بناءِ الدِّينِ عِندَ إمامِنا | ثلاثٌ، عليها نرتقي في المراتبِ
وعنها سؤالُ القبرِ إن كنتَ جاهلاً | وفي الوردِ تُتلىٰ من حروزِ رواتبِ[1]
وحبُّ رسولِ الله ليسَ دعايةً | يكذبها فعلُ الغويِّ المصاخبِ
فيحدثُ في دينِ الإلهِ موالدًا | وفيها أمور جاوزت عد حاسبِ
مِنَ الشركِ بالرَّحمَنِ والرَّقصِ والغِنَا | وكم فتنوا في شرقها والمغاربِ
ومَا ذاكَ إلاَّ بِدعَةٌ جَاءَ ذَمُّهَا | وما جاء هذا في أصول المذاهبِ
وقَد صَحَّ قَولُ المُصطَفىٰ: «كلُّ بِدعةٍ | ضلالٌ»، فسحقًا للغويِّ المُحاربِ
فَمَن ذا حَقِيقٌ بالمَحَبةِ يا تُرىٰ | فهاتوا لنا البرهان عند التضاربِ
أمتبعٌ مَا زَادَ في الدِّينِ شِرعَةً | وليس لديه الدين حقلَ تَجاربِ
وصَدَّقَ أنَّ الشرعَ دِينُ نَبِيِّنَا | فتمت به البيضاء من كلِّ جانبِ

---

(١) يراد بذلك الدعاء الوارد: «رضيت بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمدٍ ﷺ نبيًا» بعد الأذان، وفي الصباح والمساء، وهذه هي الأصول الثلاثة التي ذكرها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى-، فمحبة واتباع الرسول ﷺ نعدها أصلاً من أصول الدين، والصلاة عليه ركنًا من أركان الصلاة.

أم المُحدثُ الغاوي يَجيء ببدعةٍ   على أصل دين المصطفى بالأكاذبِ

فكسَّر بابَ الشرعِ من فرطِ جهلِهِ   وعرَّضهُ للإفترا والتلاعبِ

وقالَ لِكُلِّ الناسِ زيدوا فإنّما   تَمسُّكُنا بالأمرِ ليس بواجبِ

نعوذُ بوجهِ الله مِن كُلِّ مُحدِثٍ   رمى ديننا من غيِّه بالمعائبِ

ومن مكرِ مكشوفِ الستّارِ هُرُوبهُ   فأهمل رد الموبقاتِ العطائبِ

فأعرضَ عَن مَمقوتِ مَنطُوقِ شَيخهِ   وجادل عمّا دونه من مثالبِ

فيدعو رسولَ الله في كُلِّ كُربةٍ   ويطلب منه الغوث عند النوائبِ

ويذكرُ أنَّ الأولياءَ بِزَعمِهِ   إذا طُلبوا جاءوا لكشف المصاعبِ

وهذا وايمُ الله شِركٌ لأنّهُ   دعا غير ربٍّ: قادرٍ غيرِ غائبِ

فأمّن يُجيبُ المُعسرينَ إذا دعَوا   ونقصده في خوفنا والرغائبِ

أليسَ إلهُ الخلقِ لا ربَّ غيرُهُ   قريبٌ مجيبٌ سامعٌ للمطالبِ

فسُبحانَ مَن يُحيي القلوبَ بفضلِهِ   ويردي قلوب المشركين النواكبِ

وإن رسولَ الله أفضى لربِّهِ   ومات خليل الله من نسل غالبِ

وأودعَهُ الأصحابُ في جوفِ قبرِهِ   وفارق دارًا ليس فيها بآيبِ

وموعده الأخرى إلى حين نشرِه   وهذا سبيل الراحلين الذواهبِ

وفي البرزخ الموعودِ حيٌّ حقيقةً   ويسكنُهُ ربي رفيعَ المناصبِ

وتُعرضُ أعمالُ الورى كل لحظةٍ   عليه وهذا من عظيم المواهبِ

ومع ذاك لا يُدعى لكشف بليةٍ   ولا غوثِ ملهوفٍ ورزقٍ لساغبِ

فقد فارق الدنيا جميعًا بروحه ... ولا يسمع الأصوات من كلِّ نادبِ
ولم يبقَ إلا الدِّين من شرع أحمدٍ ... تمسك به ترقَ رفيعَ المراتبِ
وصلِّ على المختار في كل لحظةٍ ... ستبلُغُهُ من غير شكٍّ لراتبِ
وقد فارق المكشوف من كلِّ بدعةٍ ... صنوفًا، وجا بالتُّرهاتِ الكواذبِ
فيرمي دعاة الحق من جور حكمه ... بتكفيرِ أهل العلم من كلِّ ذاهبِ
وما كفَّروا والله من كان مسلمًا ... ومَطلَبُنا الإثباتُ يا شرَّ ثالبِ
وإن يقصدِ المكشوفُ مَن كانَ عاكفًا ... على القبرِ أو قد طَافَ حَولَ الأخاشبِ
ويطلب منه الغوثَ والنصرَ والشِّفا ... ويَهدي بقُربانٍ لتلكَ الرَّحائبِ
«فذا كافرٌ بل مالُهُ وقتالُهُ ... حَلالٌ ومَا في ذا مَقالٌ لعائبِ»
ومن يبنِ فوق القبرِ بيتًا ومسجدًا ... فَلَعنتُهُ بينَ الورَىٰ في المَقَانبِ
لأنَّ رسولَ الله جاءَ بلعنِهِ ... رواهُ لَنَا أهلُ النُّهىٰ والمناقبِ
ومن يسألِ المولى بجَاهِ مُحَمَّدٍ ... فَمُبتَدعٌ في الدِّين لَيس بِمصَائبِ
وما صحَّ في هذا حديثٌ وكل ما ... رَوَوهُ لَنا مَا بَينَ واهٍ وذَاهبِ
وقرَّرَ في مسطورِ مزبورِ جهلِهِ ... عقَائدَ قَومٍ أبعَدِينَ أجَانبِ
فما بينَ صوفيٍّ جهولٍ بدينه ... حوىٰ حزبُهُ من كلِّ فدمٍ وخائبِ
وما بين جهميٍّ يخالف ديننا ... ولا يصف المولى سوىٰ بالسوالبِ
ومن ذلك التأويلُ في وصفِ ربنا ... بغير دليلٍ عن هداةٍ ثواقبِ
ونسبةُ ذا للأشعريِّ جنايةٌ ... وقد تاب عن قولٍ وخيم العواقبِ

وبيّنَ في سفرِ «الإبانةِ» دينَهُ فنسأل رب الخلق عفواً لتائبِ
فَيُثْبِتُ لله الصِّفَاتِ وكُلُّ مَا يَصحُّ لَنَا عَنْ كُلِّ شَيخٍ وصَاحِبِ
وقابلَ بالتسليم والصمتِ والرِّضا ونزّه رب العرش من قول عائبِ
ومن غيرِ تأويلٍ وتكذيبِ شرعِنَا بقولِ جهولٍ خاسرٍ غيرِ كاسبِ
وقد أنعمَ اللهُ الكريمُ بفضلِهِ عليّ فجاهدت الغثا بالضّواربِ
فجاهدتُهُم بالعِلم والعَدلِ والحجىٰ بعونٍ من الرحمنِ صولةَ حاربِ
بجيشٍ من الآثار عَن كلِّ فاضلٍ تُحيطُ بِهم من كل صوبٍ وجانبِ
فأظهرتُ إعوارَ الجهولِ وحزبِهِ فهم بين مكلوم وباكٍ وناعبِ
ولي سلفٌ من كلِّ شيخٍ مقدَّمٍ غزا حزبهم بالصافنات النجائبِ
فيُشهرُ سيفَ العِلم في كل محفلٍ فيضربُ ما بينَ القفا والمناكبِ
كمالكٍ وابن الشافعيِّ وأحمدٍ وإسحاقَ مَع سُفيانَ بدرِ المقانبِ
وغيرِهم من كلِّ شيخٍ مجاهدٍ يصولُ لذاتِ الله صولة غاضبِ
فيا ربُّ يا ذا المنِّ والجودِ والعطا ويا خيرَ مسئولٍ لنيلِ المآربِ
تصون لنا التوحيدَ من كلِّ ملحدٍ حقودٍ لدودٍ كاذبٍ ومصاحبِ
وصن دولة التوحيد من كل مغرضٍ له في الدُّجىٰ صوتٌ كصوتِ الجنادبِ
«وأحسنُ ما يَحلو الكلامُ بختمه صلاةٌ وتسليمٌ بعدَّ الكواكبِ»
علىٰ السيد المبعوث للناس رحمةً نبي الهدىٰ والآلِ مع كلِّ صاحبِ

اعلم أخي الكريم -وفقك الله-: أن الجفريَّ والمنافحَ عنه، ومن هُم على شاكلتِهِما: لم يأتوا بجديدٍ على مقالاتِ أسلافِهِم وشبهِهِم، وقد سبقَ أهلُ

العلمِ بكشفِهَا وبيانها بأدلةِ الكتابِ والسنةِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، فكلُّ ما جاءوا به من الشبهِ في تقريرِ بعض المحدثات الشركيةِ والبدعيةِ إنما هي من تراثِ مَن قبلَهُم مِن أهل البدعةِ والضلالةِ، وسبقَ أهلُ العلمِ والفضلِ ببيانها وكشفِ عوارها للناسِ ولله الحمدُ والمنة .

أخي القارئ الكريم: إن الله تعالى أرشدنا في كتابه الكريم عند حصولِ التنازعِ أن نردَّ الأمرَ إلى الله تعالى وإلى رسولِه الكريم ﷺ في كلِّ شيءٍ، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فكيف إذا كان هذا الأمر في أصل التوحيد والسنة ؟!، فيستحيل أن يردَّنا الله تعالى إلى ما لا بيانَ فيه ولا فصلَ بين المتنازعين فيه .

كما ينبغي أن نفهم الوحي المبين بفهم سلف الأمة الصالح -وهم الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان- الذين هم: أقلُّ الأمةِ تكلُّفًا، وأغزرُهُم عِلمًا، وأصدقُهُم اتباعًا للنبي ﷺ، فإذا تقرر هذا في سويداء قلبك، فلا تغترَّ بتعددِ النقولات، وتنوعِ الأسماء!، فالنقلُ يقابلُهُ نقلٌ مثلُه، والأسماءُ تقابلُها أسماءٌ مثلُها، بمثلِ العدد وأكثر، وبمثلِ العلمِ وأغزر: ثم ماذا كان؟!

من الصادق؟

ومن الذي يُقبَلُ قولُهُ؟

ومع مَن يكُونُ الحقُّ والصواب؟

هذا ما يعودُ بِنَا من حيثُ بدأنَا إلى أن الحجةَ كلَّ الحجةِ في كلامِ الله وكلامِ

رسولِهِ ﷺ، بفهمِ الصحابةِ والتابعينَ، فـ: «إنما الأمرُ اثنان»- كما قال ابن مسعودٍ ﷺ عن النبي ﷺ: «الكلامُ والهُدى، فأحسنُ الكلامِ كلامُ الله، وأحسنُ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ وشرُّ الأمورِ محدثاتُها، وكلُّ محدثةٍ بدعةٍ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٍ، «وكلُّ ضلالةٍ في النارِ»، كما قاله نبيُّنا وسيدُنا محمدٌ ﷺ.

فاعلم أرشدكَ الله لطاعتِهِ: أن مكشوفَ الستارِ في مزبورِهِ تَنَوَّعت أساليبُ جهلِهِ، وتَعَدَّدَت زخارفُ نقلِهِ، فَظَهَرَ بِذَلِكَ كلّه مَدَى رداءةِ أمانَتِهِ وعَقلِهِ!

وإن تَعجَب فاعجَب إلى نُكُوصِهِ عَلَى عَقِبيهِ!، وهربِهِ مِنَ الإشارةِ فَضلاً عَن الحديثِ عن العديدِ مِن المقالاتِ الفاسدةِ التي انتَقَدَهَا الشَيخُ الحسينيُّ على الجفريِّ، فلم يتكلم عنها ولو في لحنِ القولِ، وإنما عَمَدَ إلى بَعضِ مسائلَ يريدُ بها تحسينَ صورةِ الجفريِّ ولـم يتحقق لَهُ ذلكَ كما سيظهرُ قريبًا بإذنِ الله تعالى.

❋ ❋ ❋

فصل

ومما شرعَ بِهِ مَكشوفُ الستارِ كَلامَهُ: بدايتُهُ بمزوّقِ الكلامِ على سلامةِ الفؤادِ، وحسنِ الطريقةِ، ومحبةِ الخيرِ للناسِ، فيقول: «فوالله لَقَد سُررتُ عندما قرأتُ عنوانَ شريطٍ أهداني إيَّاهُ أحدُ الإخوانِ وكانَ تحتَ عِنوانِ: حَوارٌ هادئ مَعَ الشيخِ الجفريِّ ،وقلتُ في نَفسِي الحمدُ لله الذي ألَّفَ بَينَ قُلوبِ المسلمين».

فأقول: أحقًّا دخل السرورُ يا مكشوفَ الستارِ بين جَنبيك؟!، أحقًّا تآلفُ قلوبِ المسلمين من عَظيمِ أمانيك؟!، فلماذا نقضتَ هذهِ الأمْنيَةَ مِن قَريب!، وأظهرتَ بالغَ غلِّ قلبِكَ على أهلِ العلمِ والفضلِ بالذمِّ والتعييرِ والتعييبِ!

هل تريدُ أن أنقلَ لكَ ما يقولُ أبناءُ حِزبِكَ في أئمةِ الدِّينِ؟!، ومَا تَجنَّوا بِهِ عَلى علماءِ المُسلمينَ بِصُنُوفِ الشتمِ والتضليلِ والتكفيرِ، بل والاعتداءِ عليهم بشتى وسائلِ الاستئصالِ والتغييرِ، فلَم يسلَم عُلماءُ المسلمينَ وعامتُهم من كيدِ أهلِ الأهواءِ والضلالةِ منذُ قتالِ أبي بكرٍ الصديقِ للمرتدين، إلى خروجِهم على عُثمانَ ذي النّورَين، إلى قِتالِهِم لِعَليّ بن أبي طَالِب خَليفَةِ المسلِمينَ، إلى صراعِهم مَعَ الأئمةِ في كُلِّ وقتٍ وحينٍ!

أتريدُ أن أنقلَ لكَ عباراتِ أئمةِ التصوفِ الغالي في أهلِ السُّنةِ؟، وما وصفوهُم بهِ مِن أبشعِ الأوصافِ، وأقبحِ الألفاظِ؟!

فيا سرعانَ ما كذّبتَ نفسَكَ بنفسِكَ في مَزْبُورِكَ يا صَغيراً، وطاش لسانُكَ بما يُخفي جنانُكَ من صُنُوفِ السَّبِّ والتعيير، والاتهامِ بالباطلِ، ومَن قرأ الكلامَ، وسَمِعَ الشَّريطَ تبيّنَ لَهُ صِدقُ هذا.

ألا تخشى أن تكون من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

لماذا عندما رأيتَ طرحَ الشيخ الحسيني المجرَّدِ من غِلظَةِ القَولِ، وسوءِ الألفاظِ، والتعدي على المخالفِ أن تُقابلَهُ بمثلِ ما بَدَأ ولو كانَ مُخطئاً، ولكنْ هذهِ بضاعتكُم رُدّت إليكُم، وبمثلِ صَنيعِكُم أقابِلُكُم، والله تعالى يقول: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء:١٤٨]، ويقول سبحانه: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٤٠-٤٢].

فاحتمل نتيجةَ أدبِ «حوارِكَ!»، وإلاّ تأدب معنا، وإن عُدتَ عُدنَا، والدائرةُ على الظالمين.

❋ ❋ ❋

فصـــل

ثم قال مكشوفُ الستارِ: «ولكن سمعتُ مَقَاطِعَ صَوتيةً للشيخِ الجَفرِيِّ كانت أناملُ التحريفِ والقصِ والبترِ عليها واضحةً جلية».

أقول: وهذا -ولله الحمد- لـم يقع من الشيخ الحسيني، ومَن سَمِعَ المَقَاطِعَ المشارَ إليها عَلِمَ حقيقةَ صِدقِ دعوى مكشوفِ الستارِ مِن كَذِبِهَا، فكلامُ الجَفرِيِّ المنقول لـم يحرّف ولـم يُنقص منه شيءٌ، والاكتفاءُ بمحلِّ شاهدِ الكلامِ لا يُعدُّ تحريفًا ؟!، وإلقاء الكلام جزافًا مطيةٌ سهلةٌ للأغبياء والمتغابين!، فإذا طُلب الدليلُ نكصُوا على أعقابِهم!

بل ويزعم بكل هوى وجنايةٍ أن الشيخَ الحسيني ينقلُ من كلامِ السلفِ ما يوافقُ هواهُ ويدعُ ما لا يوافقُ هواه ؟!، فيقول مكشوف الستار: «وسمعتُ طَرَفًا آخرَ يصدّر الأحكام عليها مستشهدًا بكلام علماء الأمة وسلفها الصالح، ولكن للأسفِ أيضًا بعد بتر كلماتِهم وإخفاءِ ما لا يُوافِقُ هَواهُ مِنهَا، لأنها أيضًا، كانت موافِقَةً لأقوالِ الشيخِ الجفريِّ كما ستَراهُ واضحًا جَليًا بالأدلةِ والبراهينِ».

فأقول: أما دعوى أنه يُخفي ما لا يوافقُ هواه، فهذا بحسب فهمه، ومبلغ عقله، وإلاَّ فعامةُ المسائلِ التي انحرفَ فيها الجفريُّ عن جادةِ الصّوابِ كلامُ السّلفِ مُتَضَافِرٌ على إنكارِهَا.

ثم ينبغي أن يُتفطنَ إلى أنَّ مَكشُوفَ السّتَارِ عِندَمَا يُطلِقُ السّلفَ الصالح!

لا يريدُ بِهِم إلا المتأخرينَ من عُلَمَاءِ الصُّوفيةِ والأشعريةِ ومَن لا عِصمةَ في رأيهِ مِن أفرادِ الرِّجَالِ!، فَلم نَجِد في كلامِهِ كثيرَ نُقُولاتٍ عن الصَّحَابَةِ ولا عَنِ التَّابعينَ وهُم أشدُّ الناسِ كلامًا في ذم المحدثاتِ والبدعِ، ولم نَجِد في كلامِهِ حُجَّةً لِبدعَةِ المولِدِ أو دَعوى إسلامِ أبوي الرسولِ ﷺ وسائرِ أجدادِهِ ولا غيرَ ذلكَ من مَسائلِهِ التي شَطَحَ فِيهَا -أقول: لم يأتِ في هذا كلِهِ بكلامٍ- مِن كلامِ أئمة الدينِ كالثوريِّ والأوزاعيِّ وأبي حنيفةَ ومالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ وغيرِهِم، فأيُّ سلفٍ تريدُ يا هذا؟!

فإن أردتَ أخي القارئ الكريم مَعرِفَةَ حقيقةِ القولِ، ومَبلَغَ كَذِبِ دَعواهُ في قولِهِ بأنَّ أقوالَ السَّلفِ: «**كانت موافقةً لأقوالِ الشيخِ الجفريِّ كَمَا سَتَرَاهُ واضحًا جليًا بالأدلةِ والبَرَاهِينِ**»، فليأتِ بنقلٍ واحدٍ عن السَّلفِ -وأعني بِهِم الصحابةَ والتابعينَ وأئمةَ القرونِ المفضَّلةِ- مَن:

* احتفلَ بذكرى مولِدِ النبيِّ ﷺ.
* أو لبسَ خِرقَةَ التَّصوفِ.
* أو بايعَ على طَرِيقَةٍ غيرِ طريقةِ النبيِّ ﷺ.
* أو قالَ بأنَّ أبوي الرسولِ ﷺ، أو سائرَ آبائِهِ في الجنةِ.
* أو شدَّ الرِّحَالَ إلى زيارَةِ القُبُورِ.
* أو تبركَ بالقبورِ وعَكَفَ عِندَهَا وطَافَ حَولَهَا.
* أو بَنَى على القبورِ المَساجِدَ والأضرحةَ، وكَسَاهَا بالسُّتُرِ وزَيَّنَها بالقَنَادِيلِ.
* أو استغاثَ بالمخلُوقِينَ فِيمَا لا يَقدِرُ عَلَيهِ إلا الله تَعالى، ونادى بـ: المدد يا فلان، والغوثِ يا علان.

* أو نادى النبيَّ ﷺ بعد موته بـ: يا رسولَ الله اشفع لي عِندَ رَبِّكَ.

* أو قَالَ بأنَّ النبيَّ ﷺ حيٌّ في قَبرِهِ حَيَاةً دُنيويَّةً يَسمَعُ بها نِداءَ من نَادَاهُ، ويُلَبِّي طَلَبَ مَن دَعَاهُ.

* أو قَالَ بِأنَّ الأولياءَ لهم القُدرةَ عَلَى الخروجِ مِن قُبُورِهِم، وغوثِ المُستغيثِينَ ونَجدةِ المُستَنجِدِينَ.

* أو مَن كَانَ مِنهُم يَتَرَاقصُ عَلَى الطُّبُولِ ويتَمَايلُ.

* أو ذَكَرَ الله تَعَالَى بـ: يا هُو هُو، وحَي حَي، ونَحوِ ذَلِكَ.

* أو قَالَ بِأنَّ الله تَعالَى لَيسَ في السَّماءِ ولا يُوصَفُ بِعُلُوِّ الذَّاتِ.

* أو أنكرَ وَصفَ الله تَعَالَى باليدِ والوَجهِ والعَينِ عَلَى الوجهِ اللائقِ بِهِ سُبحَانَهُ.

وغَيرُ ذَلكَ مِنَ المَسائلِ الَّتي شَطَحَ فِيهَا الجفرِيُّ -وأربابُ نِحلَتِهِ- عَن سواءِ السَّبيلِ، وألصقُوهَا ظُلمًا وعُدوَانًا بالسَّلفِ الصَّالحِ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ وأئمةِ الدِّينِ!

فإن كَانَ حقًّا -كَمَا يَزعُمُ المكشوفُ- أنَّ الجفرِيَّ عَلَى طريقةِ السَّلفِ الصَّالحِ فليأتِ بالبرهانِ إن كَانَ من الصَّادقِينَ مِن أقوالِ السَّلفِ وأفعالِهِم الصريحةِ الصَّحيحةِ الموافِقةِ لذلك، وبينَهُ وبينَ ذلكَ خَرطُ القَتَادِ كَمَا يُقالُ في بُعدِ مَنالِ المُحَالِ، والله المستعان.

أما من يذمُّهُم المكشوفُ، ويعيِّرُهُم بالبعدِ عن طريقةِ السَّلفِ الصالحِ فهُم والله أصدقُ وأقومُ قِيلاً مِنهُ ومِن بني نحلته.

ومؤلفاتُهم ورسائلُهم: تدلُّ على ذلكَ أبلغَ الدَّلالةِ وأصرحَهَا، وليس فيها

إلا الآياتُ القرآنيةُ، والأخبارُ النبويةُ، والآثارُ السلفيةُ، فساروا على نهجِ الصحابةِ، ووقفوا حيثُ وقَفَ القومُ، فلا يتكلمُونَ فيما سَكَتَ عَنهُ أسلافُهُم، ولا يَسكُتُونَ عَمّا تكلمَ بِهِ أسلافُهُم لشناعةٍ شُنّعَت، أو لظنونٍ شيطانيةٍ خطَرَت!، وما سيأتي -بإذن الله تعالى- يحقّقُ ما أقولُهُ ويُصَدِّقُهُ، وعَلَى الله التكلانِ.

❊ ❊ ❊

فصـــل

ثم قَالَ مَكشُوفُ السِّتَارِ: «وَلكنَّ أمة تحتضنُ المدلسينَ وأصحابَ الخيانةِ العلميةِ والمتطاولين على علماءِ الأمةِ وسلَفِهَا الصَّالحِ فَأْذَن لي بأن أقولَ لك: لا وألفَ لا، إنَّهَا أمةٌ ليست داخلةً في هَذِه الخيريَّة».

فأقول: هذا كلام منه بدأ وإليه يعودا، فأمةٌ تحرفُ نصوصَ الوحيينِ، وتعطلُ صفاتِ ربِّ العالمين تحتَ شعارِ التأويلِ والتنزيه، وتَدُسُّ الأحاديثَ الباطلةَ الموضوعةَ، وتنشرُ البدعَ المختَرعةَ المصنوعةَ، وتَعكُفُ عَلى المشاهدِ والقُبورِ، وتتخذُهَا مَساجدَ لأداءِ القُرَبِ والطَّاعَاتِ، فَلا، وألفُ لا: لن تنالَ الخيريةَ، بَل هُم والله شر البريةِ كَمَا صَحَّ عَن النبيِّ ﷺ أنه قَالَ: «إن من شرارِ الناسِ مَن تُدرِكُهُم السَّاعةُ وهُم أحياءٌ، والذين يَتخذونَ القُبُورَ مَساجدَ» رواه الإمامُ أحمدُ بسندٍ جيدٍ من حَديثِ عبدالله بنِ مَسعودٍ ﷺ.

نعم: الذي أعادَ دينَ أبي جهلٍ وأبي لهبٍ، ونادى بتعظيمِ القبورِ، والاستغاثةِ بها، والعكوفِ عندها هو المنخلعُ مِن هذهِ الخيريةِ .

نعم: الذي يصفُ أهلَ السنةِ بأنهم حشويةٌ ومجسمةٌ، ويسبُّ السلفَ الصالحَ عندما يزعمُ بأنَّ طريقةَ الخلفِ أعلمُ وأحكمُ!، هُم والله ليسوا مِن خيرِ الأممِ بل مِن أقبحِهَا وأسخَفِهَا .

قال الإمامُ عبدُالله بن المباركِ -رحمه الله تعالى-: «إنّا لنحكي كلامَ اليهودِ والنصارى ولا نستطيعُ أن نحكي كلامَ الجهمية».

أتدري لِمَاذا؟

لأنّ الجهميةَ النفاةَ -ومنهم شيخُكَ الجفريُّ ومَنِ انتحلَ نحلتَهُ- يقولون بأنّ الله تعالى ليسَ في السماءِ، ويصفون من قال بأن الله تعالى في السماء بأنه حشويٌّ!، ومجسمٌ!، وهذا صنيعُ أسلافهم المنحرفينَ!

كما أطلقَها عمرو بن عبيدٍ على صاحبِ رسولِ اللهِ ﷺ: عبدِالله بن عمرَ بن الخطاب رضي الله عنهما.

قال أبو حاتمٍ الرازي وأبو زرعةَ الرازي في «العقيدة» التي اتفقا عليها، وحكوا أنها عقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ممن تقدم عليهم: «وعلامةُ الزنادقةِ تسميتُهُم أهلَ السنةِ حشوية، يُريدونَ إبطالَ الآثارِ، وعلامةُ الجهميةِ تسميتُهُم أهلَ السنةِ مُشَبِّهة، وعلامةُ القدريةِ تسميتُهُم أهلَ الأثرِ مُجبرة، وعَلامةُ المرجئةِ تسميتُهم أهلَ السنةِ مخالفةً ونقصانِيَّة، وعَلامةُ الرَّافِضَةِ تَسميتُهم أهلَ السنةِ ناصِبة، ولا يَلحقُ أهلَ السُّنة إلا اسمٌ واحدٌ ويستحيلُ أن تجمعَهُم هذه الأسماء».

قال الإمامُ إسماعيلُ الصابونيّ في «كتابِ السنة»: «وعلاماتُ أهلِ البدعِ على أهلِها باديةٌ ظاهرةٌ، وأظهرُ آياتِهم وعلاماتِهم شدةُ معاداتِهم لحمَلَةِ أخبارِ النبيِّ ﷺ، واحتقارُهُم لهم وتسميتُهم إيّاهُم حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة».

والجهمية في الحقيقةِ لا يؤمنون بأنّ في السماءِ إلهًا يُعبدُ! نصَّ على ذلك جماعة من السلفِ الصالحِ حقيقةً من خيرةِ القرونِ عبرَ الأزمان.

وَفِي كِتَابِ «السُّنَّة» لِعَبدِ الرَّحمَن بن أَبِي حَاتِم عَن سَعِيد بن عَامِر الضُّبَعِيِّ

-إِمَامِ أَهلِ البَصرَةِ عِلمًا وَدِينًا ، مِن شُيُوخِ الإِمَامِ أَحمَد-: أَنَّهُ ذَكَرَ عِنده الجَهمِيَّة، فَقَالَ: «هُم شَرٌّ قَولًا مِن اليَهُود وَالنَّصَارَى، قَد أَجمَعَ اليَهُود وَالنَّصَارَى مَعَ المُسلِمِينَ أَنَّ اللهَ عَلَى العَرش . وَقَالُوا هُم: لَيسَ عَلَى العَرشِ شَيء».

وَقَالَ عَبد الرَّحمَن بن أَبِي حَاتِم أَيضًا فِي «كِتَاب الرَّدِّ عَلَى الجَهمِيَّة»: قَالَ عَبد الرَّحمَن بن مَهدِيّ: «أَصحَاب جَهم يَعتَقِدُونَ أَنَّ الله لَم يُكَلِّم مُوسَى، وَيُرِيدُونَ أَن يَقُولُوا: لَيسَ فِي السَّمَاء شَيء، وَأَنَّ اللهَ لَيسَ عَلَى العَرش، أَرَى أَن يُستَتَابُوا، فَإِن تَابُوا، وَإِلَّا قُتِلُوا».

وَحُكِيَ عَن عَاصِم بن عَلِيّ -شَيخ الإِمَام أَحمَد وَالبُخَارِيّ- قَالَ: «نَاظَرت جَهمِيًّا فَتَبَيَّنَ مِن كَلَامه: أَنَّهُ لَا يُؤمِن أَنَّ فِي السَّمَاء رَبًّا».

نعم: الذي أحدثَ في دِينِ الله تعالى مَا لـم يأذنِ الله تعالى بِهِ ولا رسولُهُ ﷺ لا حظَّ لهُ مِن هَذِهِ الخيرِيةِ، بل يجبُ جهادُهُ باليدِ واللسانِ وإنكارُ فعلِهِ بالقلبِ، بأمرِ رسولِ اللهِ ﷺ، لأنهم فعلوا ما لـم يؤمروا بِهِ، وقرءوا على الناس ما لـم يعملوا به، روى الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» عن ابن مسعودٍ قال: سمعت رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «ما من نبي بعثَهُ الله في أمةٍ قبلي إلاّ كانَ له من أمتهِ حواريون وأصحابٌ يأخذون بسنته ويتقيدون بأمره، ثم إنها تخلفُ من بعدهم خلوفٌ يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهُم بيده فهو مؤمنٌ ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمنٌ ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمنٌ وليس وراءَ ذلك من الإيمانِ حبةُ خردلٍ».

فمن تركَ السنة وهو يتلوها فقد قال ما لـم يفعل، ومن أحدث في دين الله تعالى البدع: فعلَ ما لـم يؤمر به، وهؤلاء لا نصيبَ لهم من الخيرية، وهم

الخلوفُ المذمومُ الذين يُعدُّ جهادهُم باليدِ واللسانِ، وإنكار فعلهم بالجنانِ من أعظم دلائل الإيمان.

فهؤلاء وأمثالهم هم أجدرُ بالوصفِ بالخبثِ الذي تحلُّ به النقم، وتزولُ به النعم، فلابدّ من استئصالهِ وإزالتهِ من جسدِ الأمةِ حتى تقوى وتعود إلى عزها ومجدها.

❋ ❋ ❋

فصـــلٌ

وحتى نعلم مبلغَ جهلِ مكشوفِ الستارِ، نقفُ وإياهُ عندَ فهمِهِ لمعنى الحوار!، حيث حصره بأنه: «النقاش بين طرفين مجتمعين متقابلين!!»، وذلك نقدًا منه لتسميةِ الشيخ الحسينيِّ شريطه بـ: **حوارٍ هادئ مع الجفري!**

فأقول: وإن كان لي نظرٌ في التعبير بـ [الحوارِ] وحقُّهُ الردُّ والكشف، والتعبيرِ بـ[الهدوءِ] وحقه: الغِلظةُ والتبكيت! إلا أنني أقول:

إن مكشوفَ الستار يهرفُ بما لا يعرف، ولـم يفقَه من معنى الحوارِ إلا المناظرةَ بين مجتمعين متقابلين!، وإلا فالحوارُ هو التجاوب، ويشمل كلَّ كلامٍ يُنتظرُ رجوع الردِّ عليهِ من الطرفِ الآخرِ ولو كانَ بعيدًا، مسموعًا كان أو مكتوبًا، مباشرًا أو متراخيًا عن كلام الطرف الآخر، من حار يحور حورًا إذا رجَعَ وتردّدَ، ويُقال: نعوذ بالله من الحورِ بعد الكورِ، فالحوارُ: **اسمُ جنسٍ عام لكل أنواعِ تبادلِ الكلامِ بين أكثر من طرف.**

من غيرِ تقييدٍ بنوعِ التحاور: مكاتبةً أو مناظرةً أو مذاكرةً أو مساءلةً، نثرًا كان أو شعرًا، مباشرًا كان أو متراخيًا.

وحصر الحوار في المناظرة والنقاش بحضور كلِّ الأطراف من جهل مكشوف الستار بكلامِ العربِ ولغتِها!، ولـم يأتِ من الأدلة بما يحقق اشتراط الحضورِ والمقابلة وإنما فيها بعض صورِ الحوارِ، وليتأمل الناقد البصير.

فصلٌ

وكعادةِ مكشوفِ الستارِ يُلقي التُّهَمَ جزافًا من غيرِ بينةٍ، وإن جاءَ ببينةٍ فهي هزيلةٌ رديئةٌ تُرشدُ إلى سوءِ فهمِهِ نسألُ الله العافية.

حججٌ تهافتتْ كالزجاجِ تخالُهَا　　　حقًّا وكلٌّ كاسرٌ مكسورُ

فقال: «فأقول: عذرًا أخي أي إنصاف للمخالفِ الذي تتحدث عنه، أنت وأهلُ توجهِكَ؟ وأنتم قد رميتم كلَّ من خالفكم من علماءِ الأمةِ وسلفها الصالح بالكفرِ والضلالِ، لأبسطِ المسائلِ الفقهيةِ.. فضلاً عن المسائلِ العقديةِ، وسوفَ أكحّلُ مقلتيك بشيءٍ من هذا التكفيرِ والتضليلِ، الذي طفحت به كتبُكُم وانتهجتُموه مَعَ كلِّ من خالفكم من سلفِ الأمةِ وخلَفِهَا».

فأقول: وهذا كلامٌ رخيصٌ إيرادُهُ كفيلٌ بردِّه، وذكرُهُ كافٍ لصدِّهِ، مَعَ ما فيه من وخيمِ الظلمِ والتجني على أهلِ السنةِ والحديث!

فمنِ الذي كفّره علماءُ السنةِ من السلفِ الصالحِ، أو مِن علماءِ الدين؟!

بل أهلُ السنةِ يجلّون أهلَ العلم، ويعرفون قدرَ السلفِ الصالحِ.

وأنا: أكحّلُ عينيك بكلامِ من نَعُدُّهُ مِنَ الأئمةِ المجددينَ الذين شَرِقَ أربابُ حِزبِكَ بدعوتِهِ وجهادِهِ، وهُوَ العلامةُ الإمامُ شيخُ الإسلامِ محمدُ بن عبدالوهاب -رحمه الله تعالى-، فيقول: «وأتولى أصحابَ رسولِ الله ﷺ وأذكرُ

محاسِنَهم، وأترضَّى عنهُم، وأستغفرُ لهم، وأكفُّ عن مساويهم، وأسكتُ عمّا شجرَ بينهم، وأعتقدُ فضلَهُم ... ويقول: وأترضى عن أمهاتِ المؤمنين المطهراتِ من كلِّ سوءٍ، وأقرُّ بكراماتِ الأولياءِ وما لهم من المكاشفاتِ..» [الدرر السنية: ١/ ٣٢].

ويقول: «ولستُ بحمدِ الله أدعو إلى مذهبِ صوفيٍ أو فقيهٍ أو متكلمٍ أو إمامٍ من الأئمةِ الذين أعظمُهُم، مثلَ ابن القيمِ والذهبي وابن كثيرٍ أو غيرِهم ..» [الدرر السنية: ١/ ٣٧].

ويقول: «فانظر كلامَ الأئمة قبلَهُم كالحافظ البيهقيِّ في كتاب المدخل، والحافظِ ابن عبدالبر، والخطابيِّ وأمثالِهم، ومن قبلَهُم كالشافعيِّ، وابن جريرٍ، وابن قتيبةَ، وأبي عبيد» [الدرر السنية: ١/ ٤٦].

ويقول: «وأنا أُشهدُ الله وملائكتَهُ وأشهدُكُم: أني على دينِ الله ورسولِه، وأني متَّبعٌ لأهل العلمِ، غيرُ مخالفٍ لهم» [الدرر السنية: ١/ ٥٨].

ويقول أولاده وطلابُه من بعده: «ثم إنا نستعين على فَهمِ كتابِ الله بالتفاسيرِ المتداولةِ المعتبرةِ ومن أجلِّها لدينا تفسير محمدِ بن جريرٍ ومختصره لابن كثيرٍ الشافعي، وكذلك البيضاوي والبغوي والخازن والجلالين وغيرِهم، وعلى فهم الحديثِ بشروحه كالقسطلّاني والعَسقَلاني على البخاري والنووي على مسلم والمناوي على الجامع الصغير ونحوهم على كتب الحديث خصوصًا الأمهات الست وشروحها ونعتني بسائر الكتب في سائر الفنون أصولًا وفروعًا وقواعدَ وسيرًا وصرفًا ونحوًا وجميع علومِ الأمةِ ولا نأمرُ بإتلافِ شيءٍ من المؤلفات ..» [الدرر السنية: ١/ ٢٢٨].

فهذا صريحُ كلامِ بعضِ الأئمةِ مِن أهلِ توجهِنا الذي تعيرُنا بِهم في تعظيمِهم لأهلِ العلمِ، والاستفادةِ من مؤلفاتِهم ولو خالفَهُم في بعضِ المسائلِ.

وكلامُ طلابِهِ وأحفادِهِ من أهلِ العلم في قديمِ الزمانِ وحديثِهِ يوافقُ ذلك في إجلالِ العلماءِ واحترامِهم، ومعرفةِ قدرِهم، وفضلِهم، وسابقِ إحسانِهم في الإسلام: حتى وإن حصَلَ منهُم ما يُوجِبُ الإنكارَ عليهِم، ومخالفتَهم: إذا عُلِمَ منهُم صِدْقُ النيةِ، وطلبُ الحقِّ، ومحبةُ الخيرِ والبحثُ عنهُ.

أما خصومُ الحقِّ، وأعداءُ التوحيدِ والسنةِ، فهُم أحرى بالإنكارِ عليهم، والأخذِ على أيديهم، وهَجرِهِم، والتَّحذيرِ مِنهُم، وهَذِهِ سنةُ السلفِ الصالحِ مَعَ أهلِ البدعِ والأهواءِ.

ولن أعكرَ على أبصارِ الموحدينَ، ومَسامِعِ المتقينَ بذكرِ صُنُوفِ شتائمِ ابن حجرٍ الهَيْتَميِّ لشيخِ الإسلامِ ابن تيميةَ، ولا تُهمِ الحِصنِي، ولا بَشائعَ أحمد زيني دحلان ولا النبهانيِّ ولا الحدادِ ولا الدجويِّ ولا الكوثريِّ[1] ولا السقافِ ولا غيرِهم من أهلِ الظلمِ والعدوانِ، وكتُبُهُم طافحةٌ مليئةٌ بصنوفِ الشتمِ

(١) وهذا أقبحهم لسانًا، وأفسدهم طويةً، ولم يَكَد يسلَمُ مِنهُ إمامٌ مِن أئمةِ الدِّينِ؟! فطعن في الإمام البخاري، والدارمي، وعبدالله ابن الإمام أحمد، وابن خزيمة، وابن منده، والخطيبِ البغدادي، وابن عديٍّ، وابن قدامةَ، وابن قتيبةَ، وجماعةٍ من أهلِ العلمِ والديانةِ، ومن أرادَ معرفةَ حقيقةِ الكوثريِّ فليقرأ كتاب شيخ مشايخنا العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي «التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، وكتابَ الشيخ الفاضل محمد الخميس المسمى بـ «بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف»، ولا يزالُ لهُ أتباعٌ كما لإبليس جندٌ يحملون رايته: ﴿ لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [النحل:٢٥].

والسّبّ لأهلِ السنةِ وخاصةً الأئمة الثلاثة: ابن تيميةَ وابن القيمِ ومحمد بن عبدالوهاب!

ولـم يضرَّ هؤلاءِ إلا أنفُسَهُم: فَرَفَعَ الله ذكرَ الأئمةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، وقَطَعَ ذِكرَ خُصُومِهِم، فَمَن يَعرِفُ هَذِهِ الأسماءَ قَبْلَ ذِكرِهَا هُنَا؟!

ولِيَزِنِ الناقدُ البصيرُ مؤلفاتِ هَؤلاءِ وأمثالِهِم بمؤلفاتِ أهلِ التَّوحِيدِ والسُّنَّةِ ومَا فِيهَا مِن نُورِ الوحيينِ ورحمةِ المسلمينَ، وإجلالِ العلماءِ، والإعراضِ عَنِ السُّفَهاءِ.

ولا نَقُولُ إلا:

إلَـىٰ ديَّـانِ يَـومِ الـدِّينِ نَمـضِي ... وَعِـنـدَ الله تَجـتَـمِعُ الْخُـصُـومُ

❋ ❋ ❋

فصـــل

ثم لا يزالُ مكشوفُ الستارِ يَعمَهُ في دعواهُ باتِّباعِ السَّلفِ! وموافقةِ عامتِهم فيقولُ: «نَعَم إنَّ الذي يتطَرَّقُ لِهَذِهِ الأمورِ مخالفًا فيها لما ذَهَبَ إليهِ عامةُ السلفِ الصالحِ، مِن علماءِ الأمَّةِ هُوَ الذي يُفرِّقُ الأمةَ ولا يوحِّدُهَا، وهُوَ الذي لا يجمعُ الكلِمَةَ، بل يمزقُهَا، بَل هُوَ الذي لا يزرعُ المَحَبَّةَ والأُلفَةَ بل يبث الضغينة والفرقة لا من وافقهم وقلدهم وسار على نهجهم واقتفى أثرهم .. كالشيخ الجفري».

فأقول: هذا من دسِّ السُّمِّ في السَّمنِ، فيوهِمُ القارئَ والسَّامِعَ بأنَّ أهلَ السُّنةِ همُ الذِينَ أحدثوا الخلافَ بينَ المسلمينَ، وزَعَمَ أنَّهم خَالَفُوا عَامَّةَ السَّلَفِ الصَّالحِ، وزَعَمَ أنَّ الجفريَّ يَسيرُ على نهجِ السَّلفِ الصَّالحِ وطَرِيقَتِهِم!

ثَلاثُ كَذِبَاتٍ مُحَقَّقَاتٍ لا دليلَ عَليهِنَّ ولا بُرهَان، بلِ الواقعُ، والتَّاريخُ يَدُلُّ أكبرَ دَلالَةٍ على فَسَادِهَا وانتِكَاسِهَا!، فأهلُ البدعِ هُمُ الذينَ أحدثوا ما لم يأذنِ الله تعالى بِهِ ولا رسولُهُ ﷺ ثم يمتحنون الناس بِذَلِكَ!، فالمُخَالِفُ هُو المحدِثُ لا المتمَسِّكُ بالأصلِ!، وما زعمتَ أنَّ شيخكَ الجفريَّ وأهلَ ديانتِهِ يسيرون على طريقةِ السَّلفِ فمن رخيصِ الكلامِ، وهابطِ الدَّعاوَى!

فتعظيمُ القبورِ، والبناءُ عَلَيهَا، والتبركُ بها، وتقديمُ القرابينِ عِندَها! مِن محدثاتِ الأمورِ التي خالفتم بها الأصلَ، وامتحنتم بها الأمَّةَ، وأغلظتمُ النكيرَ

على من خالفكم، ونسبتم إليهم العظائمَ .

والغلوُّ في الأولياءِ والصالحينَ، والاستغاثةُ بهم، وطلبُ المددِ منهُم، واعتقادُ أنهم يتصرفون في الكونِ، ويُحيونَ ويُميتونَ، ويعلمونَ ما استأثر الله بعلمه من الغيب، كلُّ ذلكَ من المحدثاتِ المنحرفةِ التي جَاءَ بها أهلُ توجهِكُم، ومَعَ ذلك امتحنتم بِهَا أهلَ الأصلِ، ونسبتُم إليهم الفظائعَ من سبِّ الصالحينَ، وعَدَم الإيمانِ بكراماتِ الأولياءِ!

وكذا تعطيلُ الصفاتِ، وتأويلها، وإهمال نصوصها، والمنع من روايتها مخافة التشبيه، ورفض كتب السنة، من المحدثات التي جاء بها أهل توجهكم، وامتحنتم بها أهل الأصل: أهل الإيمان والتسليم، ونسبتم إليهم أنواعًا من الأكاذيب والفِرَى، بل سعى أسالفكم من الجهمية والمعطلة النفاة إلى قتل أهل السنة بموجب ذلك كما حصل للأئمة أحمد بن حنبل وغيره في عصورهم .

فمن الذي امتحن الأمة بهذه الأمور، وضلل من خالفه فيها، بل وسعى إلى قتله والنيل منه؟!

فخصوم الحق هم الذين ابتغوا الفتنة من قبل وقلّبوا للناس الأمور بالبدع والمحدثات: ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَظَهَرَ أَمۡرُ ٱللَّهِ وَهُمۡ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة:٤٨]، فقيض الله تعالى لبدعهم من ينقضها، ولمحدثاتهم من يرفضها: من أهل العلم والاتباع في كل عصر وحين والحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

فصــــل

ثم قال مكشوف الستار: «وإنني أعجب منك يا مدعي الحوار لماذا جعلت من يتكلم في مسألة خلافية كقضية والدي النبي ﷺ ممن لا يوحد الأمة بل يفرقها بل ممن لا يجمع الكلمة بل يمزقها بل بلغ بك التمادي أن جعلته ممن لا يزرع المحبة والألفة بل يبث الضغينة والفرقة».

فأقول: سبحان الله العظيم، أنت وشيخك الجفري أحرى بهذا الكلام! أنسيت أن شيخك الجفري هو الذي جعل الكلام في مسألة أبوي الرسول ﷺ مما يفرّق الأمة ولا يوحدها وهي في حضيض حضيضها على حد تعبيره؟!

فإن كنت تقرّ بأن هذه المسألة من مسائل الخلاف! فلماذا أعظمتم النكير على من خالفكم، وألزمتموه بأن هناك قضية بينه وبين المصطفى ﷺ؟!

لماذا لم يتسع صدر شيخك وصدرك! إلى البحث في هذه المسألة، والكلام فيها كسائر مسائل الدين عامة، والمسائل المتعلقة بالنبي ﷺ على وجه الخصوص.

فالكلام في إسلام أبوي الرسول ﷺ من المسائل النظرية التي يُتحاكم فيها إلى الكتاب والسنة الصحيحة ولا يلزم من ذلك تهويل المسألة، والاستخفاف بعقول من لا كبير فقه ولا دين عنده بأن من يعرّض بسببهم لا يحبون النبي ﷺ،

ويقول الجفري بنص كلامه: «ومن العجائب التي نزلت بالأمة اليوم، وأن الأمة وهي في حضيض حضيضها وفي قمة انشغالها بذنوبها ومعاصيها ودنياها يوجد فيها من يتكلم من على المنبر !!، أو في وسائل إعلامه !!، باسم - هكذا- الدين وباسم الشريعة!، فيطرح بين الأمة قضية: هل والدي النبي في الجنة أو في النار» إلى أن قال: «إن من وراء هذا الكلام إعداد لفصل الأمة عن حقيقة صلتها بالنبي ﷺ».

فأقول: وهذا كله من همط الكلام وسقطه!، ولا نعلم عمّن يتكلم الجفري، ولا يوجد فيمن يعبر منابره وإعلامَه من طرحَ قضيةَ أبوي الرسول ﷺ: هل هما في الجنة أم في النار، بل الذي في منابره وإعلامه هو ما ضاق به عطن الجفري ومن هم على شاكلته من تقرير الدعوة إلى التوحيد والسنة، وإنكار البدع والحوادث .

وخلاصة الكلام أن الشيخ الحسيني اعتبر من يبالغ في التشنيع على من يخالفه في مسألة أبوي الرسول ﷺ والطعن في نيته، وقصده أن هذا مما يفرق الأمة ويمزقها، فلم ينكر أصل الخلاف وإنما أنكر طريقة التعامل مع المخالف!، بعكس الجفري الذي أنكر أصل الخلاف وعده من زلات الأقدام !!، بل وزاد الطين بِلّة بالنيل من مخالفه فيما عدّه مكشوف الستار من المسائل الخلافية ! فأين العذر بالخلاف فيها؟!.

وبهذا يظهر أن إنكار مكشوف الستار جاء في غير محله!، والله المستعان .

ثم يقال لهذا المفتري الذي يزعم أن بيننا وبين نبينا قضية؟

نعم: بيننا وبينه قضية بأن نطيعه ولا نعصيه، وأن نتبعه ولا نخالفه، وألّا

نشرع في دينه ما لـم يأذن به عليه الصلاة والسلام، ومحبته ثابتة في قلوبنا، والإيمان به من أصول ديننا، والصلاة عليه من صالح أعمالنا، وأركان صلاتنا .

وفي حقيقة الأمر أنتم الذين بينكم وبين رب العزة والجلال أكبر قضية !!، فما من خصّيصة من خصائصه إلا وجعلتموها لغيره !:

فالإحياء والإماتة نسبتموهما لغيره .

وعلم الغيب جوزتموه لغيره .

وملك الدنيا والآخرة نسبتموه لغيره .

وتصريف الكون جوزتموه لغيره .

وضاهيتم بالقبور بيته تحجون لها، وتطوفون حولها، وتتمسحون بأركانها وتهدون إليه القرابين والنذور .

وتركتموه واستغثتم بغيره، فلا ملاذ لكم إلا من تعبدونهم من دون الله تعالى من الأنبياء والصالحين .

بل حتى شرع ما لـم يأذن به الله قبلتموه من مشايخ السوء واعتبرتموه شريعة تواظبون عليها .

فماذا بقي لله تعالى؟!

أما إذا ذكر الله وحده أو التوحيد اشمأزت قلوبكم كحال المشركين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾ [الزمر: ٤٥].

بل والله أنتم الذين بينكم وبين النبي ﷺ أعظم قضية!:

قال: «عليكم بسنتي !»، فجئتم بسنة المحدثين المبتدعين.

وأمر باتباع «سنة الخلفاء الراشدين» وخالفتموهم وجئتم في دين الله تعالى بما لـم يأذن الله به .

وقال: «كل بدعة ضلالة»، وقلتم بالبدعة الحسنة!

وقال: «لا تتخذوا القبور مساجد» وأنتم بنيتم عليها المساجد .

ونهى عن البناء على القبور والكتابة عليها، وخالفتموه .

وقال: «ربنا الله الذي في السماء» وقلتم بل ربنا موجود بلا مكان .

وقال للجارية: «أين الله» وضللتم من سأل عن الله تعالى بالأين.

وفي ساعة موته: «شَخَصَ بَصَرُهُ نَحوَ سَقفِ البَيتِ ثُمَّ قَالَ: اللهمَّ فِي الرَّفِيقِ الأَعلَى»، وقلتم: من اعتقد أن الله تعالى في جهة العلو حشوي كافر!

وقال: «ينزل ربنا في كل ليلة» فاستدركتم على رسول الله ﷺ وقلتم: ينزل أمر ربنا أو رحمة ربنا !! .

وقال: «إنكم سترون ربكم» فتعقبتم رسول الله ﷺ وقلتم: نرى ثواب ربنا؟!

وقال: «إذا استعنت فاستعن بالله» ومنكم من يطلب الغوث والمدد والعون من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله .

ونص على أن لا عيد سنويٌّ لنا غير عيد الفطر والأضحى، فجئتم بعيد المولد، وعيد الإسراء والمعراج، وعيد النصف من شعبان، وعيد ليلة القدر، وأقمتم فيها الحفلات وما فيها من منكرات .

وغير ذلك من المصادمات الصريحة الواضحة لسنة رسول الله ﷺ، فبالله عليكم دعوا النصوص للمسلمين يقرءونها بفهم الصحابة والتابعين، صافية نقية عن تحريف الكذابين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين .

فصـــل

ولكي نعلم أن مكشوف الستار أراد أن يشغب ويشعب بمفترقات المسائل حتى يمرر شنائع مقالات الجفري وتأمل قوله: «لاسيما وأنك استشهدت بكلام الإمام السيوطي في أكثر من سبعة مواضع ثم تخفي عن المستمعين، وذلك لـما تمليه عليك أمانتك العلمية، أن للإمام السيوطي أربعة رسائل».

ويقول: «فبالله عليك أين الأمانة العلمية وأين منهج العلماء ؟ غفر الله لك كيف تخفي رأي الإمام السيوطي عندما لا يوافق هواك، وتستشهد به عندما يروق لك، نعم، عظم الله أجورنا في الأمانة العلمية».

فأقول: ولا يخفى أن هذا الكلام يكشف تهور مكشوف الستار!، وكأنه سارع بالرد على من بدأ بالدفاع عنه!، فشيخك الجفري ينكر على من يطرح للأمة هذه المسألة ويكثر الكلام فيها ؟!، وها أنت عاجلته بصنيع السيوطي رَحِمَهُ اللهُ كيف وكم ألّف في المسألة أكثر من مؤلّف، ويُشهر البحث فيها وإن رجح حياتهما، بل من ألف من المتأخرين في إسلام أبوي الرسول ﷺ أكثر ممن ألف في عدم إسلامهما!، فمن الذي أشغل الأمة بمثل هذه المسألة وحشد لها الأخبار الضعيفة المزيلة لدعم قوله، ورد صريح السنة النبوية الصحيحة؟!

ثم لينظر البصير إلى مبلغ التنطع في اعتباره عدم إيراد الشيخ الحسيني

لقول السيوطي في أبوي الرسول ﷺ وما له من مؤلفات أن هذا من الخيانة العلمية!، مع أن الشيخ الحسيني لـم يذكر الأقوال في المسألة، وإنما ذكر كلام الرسول ﷺ في حكم أبويه، فلا يقدم بين يدي قول رسول ﷺ قول أحد.

فلا يلزمه ذكر قول السيوطي ولا غيره، وهذا المكشوف يظن أن من شروط النقل عن شخص في موطن أن تُذكر جميع أقواله في كل موطن وإن كانت مخالفة له، وأن خلاف ذلك من الخيانة العلمية.

وسبحان الله العظيم، فقد ذبح نفسه بيده!، ووقع فيما حذر منه بل أشد[1]، فها أنت يا مكشوف الستار استدللت بأقوال جماعة من أهل العلم وهم يخالفونك في العديد من المسائل التي تنتصر لها سيأتي الكثير من ذلك، ويكفيني منهم هنا الشيخ ملا علي بن سلطان قاري[2]، فقد ذكرتَهُ في كلامك! وهو ممن

---

(١) فالشيخ الحسيني قد يذكر قول عالم في مسألة وإن كان يخالفه في مسألة أخرى، وأما مكشوف الستار فيذكر مقالة لعالم في مسألة وهو يقول بخلاف ما نقله أو فهمه كما سيأتي كشفه.

(٢) وكذا نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية ما يظن أنه يوافق هواه!، وشيخ الإسلام ابن تيمية يرد القول بإسلام أبوي الرسول ﷺ، ويبطل الأحاديث المروية في ذلك، وانظر الفتاوى (٤/ ٤٢٣).

ونقل عن الهروي وهو أشد الناس خصومة للأشعرية الذين يرى مكشوف الستار أنهم أئمة السنة!، وعقد في كتابه «ذم الكلام وأهله» أبوابًا شديدة في الحكم على الأشاعرة.

ونقل كلامًا لابن الجوزي في حماد بن سلمة، وابن الجوزي يقول عن أحاديث إحياء النبي ﷺ: «هذا حديث موضوع لا يشك فيه، والذي وضعه قليل الفهم، عديم العلم، إذ لو كان له علم لعلم أن من مات كافرًا لا ينفعه أن يؤمن بعد الرجعة، لا بل لو آمن بعد المعاينة، ويكفي في رد هذا الحديث قوله تعالى: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾، وقوله ﷺ حديث استئذانه للاستغفار لأمه..» [الموضوعات: ١/ ٢٤٨].

=

ألف في تحقيق حكم أبوي الرسول ﷺ وسائر آبائه، وردّ به على السيوطي وغيره، وحقق الإجماع على أنهما في النار، وذكر ما نصّ عليه الإمام أبو حنيفة في كتابه «الفقه الأكبر» من قوله: «**ووالدا الرسول ﷺ ماتا على الكفر**»[1]، فعلى مفهوم مكشوف الستار نسمي إغفاله بيان موقف أبي حنيفة والشيخ ملا علي قارئ من الخيانة العلمية، فنعيد عليك مقالتك ونقول لك بمثل منطوقك: «**كيف تخفي رأي الإمام ملا-قاري عندما لا يوافق هواك، وتستشهد به عندما يروق لك، نعم، عظم الله أجورنا في الأمانة العلمية، قال تعالى:** ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ..»، هذا ما جنيت به على نفسك، ويداك أوكتا وفوك نفخ!

وسيأتي لدور هذه القاعدة المنحرفة عليه قرائن إن شاء الله، والله المستعان وعليه التكلان.

❁ ❁ ❁

=

ونقل عن الألوسي تأييد رقص الصوفية، والألوسي ينكره أشد الإنكار كما سيأتي، وغير ذلك، بل موقف مكشوف الستار هو عين الخيانة العلمية حيث ينقل عن جماعة من أهل العلم كلامًا موهمًا ويدع كلامهم الصريح في مخالفته وبني توجهه، وكذا صنع مع غير من ذكرتُ وسيأتي كشف كل ذلك في حينه -إن شاء الله-.

(١) وقد أُسقط هذا من بعض طبعات «الفقه الأكبر»، بل حتى شرح ملا علي قاري له نُزع تمامًا من بعض طبعات الشرح، وهذا من تلاعب أهل البدع بكتب أهل العلم!، وينظر في كتاب «الطوام المرعشة» للشيخ بديع الدين الراشدي، و«تحريف النصوص» للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد.

فصـــل

ثم أخذ مكشوف الستار ينقل بعض كلام الحافظ السيوطي في هذه المسألة مع إصراره على أن الشيخ الحسيني تعمد إخفاء هذه الأقوال، وسبق بيان سوء عقله في هذا الانتقاد، وقبل أن أناقش كلام الحافظ السيوطي وما جاء به من أدلة أحيل القارئ الكريم على كتاب الشيخ ملا علي قارئ المذكور آنفًا، فقد ردّ به على السيوطي وغيره، وبين فساد ما ذهبوا إليه من أدلة .

كما يجدر التنبيه إلى أنه ما في الخلق أحد في قلوبنا أحبّ إلينا من رسول الله ﷺ، ولو ثبت لنا إسلام والديه لكان هذا من عظيم ما يفرحنا لأنه يفرح النبي ﷺ، ولكن لسنا بأعلم بحالهما منه عليه الصلاة والسلام، وقد صحّ عنه أنه قال للرجل: «إن أبي وأباك في النار»، واستأذن ربّه في أن يستغفر لأمه فلم يأذن الله تعالى له، فالحكم عليهما بالكفر والنار لا يضرّ نبينا محمدًا ﷺ، فلم يضر نبينا آدم عليه السلام شقاوة ولده، ولا ضرَّ نوحًا عليه السلام كفر ابنه، ولا ضرَّ إبراهيم عليه السلام كفر والده، بل تبرأ إلى الله منه قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٧٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤]. وغير ذلك من الآيات.

وغيرهم من الأنبياء، وكذلك نبينا ﷺ قال عن أبيه إنه في النار، ولما قال لعمه أبي طالب: قل لا إله إلا الله، فلم يجبه، وقال: هو على ملة عبدالمطلب، لم يدخل بها في الإسلام حيث إن عبدالمطلب كانت ملته الشرك بالله تعالى، ولو كان على التوحيد لما حزن النبي ﷺ على موته على الكفر، ولما نهاه الله تعالى أن يستغفر له، فدل على أن عبدالمطلب في النار أيضًا، فهذه الأدلة ونظائرها تثبت هذا وتحققه .

قال العلامة الصنعاني في فتوى له عن حكم أبوي الرسول ﷺ: «وأيُّ نقص يلحق سيِّد الخلائق ﷺ بكفر أبويه ؟!، وهذا خليل الله إبراهيم عليه السلام يقص الله علينا خطابه لأبيه في مواضع: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾، ويتبرأ منه ومن قومه: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ٢٦ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾، ويقول: ﴿وَٱغۡفِرۡ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾، وأبو إبراهيم عليه السلام هو أبو رسول الله ﷺ، بل أبو الأنبياء -عليهم السَّلام أجمعين- من بعد إبراهيم عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾، أَوَعَلَى رُسلِ الله نقص في كون آبائهم كفارًا، هذا لا يقوله ذو فطنة، ولا غيرة». [فتوى للعلامة الصنعاني ضمن مجموعة رسائله].

وقد تكلف الحافظ السيوطي في محاولة توجيه هذه الأدلة وردها، حتى قال العلامة الصنعاني: «**ولم يأت بما يشرح الخاطر، ويدفع مخالفة المناظر، فتارة يقول ماتا على الإسلام، وأخرى يقول أحيا الله أبويه فآمنا -عليهما السَّلام-**».

وقال الشيخ ملا علي قاري الحنفي رحمه الله بعد أن أثنى على علم السيوطي وسعته: «**إلا أنه في هذه الرسالة عَمِلَ عَمَلَ العطارين في تكبير النوالة!، وتكثير الحوالة! ولم ينظر إلى كلام العلماء والمتقدمين، والأئمة المعتبرين، الذين هم**

الأطباء والحكماء في نظر الخواص والعوام أجمعين، ثم أقول له بطريق المجادلة على أسلوب الجدل هل يعارض حديث مسلم المجمع على صحته الدال على كفر أبويه ﷺ بحديث إحيائهما وإيمانهما به بعد بعثهما والحال أنه ضعيف باتفاق المحدثين بل موضوع باطل لا أصل له عند المحققين مع أنه مخالف للآيات السابقة والأحاديث اللاحقة ولكلام الأئمة الأربعة وغيرهم من أكابر هذه الأمة وعلماء أهل السنة والجماعة وإنما على الأصول الباطلة للطائفة الرافضة ..» [معتقد أبي حنيفة الإمام في أبوي الرسول ﷺ: ٢١] .

وقال العلامة العظيم آبادي رَحِمَهُ اللهُ: «وَالشَّيخ جَلَال الدّين السُّيُوطِيّ قَد خَالَفَ الحفاظ وَالعُلَمَاء المُحَقِّقِينَ وَأثبتَ لَهُمَا الإِيمَان وَالنَّجَاة فَصنّفَ الرَّسَائِل العَدِيدَة فِي ذَلِكَ ، مِنهَا رِسَالَة التَّعظِيم وَالمِنَّة فِي أَنَّ أَبَوَي رَسُول الله ﷺ فِي الجَنَّة. قلت: **العَلَّامَة السُّيُوطِيُّ مُتَسَاهِل جِدًّا لَا عِبرَة بِكَلَامِهِ فِي هَذَا البَاب مَا لم يُوَافِقهُ كَلَام الأَئِمَّة النُّقَّاد**».

وكان قد قال قبل ذلك: «وَكُلّ مَا وَرَدَ بِإِحيَاءِ وَالِدَيهِ ﷺ وَإِيمَانهمَا وَنَجَاتهمَا أَكثَره مَوضُوع مَكذُوب مُفتَرًى ، وَبَعضه ضَعِيف جِدًّا لَا يَصِحّ بِحَالٍ لِاتِّفَاقِ أَئِمَّة الحَدِيث عَلَى وَضعه كَالدَّارَقُطنِيّ وَالجُوزَقَانِيّ وَابن شَاهِين وَالخَطِيب وَابن عَسَاكِر وَابن نَاصِر وَابن الجَوزِيّ وَالسُّهَيلِيّ وَالقُرطُبِيّ وَالمُحِبّ الطَّبَرِيّ وَفَتح الدِّين بن سَيِّد النَّاس وَإِبرَاهِيم الحَلَبِيّ وَجَمَاعَة».

❊ ❊ ❊

فصـــل

قال مكشوف الستار: (قال السيوطي في رسائله التسع قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ ثم قال: فطهارة والديه مؤكدة كما أخرج أبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لـم يلتق أبواي قط على سفاح لـم يزل الله ينقلني من الأصلاب الطيبة إلى الأرحام الطاهرة مصفى مهذبًا لا تتشعب شعبتان إلا كنت في خيرهما»).

أقول: أما الآية فلا دليل فيها على إيمان أبوي الرسول ﷺ، فنجاسة المشركين نجاسة معنوية لا حسية، ولو كانت حسية ما ضرّت نجاسة الآباء في طهارة الأبناء، وإلا لـم يطهر إبراهيم عليه السلام، ولـم يطهر الصحابة الكرام الذين كان آباؤهم على دين الجاهلية!

قال ملا علي قاري في رده على نحو هذا الكلام: «ولا يخفى معارضة كلامه لـما سبق من الكتاب والسنة واتفاق الأئمة وما هو صريح في «صحيح مسلم» من كلام صاحب النبوة» [معتقد أبي حنيفة الإمام في أبوي الرسول ﷺ: ١٤] .

وأما ما عزاه إلى أبي نعيم في [الدلائل: ٢٤] فإسناده ضعيف .

وأخرجه ابن عساكر، وقال: غريب جدًا.

قاله المتقي الهندي في «كنز العمال» وقال: «قلت: قال الشيخ جلال الدين

السيوطي -رحمه الله تعالى-: وفي إسناده سلام بن سُليمان المدائني، قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[1].

ولو صح هذا الخبر ونحوه فإن غاية ما فيه سلامة نسبه من السفاح وهذا محل إجماع يجب الإيمان به، وأما الكفر فلا علاقة له بذلك، قال الحافظ البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد إيراده نحو هذه الأخبار: «وكيف لا يكون أبواه وجده عليه الصلاة والسلام بهذه الصفة في الآخرة وقد كانوا يعبدون الوثن، حتى ماتوا ولم يدينوا دين عيسى بن مريم عليه السلام، وأمرهم لا يقدح في نسبه -عليه الصلاة والسلام-؛ لأن أنكحة الكفار صحيحة، ألا تراهم يسلمون مع زوجاتهم فلا يلزمهم تجديد العقد ولا مفارقتهن إذا كان مثله يجوز في الإسلام وبالله التوفيق» [دلائل النبوة: ١/ ١٩٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) ولفظ ابن عدي: «وعامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه»، وقال قبل ذلك: «وهو عندي منكر الحديث» [الكامل: ٣/ ٣٠٩].

فصــــل

ثم وصل مكشوف الستار تجنيه بدعاية إخفاء الحقائق!، ونقل قول السيوطي في توجيهه لكلام النووي، حيث قال السيوطي: «الذي عندي أنه لا ينبغي أن يفهم من قول النووي في شرح مسلم أن من مات في الفترة ممن عبد الأوثان فهو في النار أنه أراد -أي النووي- بذلك الحكم على أبي النبي ﷺ، بل ينبغي أن يفهم أنه أراد بذلك الحكم على أبي السائل وكلامه ساكت عن الحكم عن الأب الشريف. انتهى كلام السيوطي رَحِمَهُ اللهُ -قال المكشوف-: فهذا هو فهم السيوطي لكلام النووي و الذي يخالف فهمك السقيم يا مدعي الحوار فلعلك بلغت من الفهم والإدراك ما لـم يبلغه الإمام النووي !».

وأقول: كلام الحافظ النووي -رحمه الله تعالى- صريح في ذلك حيث قال في شرحه للصحيح: (قَوله: «أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُول الله أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: فِي النَّار، فَلَمَّا قَفى دَعَاهُ قَالَ: إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّار» فِيهِ: أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْر فَهُوَ فِي النَّار، وَلَا تَنفَعهُ قَرَابَة الْمُقَرَّبِينَ، وَفِيهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي الْفَتْرَة عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْعَرَب مِن عِبَادَة الأَوْثَان فَهُوَ مِن أَهل النَّار، وَلَيْسَ هَذَا مُؤَاخَذَة قَبل بُلُوغ الدَّعوَة، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ كَانَتْ قَد بَلَغَتْهُم دَعوَة إِبرَاهِيم وَغَيْره مِن الأَنْبِيَاء -صَلَوَات الله تَعَالَى وَسَلَامه عَلَيهِم-. وَقَوله ﷺ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّار» هُوَ مِن حُسن العِشْرَة

لِلتَّسلِيَةِ بِالاشتِرَاكِ فِي المُصِيبَةِ ..) [شرح صحيح مسلم: ٣/ ٧٩] .

فقوله -رحمه الله تعالى-: «هو من حسن العشرة للتسلية بالاشتراك في المصيبة» صريح في مراده، ويبطل فهم الحافظ السيوطي بأنه سكت عن حكم أبيه ﷺ .

بل كيف يصنع مكشوف الستار بقول النووي عند حديث استئذان النبي ﷺ لزيارة قبر أمه، حيث قال: «**فيه جواز زيارة المشركين في الحياة وقبورهم بعد الوفاة وفيه النهي عن الاستغفار للكفار**» فحكم على أم النبي ﷺ بالشرك والكفر. [شرح صحيح مسلم: ٧/ ٤٥] .

وعلّق الشيخ ملا علي قارئ على كلام النووي وتعقيب السيوطي فقال بعد نقل كلام الحافظ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وهو في غاية من البهاء كشمس الضحى وبدر الدجى، لكن مع هذا تعقبه -يعني السيوطي- بما هو كالهباء في الهواء من المناقشة في العبارة على توهم المناقضة بين كلامي النووي ..**» [معتقد أبي حنيفة الإمام في أبوي الرسول ﷺ: ١٣] .

ولـما ذكره الإمام ابن ماجه في «سننه» أدرجه تحت باب: **ما جاء في زيارة قبور المشركين** .

فمن هو صاحب الفهم السقيم يا مكشوف الستار؟!

❋ ❋ ❋

فصل

ثم قال مكشوف الستار: «بل الإمام القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي شارح سنن الترمذي والذي يقول في جواب على سؤال: أن رجلًا قال إن أب النبي ﷺ في النار فأجاب بأنه ملعون لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ ثم قال -أي أبو بكر ابن العربي المالكي-: ولا أذى أعظم من أن يقال عن أبيه ﷺ أنه في النار هذا الأثر ذكره السيوطي».

وأقول: فعلى صحة ما نقل السيوطي ومكشوف الستار عن ابن العربي -رحمه الله تعالى- فهذا كلام فيه تجاوز لا يقبل ممن قاله كائنًا من كان، فالذي قال بأن أبا الرسول ﷺ في النار هو الرسول ﷺ !!، فهل يليق بمسلم بعد ذلك أن يتفوه بلعن من قال ذلك!، فقد صحّ عن النبي ﷺ في كتاب من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى بأن أباه في النار، فكيف يجرؤ أحد على لعن من قال بأن والد الرسول ﷺ في النار؟!

ولكن ما أقسى الموقف على مكشوف الستار إذا عَلِمَ بأن السيوطيّ -رحمه الله تعالى- لـم يحرر النقل عن ابن العربي، فتبعه على الخطأ في هذا النقل من يقلد بغير بينة ولا هدى ونور!

فلم يقل ابن العربي بأن من قال: إن أب النبي ﷺ في النار بأنه ملعون!، وإنما كان كلام ابن العربي عمن لعن أب النبي ﷺ، فقال هذا الكلام!، وأما عن حكم أب النبي ﷺ فهو يرى بأنه كافر!، فقد ذكر الونشريسي في [المعيار المعرب: ١٢/٢٥٧-٢٦٢] الفتوى بكاملها، وأن رجلاً أطلق اللعنة على والد النبي ﷺ، فقال ما نصّه: «إن لاعن والد النبي ﷺ ملعون على لسان النبي ﷺ إذ قد بلغنا عن ربنا أنه قال: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [الأحزاب:٥٧]...».

إلى أن قال: «وقال النبي ﷺ: «إن أبي وأباك في النار وأمي وأمك في النار» هكذا؛ بيانًا لحكم الله في الدين وتفريقًا بين المؤمنين والكافرين...».

وقال: «والد النبي ﷺ ليس كأبي جهل وإن كان كافرًا لأن أبا جهل عدو مباين لمضايقته على النبي ﷺ ولإذايته له ولأصحابه ولصده عن سبيل الله ولمحاربته لله ولرسوله، ووالد النبي ﷺ فما زاد على أن ظلم نفسه...».

فهذا كلام ابن العربي، وهو بكماله في المصدر المشار إليه، فتأملوا يا أهل الأمانة في النقل مدى الفرق بين الكلامين!، وكيف أن ابن العربي يرى كفر والد النبي ﷺ، وأنه في النار، وأنه ممن ظلم نفسه!

وقفوا على أن الكلام الذي نقله السيوطي كما في «مسالك الحنفا» [صحيفة: ٢٣١ من «الحاوي»] مخالفٌ لكلامه واختياره، ولا يخالف ما سبق تقريره من حكم أبوي الرسول ﷺ.

❊ ❊ ❊

فصــــل

وما نقله مكشوف الستار عن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه ورحمه- أنه لما سمع كاتبه يقول بذلك -أي: أن أبا النبي ﷺ في النار- عزله عن الديوان .

فأقول: الموجود في [الشفا:١٤٨] للقاضي عياض أنه قال: قد كان أبو النبي كافرًا .

وكذا عند ابن عساكر، وفيه: قال عمر بن عبد العزيز لسليمان بن سعد: وقد بلغني أن أبا فلان عاملنا كان زنديقًا قال: وما يضرك يا أمير المؤمنين؟ كان أبو النبي ﷺ كافرًا فما ضره. فغضب غضبًا شديدًا وقال: ما وجدت له مثلاً إلا النبي ﷺ فعزله. [من مختصر تاريخ دمشق لابن منظور].

وله لفظ آخر ذكره السيوطي .

وموجب العزل ليس الحكم على أبي النبي ﷺ بالكفر أو النار، وإنما موجب الحكم أن سياق الكلام جاء في مساق سوء الأدب مع نبينا ﷺ وتعييره، ولهذا نقل القاضي عياض هذا الخبر في الوجه الخامس من صور التصرفات المنكرة في حق النبي ﷺ، ولو كان مجرد الحكم على أبوي الرسول ﷺ من موجبات الانتقاص وأذية النبي ﷺ ومسبته لقدَّمهُ في الأوجه السابقة .

وقد علّق على هذا الشيخ علي قاري في «شرحه على الشفا» فقال: (وهذا يوافق ما قال إمامنا في «الفقه الأكبر»: أن والدي رسول الله ﷺ ماتا على الكفر، وقد كتبت في هذه المسألة رسالة مستقلة، ودفعت بها ما ذكره السيوطي من الأدلة... -إلى أن قال- لكن لا يجوز أن يذكر مثل هذا في مقام المعيرة) [شرح الشفا: ٢/ ٤٤٧].

❊ ❊ ❊

فصــــل

وقال مكشوف الستار بساقط أدبه: «ولعلك جهلت يا مدعي الحوار قول الحافظ ابن حجر والذي يقول فيه: فالظن بآله ﷺ -يعني الذين ماتوا قبل البعثة- أنهم يطيعون عند الامتحان إكرامًا له ﷺ لتقر عينه ويرجو أن يدخل عبدالمطلب الجنة في جماعة من يدخلها طائعًا».

وأقول: رحم الله الأمانة العلمية! فلم يذكر مكشوف الستار مصدر قول الحافظ ابن حجر من كتبه، بل لم ينسبه إلى من نقل عنه وهو السيوطي في «مسالك الحنفا»، وكلاهما -أعني السيوطي ومكشوفَ الستار- لم يأتيا بكلام الحافظ بنصِّه.

وهذا لفظ كلام الحافظ ابن حجر فقال في «الإصابة» بلفظه: «ورد من عدة طرق في حق الشيخ الهرم ومن مات في الفترة ومن ولد أكمه أعمى أصم ومن ولد مجنونًا أو طرأ عليه الجنون قبل أن يبلغ ونحو ذلك وأن كلًّا منهم يدلي بحجة ويقول لو عقلت أو ذكرت لآمنت فترفع لهم نار ويقال لهم ادخلوها فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا ومن امتنع أدخلها كرهًا، هذا معنى ما ورد من ذلك، وقد جمعت طرقه في جزء مفرد ونحن نرجو أن يدخل عبد المطلب وآل بيته في جملة من يدخلها طائعًا فينجو لكن ورد في أبي طالب ما

يدفع ذلك[1] وهو ما تقدم من آية براءة وما ورد في الصحيح عن العباس بن عبد المطلب أنه قال للنبي ﷺ: ما أغنيت عن عمك أبي طالب فإنه كان يحوطك ويغضب لك ؟، فقال: «هو في ضحضاح من النار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل»، فهذا شأن من مات على الكفر» [الإصابة: ١١/ ٢٢٤].

فتأمل كيف أن كلام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يخالف ما نقله السيوطي ومن بعده مكشوف الستار ولا أدري على من نعتب!: على عالم كبير كالسيوطي! أم على نكرة مجهول كمكشوف الستار، فإنّا لله وإنا إليه راجعون .

ومن أين جاء مكشوف الستار بقوله: «إكرامًا له ﷺ لتقرّ عينه !!!».

فمن مات على الشرك قبل بعثة النبي ﷺ وفي مكة على وجه الخصوص فهو من أهل النار، فلم تكن مكة في فترة وانقطاع عن شرائع الأنبياء من قبل، وفيها يطاف بالبيت العتيق، ويحجه الناس من كل فج عميق، وبقايا دين إبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام، فأين هي الفترة ؟!، وقد حكم النبي ﷺ على عمرو بن لحي بأنه في النار؟!، وعلى أمية بن الصلت، وعلى ابن جدعان، بل حكم النبي على عامة أهل الجاهلية بالنار في قوله فيما رواه الإمام أحمد عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيَدَعَنَّ رِجَالٌ فَخرَهُم بِأَقوَامٍ إِنَّمَا هُم فَحمٌ مِن فَحمِ جَهَنَّمَ أَو لَيَكُونُنَّ أَهوَنَ عَلَى الله مِن الجِعلَانِ الَّتِي تَدفَعُ بِأَنفِهَا النَّتنَ، وَقَالَ: إِنَّ الله ﷻ قَد أَذهَبَ عَنكُم عُبِّيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ وَفَخرَهَا بِالآبَاءِ مُؤمِنٌ تَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ النَّاسُ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِن تُرَابٍ» ورواه أبو داود والترمذي وقال:

(١) وكذلك نحن نرجو أن يدخل آباء النبي ﷺ الجنة!، ولكن يدفع ذلك ما ثبت من أخبار نصت على حكمهم ومآلهم.

حديث حسن.

ورواه الطيالسي والإمام أحمد وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد صحيح ولفظه: «لَا تَفْخَرُوا بِآبَائِكُم الَّذِينَ مَاتُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَـمَا يُدَحْرِجُ الجُعَلُ بِأَنفِهِ خَيْرٌ مِن آبَائِكُم الَّذِينَ مَاتُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ».

وقال لقيط بن صبرة: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، هَل لِأَحَدٍ مِمَّنْ مَضَى مِن خَيرٍ فِي جَاهِلِيَّتِهِم؟ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِن عُرضِ قُرَيشٍ: وَالله إِنَّ أَبَاكَ الْمُنتَفِقَ لَفِي النَّارِ! قَالَ: فَلَكَأَنَّهُ وَقَعَ حَرٌّ بَينَ جِلدِي وَوَجهِي وَلَحمِي مِمَّا قَالَ لِأَبِي عَلَى رُءوسِ النَّاسِ فَهَمَمتُ أَن أَقُولَ وَأَبُوكَ يَا رَسُولَ الله؟ ثُمَّ إِذَا الأُخرَى أَجمَلُ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله وَأَهلُكَ؟، قَالَ: وَأَهلِي، لَعَمرُ الله مَا أَتَيتَ عَلَيهِ مِن قَبرِ عَامِرِيٍّ أَو قُرَشِيٍّ مِن مُشرِكٍ فَقُل: أَرسَلَنِي إِلَيكَ مُحَمَّدٌ فَأُبَشِّرُكَ بِمَا يَسُوءُكَ تُجَرُّ عَلَى وَجهِكَ وَبَطنِكَ فِي النَّارِ» والحديث طويل رواه الإمام عبدالله بن أحمد في «زوائده على مسند أبيه».

والمسألة بحثها مشهور في كتب العقائد.

* * *

فصل

ثم تكبّد مكشوف الستار ما لا يطيق من الكلام على الحديث وعلله!، وأخذ يطعن في حماد بن سلمة راوي حديث: «إن أبي وأباك في النار!!»، ولم يأتِ بما يبدي ويعيد، ولم ينصر المسألة بالجديد!

بل قال -وهو دعي الأمانة العلمية!- بعد أن نقل عبارتين من كلام المتأخرين فيه: (**فهذا هو حال حماد بن سلمة راوي حديث: «أبي وأباك في النار» قد بينته لك من أقوال أئمة الحفاظ والمحدثين**).

فأقول: رحم الله الأمانة العلمية، فأين كلام الأئمة الحفاظ المحققين حقيقة في حماد بن سلمة ؟!، قال الإمام أحمد: الحمادان ما منهما إلا ثقة.

وقال الأصمعي عن عبد الرحمن بن مهدي: حماد بن سلمة صحيح السماع حسن اللقي أدرك الناس لم يُتهم بلون ولم يتلبس بشيء أحسن ملكة نفسه ولسانه ولم يطلقه على أحد فسلم حتى مات.

ونقل ابن عدي في الكامل عن ابن المديني أنه قال: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه.

وقال الإمام أحمد: إذا رأيت الرجل ينال من حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام!

وقال: حدثني موسى بن القاسم الأشيب قال: قال لي إسحاق الحربي: كنا عند عفان فقال له رجل: حدثك حماد، قال: ومن حماد ويلك ؟ قال: ابن سلمة، قال: ألا تقول أمير المؤمنين .

وقال وهيب: كان حماد بن سلمة سيدنا وكان عالمنا .

فهذا بعض كلام الأئمة في حماد بن سلمة -رحمه الله تعالى-، وقد خرج له الإمام مسلم في صحيحه أحاديث عدة، وما زعمه مكشوف الستار بأن الحاكم قال: (إن الإمام مسلم لـم يرو لحماد بن سلمة عن ثابت في الأصول إلا هذا الحديث -أي: حديث: «إن أبي وأباك في النار»...).

فهذا -وايم الله- عين الكذب!، فما قال الحاكم ذلك، ولا أدل من ذلك على جهل مكشوف الستار بالحديث، وضعف أمانته في النقل، وإنما قال الحاكم: «ما خرَّج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وقد خرج له في الشواهد طائفة» [ميزان الاعتدال:١/ ٥٩٥].

وأحاديث حمادٍ عن ثابت فضلاً عن غيره كثيرة في «صحيح مسلم» وقد ذكر الحافظ المزي أطرافها في تحفة الأشراف [١/ ١١٥-١٢٨].

ولا يخفى مبلغ الفرق بين العبارتين، وما في سبك مكشوف الستار من الإيهام بأن الإمام مسلمًا لـم يخرج لحماد بن سلمة إلا هذا الحديث!، ومثل هذه الخيانة في النقل حصلت له في نقله لكلام الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى-!، حيث زعم أن الحافظ الذهبي قال فيه: «حماد ثقة له أوهام وله مناكير كثيرة وكان لا يحفظ فكانوا يقولون إنها دست في كتبه».

وهذا كذب على الذهبي!، فقوله: «وله مناكير كثيرة ..» إلى آخره ليس من

كلام الذهبي، وإنما هو ملفّق من كلام غيره .

وعبارته في «الكاشف»: «ثقة صدوق يغلط وليس في قوة مالك».

وفي «ميزان الاعتدال»: «وكان ثقة له أوهام»، وقال: «وحماد إمام جليل وهو مفتي أهل البصرة مع سعيد بن أبي عروبة».

وفي «تذكرة الحفاظ»: «الإمام الحافظ شيخ الإسلام».

وفي «المغني» قال: «إمام ثقة له أوهام وغرائب وغيره أثبت منه».

وقال في «العبر»: «عالـم البصرة حماد بن سلمة .. وكان سيد أهل وقته».

فأين الأمانة العلمية يا مدعي حفظ الأمانة؟!

وأما القول بأن حماد بن سلمة: «له مناكير كثيرة وكان لا يحفظ فكانوا يقولون إنها دست في كتبه» فهذا قول باطل نفاه الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» فقال: «قال ابن الثلجي: فسمعتُ عباد بن صهيب يقول: إن حمادًا كان لا يحفظ، وكانوا يقولون إنها دُسّت في كتبه . وقد قيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه» .

فعلّق الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: «**ابن الثلجي ليس بمصدق على حمادٍ وأمثاله، وقد اتُّهم . نسأل الله السلامة**». انتهى [ميزان الاعتدال: ١/ ٥٩٣].

قلت: لأن ابن الثلجي جهمي وضّاع نسأل الله العافية .

فأين الأمانة العلمية يا مدعي حفظ الأمانة؟!

وسبق ذلك كله زعم مكشوف الستار بأن الإمام البخاري سكت عن حماد بن سلمة!، وهذا كلام من لا يحسن صنعة الحديث فيا ليته سلِم!، فالبخاري -رحمه الله تعالى- ترجم له في [تاريخه: ٣/ ٢٣] ولـم يسكت عنه من

غير جرح ولا تعديل بل ذكر ثناء حماد بن زيد وعبدالرحمن بن مهدي عليه وكفى بهما مكانة، وكفى بثنائهما تعديلًا.

وأخرج له عدة أحاديث معلقة للمتابعة، وعدم إخراج البخاري لحديثه في الأصول لا يعني ضعفه عنده!، وهذا معلوم عند من لديه أدنى دراية بعلم قواعد الحديث!، كيف والبخاري -رحمه الله تعالى- قد أخرج له تعليقًا بصيغة الجزم، ومن عادته ألَّا يجزم بالمعلقات إلا فيما صحّ بها الإسناد وإن كانت على غير شرطه.

وقد عرّض ابن حبان بالإمام البخاري في عدم إخراجه لأحاديث حماد بن سلمة، وألزمه بكونه أخرج لأقوامٍ هم أدنى رتبة من حماد.

وقال أبو الفضل ابن طاهر: «وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير لمدح الأئمة، وأطنبوا لـما تكلم بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه، لـم يخرج عنه البخاري معتمدًا عليه بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه كشعبة وحماد بن زيد ....».

وفي حقيقة الأمر أن هذا لا يضرّه فكم من ثقة حافظ لـم يخرج له البخاري في «صحيحه»، وما ضرّهم ذلك كما لـم يضرّ البخاري -رحمه الله تعالى- لعدم اشتراطه استيعاب أحاديث الرجال الثقات.

فتأمل -يا عبدالله- كيف كشف حديث حماد بن سلمة عن طوية هذا الرجل!، ورضي الله عن الإمام أحمد عندما قال: **أحاديث حماد بن سلمة تأخذ بحلوق المبتدعة!**

قلت: ومكشوف الستار منهم!!!

فصل

وأما حكم الهروي على الحديث فلا عبرة به فليس من أهل هذا الشأن، ولا أدل من جنايته في الحكم من تطاوله على مقام الصحيح من غير بينة سائغة عند أهل الدراية!، بل لو أن الأمر -عنده وعند غيره- اقتصر على نقد هذا الحديث لربما شملهم العذر بالاجتهاد، ومزيد التحري في نقل الأخبار عن النبي ﷺ ولكن العجب أنه وأضرابه يتعنتون في رد الأحاديث الصحيحة بدون مبرر، ثم تراهم يصححون الأحاديث الباطلة الموضوعة التي لا أصل لها في الدين كحديث: «إن الله تعالى أحيا أبوي الرسول ﷺ فآمنا به»؟!، وهو حديث موضوع باطل.

قال ابن الجوزي: (هذا حديث موضوع لا يشك فيه، والذي وضعه قليل الفهم، عديم العلم، إذ لو كان له علم لعلم أن من مات كافرًا لا ينفعه أن يؤمن بعد الرجعة، لا بل لو آمن بعد المعاينة، ويكفي في رد هذا الحديث قوله تعالى: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ وقوله ﷺ ...) وذكر حديث الاستئذان [الموضوعات:١/ ٢٨٤].

فعامة الأدلة التي يستدل بها من يرى حياة أبوي الرسول ﷺ لا تقارب في الرتبة أحاديث حماد بن سلمة لو وثق رجالها، كيف وهي واهية الأسانيد، مكذوبة المتن، ضعيفة الدلالة ؟!، ومع ذلك يبلغ بهم التجاوز إلى رد السنة الصحيحة والامتحان على ذلك!

فصل

وقال مكشوف الستار: «وأخيرًا هل جهلت أو تجاهلت يا صاحب الأمانة العلمية أن هذا الحديث الذي في صحيح مسلم جاء بلفظ آخر كما في مسند البزار ومعجم الطبراني الكبير من رواية معمر ولم يكن بلفظ: «إن أبي و أباك في النار» بل كان بلفظ: «حيث مررت بقبر كافر فبشره بالنار» كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (١/ ٦٥)، وهو على شرط الشيخين، والذي رواه أيضا الطبراني والبيهقي، فهذا اللفظ ليس فيه دلالة على أن أبا النبي ﷺ في النار وهو الأصح لاسيما أن حديث معمر لم يتكلم في حفظه -هكذا- ولا استنكر شيء من حديثه واتفق على التخريج له الشيخان».

فأقول: وهذا الكلام مع ركاكة أسلوبه، وعامية لهجته!، يدل على أن آفة التقليد آفة لا طب لها، وعلى أن المقلد لا يحق له أن يوصف بالعلم ولا بأهلية طلبه!، ولو تأمل قليلًا في حجته، وخلع ربقة التقليد من عنقه!، وبحث بنفسه في الطرق والنصوص لعلم أنه كحاطب الليل جاء على كتفه بحتفه!، وبيان ذلك:

أن الحديث رواه الإمام مسلم في «صحيحه»، وأحمد في «مسنده»، وأبو داود في «سننه»، وأبو يعلى في «المسند» وغيرهم: من طريق عفان بن مسلم وموسى بن إسماعيل و وكيع بن الجراح كلهم عن حماد بن سلمة عن ثابت عن

أنس بن مالك ﷺ بِهِ .

ولا يُعرف هذا الحديث إلا من رواية حماد بن سلمة، تفرد به عن ثابت عن أنس بن مالك ﷺ بهذا اللفظ .

وما ذكره السيوطي من أن معمرًا رواه عن ثابت عن أنس بلفظ: «حيث مررت بقبر كافر فبشره بالنار»، وهمٌ ظاهر، فلم يروِ هذا الحديث أنس ﷺ، ولا رواه عنه ثابت، ولا رواه عن ثابتٍ معمر بن راشد، ومن زعم ذلك فهو مطالب بالإثبات، ولم يذكر ذلك أحدٌ من أهل الشأن غير السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ ولم يعزه إلى أحد!

وعزو حديث معمر إلى البزار والطبراني والبيهقي بهذا الإسناد من تلبيسات مكشوف الستار!، فإنهم لم يرووا هذا الحديث عن معمر عن ثابت عن أنس باللفظ المذكور!، وإنما بإسناد آخر، من رواية الفضل بن دكين ويزيد بن هارون ومحمد بن أبي نعيم الواسطي كلهم عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص ﷺ به .

انظر: [مسند البزار: ٣/ ٢٩٩]، و[الطبراني في الكبير:١١٤٥]، و[دلائل النبوة للبيهقي: ١/ ١٩١].

واختلف على يزيد بن هارون فيه، فرواه عنه كلٌّ من زيد بن أخزم ومحمد بن عثمان بن مخلد بالوجه السابق .

ورواه محمد بن إسماعيل بن البختري الواسطي عنه عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه بِهِ، عند ابن ماجه في «سننه» [رقم:١٥٧٣].

ورواه معمرٌ عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً، كما في [الجامع الملحق بمصنف الإمام عبدالرزاق: ١٠/ ٤٥٤٩].

فإن كان يريد السيوطي بحديث معمر هذا الحديث فهو كما ترى عن الزهري مرسلاً، فأخطأ في قوله بأن معمرًا رواه عن ثابت عن أنس .

ثم ولو فرض أن معمرًا رواه عن ثابتٍ بهذا الإسناد، فإن حماد بن سلمة أوثق وأثبت في ثابت من غيره!، وتقديم معمر عليه لا دليل عليه، بل معمر من أضعف الناس حديثًا عن ثابت البناني .

فقال الإمام أبو حاتم الرازي: «حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابتٍ وفي علي بن زيد» [العلل: ٢١٨٥] .

وقال أحمد بن حنبل: «حماد بن سلمة أثبت في ثابتٍ من معمر».

وقال يحيى بن معينٍ: «من خالف حماد بن سلمة فالقول قول حمادٍ . قيل: فسليمانُ بن المغيرة عن ثابت؟ قال: سليمانُ ثبتٌ، وحماد أعلم الناس بثابت».

وقال ابنُ معينٍ مرة: «أثبت الناس في ثابت: حماد بن سلمة».

وقال العقيلي: «أصح الناس حديثًا عن ثابت: حماد بن سلمة» [الضعفاء: ٢ /٢٩١].

والإمام مسلم أخرج كثيرًا من حديث معمر -وهو ثقة في نفسه- ولم يخرج له من حديثه عن ثابت إلا حديثين مقرونًا بغيره فيهما .

فدل على أن أهل العلم يضعفون روايته عن ثابت ولهذا قال ابنُ معين: «معمر عن ثابت: ضعيفٌ».

وقال مرّةً: «وحديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن

عروة وهذا الضرب مضطربٌ كثيرُ الأوهام».

وقال العقيلي: «أنكرُ الناس حديثًا عن ثابت: معمر بن راشد» [الضعفاء: ٢ / ٢٩١].

فهذا كلام أهل العلم والتحقيق في تقديم رواية حماد بن سلمة عن ثابت على معمرٍ.

وبعد هذا العرض الموجز للكلام على هذا الحديث فليبكِ الزمان على ضعف الأمانة العلمية عند من جاء ثائر الرأس، ويدعي المنافحة عن الدين، وحمل راية السالفين، وهو يكذب عليهم، ويلفق مقالاتهم، فيكون حالنا وحالهم كما قال تعالى: ﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٤٨].

❋ ❋ ❋

فصـــل

ثم قال مكشوف الستار: «وعلى فرض صحة الروايتين فإن فيهما تورية من النبي ﷺ وتطييبًا لخاطره».

فأقول: سبحان الله العظيم!، إنّا لله تعالى وإنّا إليه راجعون!، أيعقل أن يكون والدا النبي ﷺ في الجنة، فيقول النبي ﷺ بأنهما في النار تطييبًا لخاطر أحدٍ من الناس؟! أيطيِّب خاطر غيره بعذاب والديه ؟!، ألا يدري قائل هذا القول أن هذا التأويل الفاسد فيه وصف النبي ﷺ بما لا يليق من عدم الصدق في القول؟!

قال الشيخ ملا علي قارئ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رد هذا الفهم البعيد: «نعوذ بالله من القول به، وحاشاه ﷺ أن يخبر بغير الواقع، ويحكم بكفر والده لأجل تألف قلب واحد يؤمن به أو لا يؤمن فهذه زلة عظيمة، وجراءة جسيمة، حفظنا الله عن مثل هذه الجريمة» [معتقد أبي حنيفة الإمام في أبوي الرسول ﷺ: ١٦].

❋ ❋ ❋

فصل

ثم قال مكشوف الستار: «وإلا فالأصل هو أن مراد النبي ﷺ من ذلك هو عمه أبا لهب لا أباه - هكذا - ،كما صرح بذلك السيوطي وغيره من العلماء، فكما هو معلوم أنه يطلق في اللغة العربية على العم والجد اسم الأب،قال تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٣]، فسمى المولى ﷻ إسماعيل من آباء يعقوب مع أنه عمه».

فأقول: ولا يخفى ما في هذا الكلام من الجهل والتناقض!، أما التناقض فعندما ذكر بأن المراد بالأب هنا عمه أبو لهب، والسيوطي يقول بأنه: أبو طالب ! فما هذا التحكم المجرد عن الدليل؟!

أما وصف العم بالأبوة فاستدل له السيوطي وعنه أخذ المكشوف بدليلين:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٣].

والثاني: وهو الأعجب استدلالهم بقولهم لأبي طالب: قل لابنك، وأعطنا ابنك!، وأعطيكم ابني، ونحوها.

فأما الأول: فيقول العلامة ملا علي القاري: «وتأويل السيوطي أن المراد بأبيه عمه أبو طالب، وبأبي إبراهيم عمه آزر !: في غاية السقوط فتدبر -إلى أن قال:- والأصل في حمل الكلام على الحقيقة ولا يعدل إلى المجاز إلا حال الضرورة عند دليل صريح ونقلٍ صحيح يضطر منه إلى ارتكاب المجاز» ورده في مواطن أخرى .

قلت: والرجل سأل عن أبيه، والنبي ﷺ أجابه عن أبيه، ولو أراد عمّه لقال: وعمّي!، ولو أراد بالأب العم فهذا ينقض أصل قولهم بأن آباءه على الإيمان، لأنهم أثبتوا وصف الأبوة لعمه أبي طالب، وحكموا على أبي طالب بالنار، وهذا واضح .

وأما الثاني: فالوصف بالبنوة لا يلزم منه العكس فيوصف بالأبوة، فقد جرت عادة العرب من التلطف مع الصغار وصفهم بالابن وابن الأخ ونحوه، فيقولون: يا بُني، ويا ابن أخي، ووصفهم بالبنوة لا يعني جواز وصف القائل بالأبوة!، كما قال النبي ﷺ لعمر بن أبي سلمة: «يا بُني سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك» عند الترمذي وأبي داود وغيرهما وأصله في «الصحيحين» بلفظ: يا غلام .

وقال النبي ﷺ لأنس: «يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم يكن بركة عليك وعلى أهل بيتك»، وتكرر منه ذلك، وبوّب أبو داود على ذلك بابًا قال فيه: **باب الرجل يقول لابن غيره يا بُني**، وذكر نحو هذه الأحاديث .

وعمر بن أبي سلمة ربيبه عاش في حجره، وأنس بن مالك الأنصاري خادمه، ولـم يقل أحدٌ إن النبي ﷺ أبٌ لهما!، أو يجوز لهما وصف النبي ﷺ

بالأبوة، ولا يجوز ذلك، فالله تعالى يقول: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

فتقرر أن وصف الصغير بالبنوة، لا يلزم منه وصف الكبير بالأبوّة، بل يوصف بالعمومة أو المشيخة ونحوها.

❋ ❋ ❋

فصـــل

ونقل مكشوف الستار بعد ما لا فائدة فيه قول البيجوري: (بل جميع آبائه ﷺ وأمهاته ناجون ومحكوم بإيمانهم، لـم يدخلهم كفر، ولا رجس ولا عيب، ولا شيء مما كان عليه الجاهلية بأدلة نقلية كقوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، وقوله ﷺ: «لـم أزل أنتقل من الأصلاب الطاهرات إلى الأرحام الزاكيات»، وغير ذلك من الأحاديث البالغة مبلغ التواتر). انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فأقول: أما قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٨-٢١٩] فيستدل به من قال بإيمان كل آباء النبي ﷺ، وهذا قول لا دليل عليه من كلام أئمة التفسير، وغاية ما روي في ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد بأن معناها: التقلب في أصلاب الأنبياء، فالمراد بالساجدين الأنبياء لا سائر آبائه، روى ابن أبي حاتم وابن مردويه وأبو نعيم في «الدلائل» عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «ما زال النبي يتقلب في أصلاب الأنبياء حتى ولدته أمه»، وروى البزار وابن أبي حاتم والطبراني والبيهقي في «الدلائل» وغيرهم عن مجاهد قال: «من نبي إلى نبي حتى أخرجت نبيًّا».

وإلا فقول جماهير المفسرين وهو قول ابن عباس ومجاهد أن المراد بالآية: أي حين قيامك للصلاة، وتقلبك بين المصلين ساجدًا وقائمًا، ذكر ذلك ابن جرير

والقرطبي وابن كثير وغيرهم .

وحُكي في معنى الآية أقوالٌ أخرى لا تباعد هذا القول، ولا تدلّ على ما ذهب إليه هؤلاء من مذهب .

قال ابن جرير: وأولى الأقوال في ذلك بتأويله قول من قال تأويله: «ويرى تقلبك مع الساجدين في صلاتهم معك، حين تقوم معهم وتركع وتسجد، لأن ذلك هو الظاهر من معناه».

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالى- في تفسيره «أضواء البيان»: «وفي الآية قرينة تدلّ على عدم صحة هذا القول -أي: القول بتقلبه في أصلاب آبائه الأنبياء- وهي قوله تعالى قبله مقترنًا به: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ﴾، فإنه لم يقصد به أن يقوم في أصلاب الآباء إجماعًا، وأوّل الآية مرتبط بآخرها، أي: الذي يراك حين تقوم إلى صلاتك، وحين تقوم من فراشك ومجلسك، ويرى ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، أي: المُصلّين، على أظهر الأقوال؛ لأنه ﷺ يتقلب في المصلّين قائمًا، وساجدًا وراكعًا».

قال الشيخ ملا علي قاري في رده على السيوطي: (فاستدلاله بقوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ بناء على ما في غاية من السقوط كما يعلم من قول سائر المفسرين في الآية -إلى أن قال:- ونقل الإمام أبو حيان في «البحر» عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، أن الرافضة هم القائلون أن آباء النبي كانوا مؤمنين مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ وبقوله ﷺ: «لم أزل أنقل في أصلاب الطاهرين» الحديث ...) [معتقد أبي حنيفة الإمام في أبوي الرسول ﷺ: ١٥].

وخلاصة الكلام: أن القول بإيمان كل آباء النبي ﷺ قول شاذ لم يقل به أحد من السلف، وغايته تخصيص الساجدين بالأنبياء لا غيرهم، وكيف يكون كل آباء النبي على الإيمان وهو الذي قال: «**إن أبي وأباك في النار**» رواه الإمام مسلم في «صحيحه»، ولم يأذن الله تعالى له أن يستغفر لأمه كما رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة ﷺ، وتقدم من كلام البيهقي والصنعاني أن وصف بعض آباء النبي ﷺ بالكفر لا يضر نبينا ﷺ بشيء، والله ولي التوفيق.

❋ ❋ ❋

فصل

وليزدد طالب الحق عجبًا من احتجاج البيجوري بالحديث المنسوب إلى النبي ﷺ أنه قال: «لـم أزل أنتقل من الأصلاب الطاهرات إلى الأرحام الزاكيات»، بل ويزداد العجب من وصف الأحاديث المروية في ذلك بالتواتر .

فوا حسرتاه على الأمانة العلمية وأهلها؟!

كيف توصف الأحاديث الباطلة الموضوعة بالصحة فضلاً على التجاوز ووصفها بالتواتر؟!

وسبق الكلام على هذا الحديث، ونقل كلام الحافظ البيهقي فيه، وأن المراد بالطهر هنا: السلامة من السفاح، ولا يرفع ذلك الوصف بالكفر، كما لا يضر ذلك نبينا محمدًا ﷺ .

❋ ❋ ❋

فصل

ولما أثنى الشيخ الحسيني على الشيخ الناسك العابد أبي بكر الجزائري حفظه الله وكان من كلامه: «**الذي شرفه الله بالوعظ في مسجد رسول ﷺ**»، عقب مكشوف الستار بقوله: «**فيا سبحان الله الجزائري يتشرف بالوعظ في مسجد رسول الله والأحشاء التي ضمت هذا الكيان المحمدي ليس لها أدنى تشريف من المولى ﷻ؟! ألا يدلك هذا إلى صدق ما قاله الجفري بأن هناك قضية بين القوم وبين النبي ﷺ**».

فأقول: هذا من خطرات أهل التصوف التي يتلاعبون بها بصريح النصوص النبوية! ويصدون بها عن الحق، مع ما فيه من القياس الفاسد والفهم السقيم، ورحم الله الإمام أحمد عندما قال: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

فيقال: أما الأحشاء التي ضمت نبينا محمدًا ﷺ فهو الذي جاءنا بخبرها عليه الصلاة والسلام فقال عن أبيه بأنه في النار، وأخبر أن الله تعالى لم يأذن له أن يستغفر لأمه، وشهد على جده عبدالمطلب بأنه في النار .

وأما المسجد النبوي الشريف فقد شرَّفه الله تعالى ببناء النبي ﷺ له، وصلاته فيه وأصحابه، وزيد في أجر الصلاة فيه عن غيره من المساجد عدا المسجد

الحرام، وجلس فيه الشيخ معلمًا كما جلس فيه النبي ﷺ معلمًا، فكيف لا يشرف بهذا المقام.

وهذا التشريف تشريف مكانة وليس دليلاً على إثبات الديانة، فليس كل من دخل فيه تثبت ديانته، كما أنه ليس كل بطنٍ حمل مشرفًا ينال من شرفه الدين ! فالله تعالى يخرج الحي من الميت!، كما قال تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَيُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ [الروم: ١٩]، قال أهل التفسير: من ذلك خروج المؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن.

وقد نالت هذه الأرحام بمرور النبي ﷺ فيها علو المكانة: فكان النبي ﷺ خير الناس، وكان آباؤه خيار الناس مكانة ولا يلزم من خيرية المكانة ثبوت الديانة، قال ﷺ: «إِنَّ الله اصطَفَى كِنَانَةَ مِن وَلَدِ إِسمَاعِيلَ وَاصطَفَى قُرَيشًا مِن كِنَانَةَ وَاصطَفَى مِن قُرَيشٍ بَنِي هَاشِمٍ وَاصطَفَانِي مِن بَنِي هَاشِمٍ»، ولا يقول بإسلام هؤلاء كلهم أحدٌ لديه أدنى علم وعقل.

❋ ❋ ❋

فصـــل

ومن مزيد همط مكشوف الستار إلزام أهل التوحيد والسنة أنهم يتنقصون آل بيت النبي ﷺ، وأنهم لا يرون لهم مزية على سائر الناس ؟!، ولـم يأتِ على كلامه ببينة غير جهالة من جهالاته ؟، قبل أن أبينها أبين موجز كلام أهل السنة والتوحيد في آل البيت من كلام بعض من ذمهم مكشوف الستار في مزبوره!، من علماء السنة في العصر الحاضر وهو شيخنا العلامة مجدد الدين: عبدالعزيز بن باز -رحمه الله تعالى- يقول: «**والشيخ محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأتباعه الذين ناصروا دعوته، كلهم يحبون أهل بيت رسول الله ﷺ الذين ساروا على نهجه -عليه الصلاة والسلام-، ويعرفون فضلهم، ويتقربون إلى الله سبحانه بمحبتهم والدعاء لهم بالمغفرة والرحمة والرضا، كالعباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ وأبنائه، وكالخليفة الرابع الراشد علي بن أبي طالب ﷺ، وأبنائه الحسن والحسين ومحمد ﷺ، ومن سار على نهجهم من أهل البيت في توحيد الله وطاعته، وتعظيم شريعته**».

إذا عرفت موقف أحد أبرز علماء السنة في العصر الحاضر من آل بيت النبي ﷺ يجيء السؤال عن استدلال مكشوف الستار!، وكيف توصّل إلى أن من يذمهم من أهل السنة لا يعظمون آل بيت النبي ﷺ؟!

لـم يجد مكشوف الستار غير أن الخطباء يستشهدون بما رواه الإمام مالك في «الموطأ» عن النبي ﷺ أنه قال: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا، كتاب الله وسنتي»، وقال بحمقه وكذبه: (فما هي الدوافع التي **جعلتكم تتركون ما جاء في مسلم وهو قوله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله وعترتي أهل بيتي» ..)** إلى آخر كلامه .

فيقال: ما أشد عاقبة الجهل على أهله؟!، وما أقصر حبائل الكذب وأهزلها، وذلك لأن حديث «الموطأ» وهو بلفظ مقارب لـما ذكره أشهر من اللفظ المذكور، وهو من بلاغات الإمام مالك، وله شواهد من حديث ابن عباس عند الحاكم وغيره.

واللفظ الذي ذكره مكشوف الستار لـم يروه الإمامان البخاري ومسلم في «صحيحيهما»!!

وإنما روى هذا الحديث بهذا اللفظ: الإمام الترمذي في «سننه» [ح: ٣٧١٨]، وقال: حديث حسن غريب، وأصله من حديث جابر ﷺ في «صحيح مسلم» بلفظ: «**تركتم فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله**» ولـم يذكر العترة، وهو كذلك عند النسائي في «سننه» وابن ماجه .

فتبين أن هذا اللفظ الذي جاء به هذا المكشوف ليس كما ذكر في «صحيح الإمام مسلم»، وأن اللفظ الذي عاب أهل السنة به أصح وأشهر!، ولا أجد إلا أن أقول: **حقًّا عظَّم الله أجركم -أنتم- عندما ماتت في قلوبكم الأمانة العلمية!**

ثم لو غضضنا الطرف عن صحة الخبر وضعفه، ألا يرى مكشوف الستار

أن هذا اللازم سوف ينجرُّ لزامًا على الإمام مالك، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه حيث لـم يحدثوا به؟!

فإن قال: هم ذكروا فضائل آل البيت في مواطن أخرى!

قلنا: ونحن ذكرنا فضائل آل البيت في مواطن لا تحصى، فهذا يكشف باطل القوم: ﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١١٨]، وأعيد عليه قوله وأقول: **أما يكفيك بالله عليك يا مكشوف الستار هذه القاصمة .**

❊ ❊ ❊

فصـــل

ثم تكلم مكشوف الستار بما لا يجدي ولا يفيد إلى أن قال: «ولكن العتب على من يطعن في عقائد الصحابة ويرميهم بالشرك وهم الذين تخرجوا من مدرسة العقيدة الصحيحة مدرسة محمد ﷺ، فهذا الشيخ عبد العزيز بن باز محقق كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري يقول عن [فعل] الصحابي الجليل بلال بن حارث المزني بقبر النبي ﷺ إنه : «أنه منكر ووسيلة إلى الشرك بل إن بعض أهل العلم جعله من أنواع الشرك»، نستغفر الله من هذا الجرم العظيم، فمن هم أهل العلم الذين قالوا إنه منكر ووسيلة إلى الشرك ،بل إن بعض أهل العلم ـ كما يزعم ـ جعله من أنواع الشرك؟».

فأقول: قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء:١١٢].

فأقول حاشا -والله- شيخنا الإمام العلامة عبدالعزيز بن باز -رحمه الله تعالى- أن يطعن في عقائد الصحابة، وهو من أشهر أهل العصر في تمسكه بطريقة الصحابة ﭫ ونشر سنتهم!، بل وصفه جماعة من أهل العلم بأنه مجدد دين النبي ﷺ مع مطلع هذا القرن .

فما هذا الجهل، وما هذا الظلم والجور في الحكم عند هذا المكشوف؟

أيعقل هذا ما يقول ؟

إمام من أئمة الدين والمسلمين يطعن في عقائد الصحابة ويرميهم بالشرك؟!

ستُكتب مقالته ويُسأل عنها بين يدي الحكم العدل .

وقبل أن أبين مبلغ الجهل والظلم في انتقاده أحب أن أبين له من الذي هو في حقيقة الأمر يطعن في عقائد الصحابة؟، بل ويتجرأ على مقام النبوة من حيث لا يشعر!، فهو :

من ينكر علو الله تعالى بذاته على خلقه، وأنه في السماء .

ومن يكفّر من أشار إلى السماء بأصبعه معتقدًا علو الله تعالى على خلقه .

ومن يحرم السؤال عن الله تعالى بالأين .

هذا ما يقوله أصحاب توجهك ممن تلطخ بعقيدة الأشاعرة والجهمية .

والنبي ﷺ خطب يوم عرفة وقال مقالته المشهورة: اللهم فاشهد، اللهم فاشهد، اللهم فاشهد، ويشير بأصبعه إلى السماء، والحديث في «الصحيح» .

وفي «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ سأل الجارية: أين الله، فقالت: في السماء، فقال: أعتقها فإنها مؤمنة .

وسأل أبو رزين العقيلي نبينا محمدًا ﷺ: أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض .

فما حكمك قبل أن أصرّح بالأسماء فيمن أنكر علو الله تعالى على خلقه، وأنكر أن يكون على العرش إله، وكفّر من أشار إلى السماء بإصبعه؟

فخذ كلام أئمة السنة على عجلٍ، وبضدها تتبين الأشياء :

روى البخاري في «خلق أفعال العباد» عن سعيد بن عامر أنه قال:

الجهمية شر قولاً من اليهود والنصارى، قد اجتمعت اليهود والنصارى وأهل الأديان على أن الله تعالى على العرش، وقالوا هم: ليس على العرش !!.

وروى ابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية» عن سليمان بن حرب قال: سمعت حماد بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «إنما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إله -يعني: الجهمية!-».

وكذلك قال جرير الضَّبي: «كلام الجهمية أوله عسل، وآخره سم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله!».

وقال عبدالقادر الجيلاني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «تحفة المتقين وسبيل العارفين» عن الله ﷻ: «وهو بجهة العلو مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء».

وقال: «وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش» وسيأتي ذكره.

أما كلام شيخنا -رحمه الله تعالى-، والذي يتهمه بأنه يطعن في عقائد الصحابة ويتهمهم بالشرك فيقال:

وكم من عائبٍ قولاً سليمًا ... وآفته من الفهم السقيم

فلي مع كلام المكشوف عدة مقامات:

الأول: تناقضه من حيث يعلم أو لا يعلم !، حيث اعتبر التبرك -في أول كلامه الذي من أجله قال هذا الكلام- من مسائل العقيدة، وجعل إنكار الشيخ له من الطعن في عقائد الصحابة!! على حد تعبيره الظالم!، بينما بعد لحظات أنكر على أهل السنة اعتبار مسألة التبرك من مسائل العقيدة !!، فقال:

«نعم إن هذه الطائفة هم الذين يجعلون مسائل التبرك والتوسل والاستغاثة وشد الرحل من مسائل العقيدة التي يصبح من يقول بها مشركًا منتقض التوحيد».

ومفهوم كلامه أنه لا يرى أن التبرك من مسائل العقيدة؟!، فإن كان كذلك فلماذا يرى إنكاره من الطعن في العقائد؟

المقام الثاني: أن التبرك عندنا من مسائل العقيدة بالسنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، كما روى الترمذي وصححه عن أبي واقد الليثي ﷺ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حُدَثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدرة فقلنا: يا رسول الله، أجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر! إنها السنن، قلتم -والذي نفسي بيده- كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: من الآية ١٣٨]، لتركبن سنن من كان قبلكم».

قال أهل العلم: فعدَّ النبي ﷺ مجرد تعليق الأسلحة على الشجرة طلبًا لبركتها من اتخاذها آلهة!، وشبه طالب ذلك بحال بني إسرائيل عندما قالوا لموسى عليه السلام: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾.

وذلك لما في التبرك والتمسح بالمخلوقين من «الوسيلة» إلى صرف نوع من أنواع العبادة لهم من السجود والطواف والدعاء وتقديم القرابين والنذور ونحو ذلك.

فأول من أنكر طلب البركة من المخلوقات هو نبينا محمد ﷺ، وأما التبرك بذات النبي ﷺ وما انفصل عنه، فهذا جائز، وقد تبرك الصحابة بفضل شعره وطهوره، ولو

بقي منه شي لجاز، وهذا لا يوجد اليوم، وما يُعتقد وجوده لا دليل يثبته .

أما آثار النبي ﷺ والبقاع التي وطئها والأماكن التي نزل بها والأشياء التي استلمها، فلا يجوز التمسح بها، ولا التبرك بها، ولا تعاهد أي نوع من أنواع العبادة عندها.

وما فعله ابن عمر ﷺ -كما ثبت عنه- أنه كان يتعاهد الصلاة في مواطن صلى فيها النبي ﷺ، فهذا من باب طلب بركة الاتباع وموافقة العمل لا من باب تتبع الأثر وطلب بركته .

ولهذا فقد ثبت عن عمر بن الخطاب ﷺ ما فيه إنكار تتبع آثار الأنبياء بما فيهم نبينا ﷺ، كما روى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وابن وضاح وغيرهم بإسناد صحيح عن معرور بن سويد الأسدي قال: خرجت مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من مكة إلى المدينة، فلما أصبحنا صلى بنا الغداة ثم رأى الناس يذهبون مذهبًا قال: أين يذهب هؤلاء ؟، قيل: يا أمير المؤمنين مسجدٌ صلى فيه رسول الله ﷺ وهم يأتون يصلون فيه، فقال: **إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، يتبعون آثار أنبيائهم فيتخذونها كنائسَ وبيعًا، من أدركته الصلاة في هذا المسجد فليصلِّ ومن لا فليمضِ ولا يتعمدها .**

وروى ابن أبي شيبة وابن سعد وابن وضاح بإسناد صحيح إلى نافع أن عمر بن الخطاب ﷺ أمر بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي ﷺ لأن الناس كانوا يقصدونها للصلاة عندها، فخاف عليهم الفتنة[1] .

(١) ونافع عن عمر منقطع، ولا يبعد أن يكون رواه عن مولاه عبدالله بن عمر بن الخطاب عن أبيه، ولذلك نظائر في «صحيح البخاري» وغيره.

قال ابن وضاح [ص:٩١]: وكان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد وتلك الآثار للنبي ﷺ بالمدينة، ما عدا قباء وأحدًا.

قال ابن وضاح: وسمعتهم يذكرون أن سفيان الثوري دخل مسجد بيت المقدس فصلى فيه ولم يتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها، وكذلك فعل غيره ممن يُقتدى به، وقدم وكيع أيضًا فلم يَعدُ فعل سفيان.

قال ابن وضاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعليكم بالاتباع لأئمة الهدى المعروفين، فقد قال بعض من مضى: كم من أمرٍ هو اليوم معروف عند كثير من الناس كان منكرًا عند من مضى، ومتحبب إليه بما يغضبه عليه، ومتقربٌ إليه بما يبعده عنه، وكل بدعة عليها زينة وبهجة».

قلت: فهذه طريقة السلف الصالح التي يزعم المكي وشيخه الجفري بأنهم يسيرون عليها، فلا يغنيه ما نقل عن جماعة من المتأخرين من التبرك بآثار الصالحين واستحباب ذلك، فطريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم، ولا تتجاوز سنة النبي ﷺ، وطريقة أصحابه من بعده وأئمة الدين.

المقام الثالث: أن الحافظ ابن حجر قال: «وَرَوَى ابن أَبِي شَيبَة بِإِسْنَادٍ صَحِيح مِن رِوَايَة أَبِي صَالِح السَّمَّانِ عَن مَالِك الدَّارِيّ -وَكَانَ خَازِن عُمَر- قَالَ: «أَصَابَ النَّاس قَحط فِي زَمَن عُمَر فَجَاءَ رَجُل إِلَى قَبر النَّبِيّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُول الله اِستَسقِ لِأُمَّتِك فَإِنَّهُم قَد هَلَكُوا، فَأَتَى الرَّجُلُ فِي المَنَام فَقِيلَ لَهُ: اِئتِ عُمَر» الحَدِيث. وَقَد رَوَى سَيف فِي الفُتُوح أَنَّ الَّذِي رَأَى المَنَام المَذكُور هُوَ بِلَال بن الحَارِث المُزَنِيّ أَحَد الصَّحَابَة» [فتح الباري:٢/ ٥٧٥].

فعلّق شيخنا ابن باز بقوله: «هذا الأثر على فرض صحته كما قال الشارح

ليس بحجة على جواز الاستسقاء بالنبي ﷺ بعد وفاته، **لأن السائل مجهول** ولأن عمل الصحابة ﷺ على خلافه، وهم أعلم الناس بالشرع، ولـم يأتِ أحدٌ منهم إلى قبره يسأله السقيا ولا غيرها، بل عدل عمر عنه لـما وقع الجدب إلى الاستسقاء بالعباس ولـم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة، فعلم أن ذلك هو الحق، **وأما ما فعله هذا الرجل** منكر ووسيلة إلى الشرك بل قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك، وأما تسمية السائل -في رواية سيف المذكورة: بلال بن الحارث- ففي صحة ذلك نظر ولـم يذكر الشارح سند سيف في ذلك، **وعلى تقدير صحته لا حجة فيه**، لأن عمل كبار الصحابة يخالفه وهم أعلم برسول الله ﷺ من غيرهم والله أعلم».

فهذا كلام الشيخ وما فيه من متانة وتحقيق، وما فيه أيضًا من تعظيمه للصحابة، واتباع طريقتهم، ويكشف كذب مكشوف الستار لطالب الحق، فشيخنا علّق على **فعل الرجل المجهول**! ولـم يُثبت كون هذا الرجل هو بلال بن الحارث، فكيف يفتري هذا المكشوف على شيخنا بأنه يريد بكلامه هذا بلال بن الحارث، والشيخ لـم يثبته أصلاً.

ثم بيّن -شيخنا- الحكم على فرض كون هذا الرجل هو الصحابي بلال بن الحارث، **فالأثر أصله مفترض الصحة، وتسمية الرجل مفترضة على مفترض!**، ثم بيّن الحكم بأنه وإن صح أن فاعل هذا هو الصحابي بلال بن الحارث فلا حجة فيه لأن كبار الصحابة ما كانوا يذهبون إلى قبر النبي ﷺ ويشكون إليه الجدب.

فثبت في «صحيح البخاري» أن عمر بن الخطاب قال: «اللهمَّ إنَّا كُنَّا

نَتَوَسَّلُ إِلَيكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسقِنَا».

وثبت في [كتاب المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان:٢/ ٢٨٠] بإسناد صححه الحافظ ابن حجر في [الإصابة:١٠/ ٣٨٢] عن سليم بن عامر الخبائري قال: إنَّ السماء قحطت، فخرج معاوية رضي الله عنه وأهل دمشق يستسقون، فلما قعد معاوية على المنبر قال: أين يزيد بن الأسود الجرشي؟ فناداه الناس، فأقبل يتخطى الناس، فأمره معاوية فصعد على المنبر، فقعد عند رجليه، فقال معاوية: «**اللهم إنّا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا، اللهم إنّا نستشفع إليك اليوم بيزيد بن الأسود الجرشي، يا يزيد ارفع يدك إلى الله، فرفع يديه**، ورفع الناس أيديهم، فما كان أوشك أن فارت سحابة في الغرب كأنها ترس، وهبت ريح، فسقتنا حتى كاد الناس ألا يبلغوا منازلهم».

والحكم على فعل أفراد الصحابة بالنكارة أو الوسيلة إلى الشرك على فرض صحة كون هذا الرجل هو بلال بن الحارث، لا يضره في ذاته، فالصحابة غير معصومين كما أقرّ به مكشوف الستار لشيخه الجفري، وهذا بيينه :

المقام الرابع: وهو أن الصحابة رضي الله عنهم غير معصومين من الخطأ، ومن الوقوع في بعض الذنوب والكبائر وبعض صور الشرك الأصغر، أما الشرك الأكبر المنافي للإسلام فحاشاهم ذلك، ولو وقع فيه أحد منهم ما بقي له الوصف بالصحبة، بل يكون كافرًا مرتدًّا، كما لا يقال عن المرتدين أنهم من الصحابة لأنهم كفروا بالله تعالى بعد إيمانهم، أما من ثبتت صحبته ومات على الإسلام فحاشاه أن يقارف الشرك الأكبر المنافي للتوحيد، وأما سائر الذنوب والمعاصي فلا عصمة لهم منها، ومن ذلك الشرك الأصغر، وعلى ذلك أدلة عدة

من السنة النبوية الصحيحة، منها ما روى الإمام أحمد واللفظ له والنسائي بإسناد صحيح عَن قُتَيلَةَ بِنتِ صَيفِيٍّ الجُهَينِيَّةِ قَالَت: أَتَى حَبرٌ مِنَ الأَحبَارِ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، نِعمَ القَومُ أَنتُم لَولَا أَنَّكُم تُشرِكُونَ، قَالَ: سُبحَانَ اللهِ! وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: تَقُولُونَ إِذَا حَلَفتُم: وَالكَعبَةِ، قَالَت: فَأَمهَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَيئًا ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ قَد قَالَ، فَمَن حَلَفَ فَليَحلِف بِرَبِّ الكَعبَةِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ نِعمَ القَومُ أَنتُم لَولَا أَنَّكُم تَجعَلُونَ للهِ نِدًّا ! [وعند النسائي: تنددون]، قَالَ: سُبحَانَ اللهِ! وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللهُ وَشِئتَ، قَالَ: فَأَمهَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَيئًا ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ قَد قَالَ، فَمَن قَالَ: مَا شَاءَ اللهُ فَليَفصِل بَينَهُمَا: ثُمَّ شِئتَ».

فوافق النبي ﷺ قول الحبر اليهودي، وقال: إنه قد قال، والمراد بذلك الشرك الأصغر.

فهل هذا تكفير من النبي ﷺ لأصحابه؟

وعند الإمام أحمد عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلاً قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَجَعَلتَنِي للهِ عَدلاً -وفي لفظ: نِدًّا- بَل مَا شَاءَ اللهُ وَحدَهُ».

فهل هذا تكفير من النبي ﷺ لأصحابه؟

وروى الإمام أحمد واللفظ له، والترمذي وصححه عَن أَبِي وَاقِدٍ اللَّيثِيِّ أَنَّهُم خَرَجُوا عَن مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى حُنَينٍ، قَالَ: وَكَانَ لِلكُفَّارِ سِدرَةٌ يَعكُفُونَ عِندَهَا وَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسلِحَتَهُم يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنوَاطٍ، قَالَ: فَمَرَرنَا بِسِدرَةٍ خَضرَاءَ عَظِيمَةٍ قَالَ: فَقُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ اجعَل لَنَا ذَاتَ أَنوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: قُلتُم وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَومُ مُوسَى: ﴿اجعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُم آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُم

قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ إِنَّهَا السُّنَنُ لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُنَّةً سُنَّةً».

فهل هذا تكفير من النبيﷺ لأصحابه، وقد جعل مقالتهم مقالة من كفر بالله من اليهود؟

فهذه الأحاديث وما شابهها تدل على أن الشرك الأصغر قد يقع من بعض أفراد الصحابة، ومن ذلك ما قاله شيخنا ابن باز -رحمه الله تعالى- عن التبرك: «بأنه وسيلة إلى الشرك، ومن أهل العلم من عدّه من أنواع الشرك إما الأصغر، وإما الأكبر إذا اعتقد أن الميت يملك تدبير المطر ويُطلب منه ذلك».

وتقدم موجز تفصيل حكم التبرك في المقام الثاني[1].

المقام الخامس: زعم مكشوف الستار أن شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللهُ قال بأن ذلك الرجل ليس هو بلال بن الحارث المزني!، مع أن شيخنا لم يجزم بالنفي وإنما أحال الأمر للنظر، ثم بين الحكم على كل حال.

وأما قول مكشوف الستار: «لا حجة في قول ابن باز بأن ذلك الرجل ليس بالصحابي الجليل بلال بن حارث المزني بل إن الحجة في قول أمير المؤمنين في الحديث شارح البخاري الإمام الحافظ المحدث أحمد بن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ».

أقول: هذا عندك، أما عند أهل العلم فلا حجة في قول أحد من العلماء على أحد لذاته ومكانته، وإنما الحجة في دليله وبرهانه، والحافظ ابن حجر حافظ مقدّم في عصره، وشيخنا ابن باز حافظ مقدم في عصره، وكلهم علماء من علماء الإسلام، نحترمهم ولا نقلدهم بغير دليل، ولا أحد منهم قوله حجة

(١) وانظر كتاب «التبرك المشروع والتبرك الممنوع» للشيخ علي العلياني، و«مفاهيم ينبغي أن تصحح» للشيخ صالح آل الشيخ.

على الآخر إلا بالدليل .

ومع ذلك فالحافظ ابن حجر لم يجزم بأن الرجل هو بلال بن الحارث وإنما ذكر من ذكر ذلك وهو سيف بن عمر الواقدي .

وابن حجر يضعف حديثه كما في «التقريب».

فهل تأخذ يا مكشوف الستار قوله حجة؟

والواقدي يرويه عن: مبشر بن الفضل وقيل: الفضيل .

وقد قال ابن حجر في «لسان الميزان» متمماً على كلام الذهبي: «مبشر بن فضل شيخ لسيف لا يُدرى من هو انتهى [أي: كلام الذهبي]، وذكره العقيلي في الضعفاء فقال: كوفي مجهول لا يصح إسناده..» [لسان الميزان:٥/ ١٣]، وانظر: [ضعفاء العقيلي: ٤/ ٢٣٦].

فهل ما زلت على قولك بأن ابن حجر حجة فتلزم بقوله؟!

وقد سبقك إلى مثل هذه الكذبة بنسبة تصحيح الأثر إلى ابن حجر: محمد علوي مالكي في [تصحيح المفاهيم:٦٧] وزعم أن الحافظ ابن حجر صحح رواية الواقدي!!

والطيور على أشباهها تقع .

ثم ليعلم أن سيف بن عمر الواقدي قد روى هذه القصة عن سهل بن يوسف السلمي عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك بدون ذكر مجيء بلال بن الحارث إلى قبر النبي ﷺ، وغاية ما فيه أنه رأى الرسول ﷺ في المنام فأرسله إلى عمر بن الخطاب ﷺ. [انظر البداية والنهاية: ١٠/ ٧١-٧٢].

وهذا الإسناد أقوى من سابقه على ضعفه، فعبدالرحمن بن كعب بن مالك:

ثقة من كبار التابعين، وسهل بن يوسف السلمي قال عنه الحافظ ابن حجر: مجهول الحال، [لسان الميزان: ٣/ ١٢٢]، وهو أهون من جهالة مبشر بن الفضل السابق ذكره.

المقام السادس: قال مكشوف الستار: «وعلى فرض أنه ليس بالصحابي الجليل بلال بن حارث المزني، فالحجة ليست في كونه بلال بن حارث المزني أو أحدًا غيره، إنما الحجة في إقرار سيدنا عمر ﷺ على[1] فعل الرجل الذي أتى إلى قبر النبي ﷺ متوسلًا به ولـم ينكر عليه هذا الفعل ولـم يعده شركًا، فسيدنا عمر ﷺ لا يسكت عن منكر فضلًا عن شرك!».

فيقال: إذا أثبتّ لنا أن عمر بن الخطاب ﷺ بلغه فعل الرجل فللكلام كلام، وللرد نظام، وغاية ما نُقل أنه أخبره بالرؤيا .

المقام السابع: أن في هذه الرؤيا نقضًا لمذهبكم من حيث لا تعلمون!، ورد على من طلب السقيا من الأموات!، فلو صح هذا العمل ففيه أمر النبي ﷺ للرجل بان يقصد عمر ﷺ، وأن يدعو الله ولا يعجز، ففي هذا دليل على أن الميت لا يملك للحي شيئًا حتى الدعاء والشفاعة فلا يطلب منه، ففي الرؤيا إحالة النبي ﷺ الاستسقاء إلى عمر بن الخطاب ولـم يفعله بنفسه في قبره!

فاعملوا بهذا الدرس، واقصدوا الأحياء واطلبوا منهم الدعاء .

ولا أقول إلاّ: ألا قاتل الله الهوى، تتركون جميع مهمات القصة، وتتجه أبصاركم إلى فعل هذا الرجل!، فتركتم أمر النبي ﷺ للرجل أن يقصد الحي بطلب الدعاء .

---

(١) هكذا في الورقات والشريط!!

وهذا درس ضيعتموه.

وتركتم فعل عمر بن الخطاب في توجهه للاستسقاء بالعباس بن عبدالمطلب ﷺ، وقوله: «اللهمّ إِنَّا كُنَّا نَتَوسَّلُ إِلَيكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسقِينَا وَإِنَّا نَتَوسَّلُ إِلَيكَ بِعَمّ نَبِيِّنَا فَاسقِنَا»، ولم يذهب كمذهبكم في جواز طلب السقيا من الأموات فيطلبها من أفضل الخلق نبينا محمد ﷺ.

وهذا درس ضيعتموه، فسبحان من يهدي القلوب إليه، ويضلّ من يشاء.

❋ ❋ ❋

فصل

وعلى طريقة المهرجين يموّه مكشوف الستار بأن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- اعترف بتبرك عبدالله بن عمر موافقة على ما يفهمه من معنى التبرك البدعي!، وسيأتي لكذبه على شيخ الإسلام قرائن أخرى تبين مبلغ ضياع الأمانة العلمية عنده والله المستعان .

وشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- كلامه في إنكار التبرك بآثار الأنبياء والصالحين أشهر من أن يذكر وخاصة في كتابه المشار إليه «اقتضاء الصراط المستقيم» فقد أنكر العديد من البدع المحدثة المنكرة من التبرك بآثار الأنبياء والصالحين، والصلاة عندها، والدعاء، وطلب الغوث من أهلها، وشد الرحال إليها، والبناء على القبور وغير ذلك بالأدلة الشرعية النقية الواضحة .

وما نقله من فعل ابن عمر رضي الله عنهما بالمنبر والرمانة: فهذا رخص فيه بعض العلماء على وجه الخصوص مع إنكارهم لغيره، وأنكره آخرون، ثم قال شيخ الإسلام: «فأما اليوم فقد احترق المنبر وما بقيت الرمانة، وإنما بقي من المنبر خشبة صغيرة فقد زال ما رُخِّص فيه، لأن الأثر المنقول عن ابن عمر وغيره إنما هو التمسح بمقعده» [اقتضاء الصراط المستقيم: ٣٦٨].

❋ ❋ ❋

فصـــل

ثم ذكر مكشوف الستار نقولًا عن المشايخ الكرام، والأئمة الأعلام: عبدالعزيز بن باز، ومحمد بن عثيمين، وأبي بكر الجزائري، وأنهم يطلقون التكفير على من تبرك بآثار الصالحين، وألزمهم بتكفير جماعة من أهل العلم سماهم كالحافظ النووي وغيره، وهذا كلّه من الكذب والبهتان، المبني على الجهل وبلادة الأذهان!، وما أنكره هؤلاء المشايخ الأعلام هو الحق الذي دلت عليه نصوص الوحيين، والآثار الصحيحة عن العلماء الراسخين، وما كفّروا أحدًا ممن خالفهم في بعض هذه المحدثات، وهذه تعليقات شيخنا ابن باز -رحمه الله تعالى- على أخطاء الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ما كفّره في موطنٍ واحدٍ من هذه المواطن!، فأين التكفير إن كنت ترقب الله واليوم الآخر.

بل الكلام الذي نقلته عنهم ليس فيه ما يحقق قولك بأنها «طافحةٌ!!» بالتكفير!، وإنما اتفقوا على إنكار هذه الأعمال وأنها من وسائل الشرك بالله تعالى.

وقد أثقل مكشوف الستار على نفسه بنقولاتٍ لا تغني ولا تفيد في تأصيل حكمٍ شرعي في دين الله تعالى.

فأين اتباع الكتاب والسنة، والسلف الصالح، هلاّ جاء بأدلة شرعية نقلية صحيحة تقرّ هذه الأعمال المنكرة؟!

وأقف عند ما نقله عن الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى- عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه لما كان في بغداد: كان يتبرك بقبر أبي حنيفة!

فأقول: قال الخطيب في تاريخه [١/١٢٣]: «أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري قال أنبأنا عمر بن إبراهيم قال: نبأنا مُكرم ابن أحمد قال: أنبأنا عمر بن إسحاق بن إبراهيم قال: نبأنا علي بن ميمون قال: سمعت الشافعي يقول: إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم يعني زائرًا فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تقضى».

وهذا لا يثبت؛ ففي إسناده مجاهيل، وأنكر هذه القصة:

[١] شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في «اقتضاء الصراط المستقيم»، وكان مما قال: «**وهذا كذلك معلوم كذبه بالاضطرار عند من له معرفة بالنقل**، فإن الشافعي لما قدم بغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتة، بل ولم يكن هذا على عهد الشافعي معروفًا، وقد رأى الشافعي بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين، من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يتوخ الدعاء إلا عنده، ثم أصحاب أبي حنيفة الذين أدركوه مثل أبي يوسف ومحمد وزُفَر والحسن ابن زياد وطبقتهم، ولم يكونوا يتحرون الدعاء لا عند أبي حنيفة ولا غيره، ثم قد تقدم عند الشافعي ما هو ثابت في كتابه من كراهة تعظيم قبور المخلوقين خشية الفتنة بها، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه ...» [٢/٦٩٢].

[٢] وكذب هذه القصة: الإمامُ شمس الدين ابنُ القيم -رحمه الله تعالى-

في كتابه «إغاثة اللهفان» فقال: «والحكايةُ المنقولةُ عن الشافعي أنه كان يقصد الدعاة عند قبر أبي حنيفة من الكذب الظاهر» اهـ[١/ ٢٤٦].

[٣] وكذبها العلامة محيي الدين البركوي رَحِمَهُ اللَّهُ [ت:٩٨١هـ] في رسالته «زيارة القبور».

[٤] وأبطل إسنادها ذهبي عصره شيخ مشايخنا عبدالرحمن المعلمي.

[٥] كما ضعف إسنادها العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمهم الله أجمعين.

إضافة إلى مخالفة هذا الخبر لمذهب الإمام الشافعي بإنكاره تعظيم القبور -كما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية فيما سبق- حيث ثبت عنه أنه قال: «وأكره أن يعظم مخلوق حتى يُجعل قبره مسجدًا مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس» [كتاب الأم:١/ ٢٧٨][1].

وعلى قاعدة مكشوف الستار أعود وألزمه بأنه مدلس يغطي الحقائق! حيث إن الخطيب البغدادي مخالف في عقيدته لعقيدة الأشاعرة! من تأويل الصفات عن ظاهرها اللائق به سبحانه، وإنما هو يثبتها على الوجه اللائق به ﷻ من غير تأويل لها عن ظاهرها، كما نقل عقيدته الإمام الذهبي في [تذكرة الحفاظ:١١٤٣].

ومثله نقله عن ملا علي قاري وهو يخالفه في حياة أبوي الرسول.

ومثله نقله عن النووي وقد حكى الإجماع على أن من سبق بعثة النبي ﷺ من عبّاد الأوثان أنه في النار!، وعلى ذلك فقس وتأمل فيما يأتي بإذن الله تعالى.

(١) وانظر: المهذب [١/ ١٣٩-١٤٠]، وروضة الطالبين [١/ ٦٥٢]، والمجموع [٥/ ٢٦٦] و [٨/ ٢٥٧].

فصل

ثم ذكر مكشوف الستار تصديق انتماء الجفري لطريقة أهل التصوف، وعقيدة الأشاعرة!، وعلى كلامه عدة ملاحظات:

الأولى: نسبة عقيدة الأشاعرة إلى أهل السنة والجماعة!

الثانية: نسبة عقيدة التأويل والتفويض إلى أبي الحسن الأشعري!

الثالثة: كذبه على ابن تيمية وغيره في نقل ما فيه مدح بعض طرق الصوفية، وتركه لكلامهم الكثير الذي ينقض مذهب الصوفية عند المتأخرين.

وتفصيل ذلك:

أما الملاحظة الأولى: فعقيدة الأشاعرة التي ينتسب إليها عامة المتأخرين ليست هي عقيدة أهل السنة والجماعة في صفات الله ﷻ، ومسائل الإيمان وغيرها!، بل هم من الجهمية في باب الصفات، ومن مرجئة الجهمية في باب الإيمان!، وقد تكلم أهل السنة في عقائدهم وبيان مخالفتهم!، كأبي إسماعيل الهروي وأبي نصر السجزي وعبدالقادر الجيلاني وأبي محمد بن قدامة وغيرهم.

ومما قال الشيخ عبدالقادر الجيلاني الزاهد في كتابه «الغنية» [١/ ٥٧]: «وأنه تعالى ينزل في كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء وكما شاء، فيغفر لمن أذنب، وأخطأ وأجرم وعصى، لمن يختاره من عباده ويشاء -تبارك وتعالى- العلي الأعلى، لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى، لا بمعنى نزول الرحمة وثوابه على ما ادعته

المعتزلة والأشعرية، لما روى عبادة بن الصامت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل الله -تبارك وتعالى- كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: هل من سائل فيعطى سؤله؟ هل من مستغفر فيغفر له، هل من عان فيفك عانيته؟ حتى يصلي الصبح، ثم يعلو ربنا -تبارك وتعالى-...».

وقال [١/ ٥٦]: «ينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش لا على معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرامية ولا على معنى العلو [أي: علو المنزلة] والرفعة كما قالت الأشعرية ولا على معنى الاستيلاء والغلبة كما قالت المعتزلة».

فتأمل -يا عبد الله- هذا الكلام، وقارنه بما في جوهرة التوحيد، وشروحها وعامة كتب الأشعرية المعاصرة لترى مبلغ مخالفتهم لعقيدة أهل السنة.

وقد نصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- على أن عامة الأشاعرة المتأخرين عقيدتهم عقيدة الجهمية، وأن مقالاتهم هي مقالات بشر المريسي التي أجمع علماء السنة في عصره على غيّه وضلاله، ورد عليه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه «النقض»، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في أول رسالته النافعة «الحموية»: «وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس- مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب «التأويلات» وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه: «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء مثل أبي علي الجبائي وعبد الجبار ابن أحمد الهمداني وأبي الحسين البصري وأبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي وغيرهم- هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه ..».

وكشف عن حقيقة مذهبهم في العديد من مؤلفاته كـ «نقض التأسيس»، و«درء تعارض العقل والنقل»، و«الرسالة التسعينية» وغير ذلك من مؤلفاته.

وحقيقة مذهب السلف الصالح: التسليم بكل ما جاء في الكتاب والسنة من أخبار الصفات: **من غير تشبيه ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تأويل**، يثبتونها على الوجه اللائق به سبحانه، وكلام أئمة السلف أشهر من أن يذكر، وأكثر من أن يحصر، وقد جمع طائفة منها الإمام: أبو القاسم اللالكائي في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» وغيره من الأئمة فليراجع.

أما الملاحظة الثانية: فينبغي أن يعلم أن أبا الحسن الأشعري بريء من الطائفة التي تنسب نفسها إليه اليوم!، وذلك لأنه مرّ بمراحل في اعتقاده، ونال ما نال من ذم العلماء له ونكيرهم عليه، وممن أعلن ذمه الإمام أبو إسماعيل الهروي في كتابه المشهور «ذم الكلام وأهله» وعقد فصولاً نقل فيها كلام العلماء في الأشعرية وعقائدهم، وكذلك صرّح بذمه أبو نصر السجزي في «رسالته إلى أهل زبيد» وكذا الإمام الحافظ ابن قدامة في كتابه «العلو» وأبو الحسن الكرخي من الشافعية، وغيرهم.

وكان مما قال الأخير أعني أبا الحسن محمد بن عبدالملك الكرخي: «**ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري ويتبرءون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه**» وذكر بعضهم، نقل ذلك عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته «التسعينية».

وفي آخر حياته رجع أبو الحسن الأشعري إلى عقيدة أهل السنة في الأسماء والصفات في الجملة، وألف في ذلك رسائل عدة منها كتاب «الإبانة»، فوافق

أهل السنة في العديد من مسائل الاعتقاد، وصرّح بانتسابه إلى عقيدة الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- في الأسماء والصفات، فقال في أول كتابه «الإبانة»: «قولنا الذي نقول وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا ﷻ وسنة نبينا -عليه الصلاة والسلام-، وفتاوى الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل -نضّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون ولمن خالف قوله مجانبون لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ورفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم، وخليلٍ معظَّم مفخم، وعلى جميع أئمة المسلمين ...» [الإبانة: ٨].

فإن كان هؤلاء حقيقة على مذهب الأشعري فها هو الأشعري يصرح بانتسابه إلى مذهب الإمام أحمد فليقولوا نحن على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إن كانوا صادقين، وليرجعوا إلى ما قرره من عقائد في الأسماء والصفات وغيرها من أصول الدين، وما نقله عنه طلابه وأصحابه: ككتاب «الرد على الجهمية» له رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«أصول السنة» له، و كتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد، وكتاب «السنة» للخلال، وما نقله عنه اللالكائي وابن بطةَ و غيرهم من الأخبار المستفيضة المروية عن الإمام أحمد في هذا الباب .

وكرر الأشعري مثل الكلام السابق في كتابه «مقالات الإسلاميين» [١/ ٣٤٥]، وأثبت الصفات على خلاف ما يعتقده الأشاعرة .

وعامة من ينتسب إلى الأشعري من المتأخرين يُعرِضُونَ عن هذين الكتابين،

وهو في الحقيقة بريء منهم، وقد كشف أبو القاسم عبدالملك بن عيسى بن درباس الشافعي المتوفى عام [٦٥٩هـ] في كتابٍ مفرد: مبلغ مخالفة المتسبين إليه زورًا لعقيدته، وأنهم على طريقة الجهمية الأوائل في تعطيل الصفات وتأويلها، وأن أمر أبي الحسن الأشعري استقر على ما في رسالته «الإبانة» وما ألفه آخر حياته.

أما الملاحظة الثالثة: ففي عجائب نقله ما يشتهي وترك ما يهدم عليه مراده! من كلام العلماء في الصوفية!، وأخص منهم شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم -عليهما رحمة الله تعالى-، وهما من أشد الناس تحذيرًا من عقائد الصوفية المنحرفة ولا أدل على ذلك من كبار مؤلفاتهم ومن أشهرها «اقتضاء الصراط المستقيم»، و«الاستقامة»، و«الرد على البكري»، و«الأخنائي» وغيرها لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وكذا «إغاثة اللهفان»، و«مدارج السالكين»، و«الكافية الشافية» لابن القيم -رحمه الله تعالى-.

وما أثنى عليه ابن تيمية من التصوف إنما هو ما عليه من تقدم من أهل الزهد والورع والتنسك، بطرائقهم البعيدة عن البدع والخرافات، والانحرافات والشركيات التي مُلئت بها كتب المتأخرين من الصوفية، ولهذا وقف شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وِقْفَة الشجاع ضد أهل التصوف في عصره، وأشهر الحكم بضلال وكفر أئمتهم كالحلاج وابن عربي وابن الفارض وغيرهم مما يضيق المقام عن نقلها.

وإن كانوا حقًا يرون بأن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم -رحمهما الله تعالى- من أهل التصوف والثناء عليه:

فلماذا يمنعون نشر كتبها تحت ولاياتهم، وفي تجمعاتهم.

ولماذا يمتحنون أهل السنة بسببها!

وأما كلام العلماء في الصوفية وذمها فكثير جدًا يضيق المقام عن استيعاب ما دونوه مع كثرة عددهم وتنوع مذاهبهم الفقهية، ولعل ما يستطاب أن يذكر من ذلك:

ما روى الخطابي في «العزلة» بإسناده إلى يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: لو أن رجلا تصوف أول النهار لا يأتي الظهر حتى يصير أحمق.

وعنه أيضًا أنه قال: ما لزم أحد الصوفية أربعين يومًا فعاد عقله إليه أبدًا.

وسئل الإمام أبو بكر الطُّرطوشي رَحِمَهُ اللَّهُ: ما يقول سيدنا الفقيه في مذهب الصوفية؟ وأنهم يجتمعون للذكر والصلاة على النبي ﷺ ويرقصون، ويضربون بالقضيب، وهل يجوز الحضور معهم؟

فقال: يرحمك الله، مذهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وأما الرقص والتواجد، فأوّل مَن أحدثه أصحاب السامريّ، لـما اتخذ لهم عجلًا جسدًا له خوار، قاموا يرقصون حواليه ويتواجدون، فهو دين الكفار، وعبّاد العجل، نقل ذلك عنه القرطبي في [تفسيره: ١١/ ٢٣٧-٢٣٨].

ويقول أبو الوفاء بن عقيل: «ما على الشريعة أضر من المتكلمين والمتصوفين، فهؤلاء المتكلمون يفسدون عقائد الناس بتوهمات شبهات العقول، وهؤلاء المتصوفة يفسدون الأعمال ويهدمون قوانين الأديان، فالذي يقول: حدثني قلبي عن ربي فقد استغنى عن رسول الله ﷺ، وقد خبرت طريقة الفريقين فغاية هؤلاء المتكلمين الشك، وغاية هؤلاء المتصوفة الشطح» [تلبيس إبليس: ٣٧٥].

ونقل ابن الجوزي بإسناده عن يونس بن عبد الأعلى قال: «صحبت الصوفية ثلاثين سنة ما رأيت فيهم عاقلًا إلا مسلمًا الخواص».

وبإسناده إلى أحمد بن أبي الحواري يقول: حدثنا وكيع، قال: سمعت سفيان يقول: سمعت عاصمًا يقول: «ما زلنا نعرف الصوفية بالحمق إلا أنهم يستترون بالحديث».

وبإسناده إلى يحيى بن يحيى قال: «الخوارج أحب إلي من الصوفية»، والخوارج هم المارقة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية».

وقال العباس بن منصور الحنبلي رحمه الله قال في كتابه «البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان»: «ولم يشذ أحدٌ منهم -أي أهل السنة والجماعة- سوى فرقة واحدة تسمت بالصوفية يتقربون لأهل السنة وليسوا منهم وقد خالفوهم في الاعتقاد والأفعال».

وذم العلماء ما كتبه أهل التصوف القدماء مع أن ما فيها أهون بكثير مما في كتب أهل التصوف في العصور المتأخرة!، قال الحافظ أبو عثمان سعيد بن عمرو البردعي: شهدتُ أبا زرعة الرازي وقد سئل عن المحاسبي وكتبه؟ فقال: «إياكم وهذه الكتب، هذه الكتب بدع وضلالات، عليك بالأثر، فإنك تجد فيه ما يغنيك عن هذه الكتب، قيل له: في هذه الكتب عبرة فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه عبرة، بلغكم أن مالكًا أو الثوري أو الأوزاعي أو الأئمة صنفوا كتبًا في الخطرات والوساوس وهذه الأشياء هؤلاء قوم قد خالفوا أهل العلم، يأتوننا مرة بالمحاسبي ومرة بعبدالرحيم الديبلي ومرة

بحاتم الأصم، ثم قال: ما أسرع الناس للبدع».

قال الذهبي في «الميزان» معلقًا على هذه الكلام: مات الحارث سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وأين مثل الحارث!!، فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين كـ «القوت» لأبي طالب، وأين مثل القوت!!، كيف لو رأى «بهجة الأسرار» لابن جهضم، و «حقائق التفسير» للسُّلمي لطار لبّه!!، كيف لو رأى تصانيف أبي حامد الطوسي(١) في ذلك على كثرة ما في «الإحياء» من الموضوعات، كيف لو رأى «الغنية» للشيخ عبد القادر، كيف لو رأى «فصوص الحكم»، و«الفتوحات المكيّة»، بل لـما كان الحارث لسان القوم في ذلك العصر، كان معاصره ألف إمام في الحديث، فيهم مثل أحمد بن حنبل وابن راهويه، ولـما صار أئمة الحديث مثل ابن الدخميسي وابن شحاتة كان قطب العارفين كصاحب الفصوص، وابن سبعين، نسال الله العفو والمسامحة آمين، انتهى كلامه .

قلت: رحم الله الذهبي وهو المتوفى عام ثمانية وأربعين وسبعمائة، كيف لو رأى زماننا وقد ترأسَ فيه دعاة الضلالة ؟!.

وكيف لو رأى «طبقات الشعراني»، و«دلائل الخيرات»، و«روض الرياحين»، و«الإنسان الكامل» للجيلي، و«جواهر المعاني» للفاسي، و«كرامات الأولياء»، و«شواهد الباطل» للنبهاني، و«الذخائر المحمدية» للمالكي، وما في هذه الكتب من المحادة لله ولرسولهﷺ .

فـأين إلـى ابـن الْمَطـار وكـلُّ مَا ... علىٰ ظهـرها يأتـيك مـنه عُجـابُ

قال ابن خلدون المالكي: «وأما حكم هذه الكتب المتضمنة لتلك العقائد

---

(١) هو أبو حامد الغزالي صاحب «إحياء علوم الدين».

المضلّة، وما يوجد من نسخها بأيدي الناس، مثل «الفصوص»، و «الفتوحات» لابن عربي، و «البُدّ» لابن سبعين، و «خلع النعلين» لابن قيسي، و «عقد اليقين» لابن بَرّجان، وما أجدر الكثير من شعر ابن الفارض، والعفيف التلمساني، وأمثالهما، أن تُلحق بهذه الكتب، وكذا شرح ابن الفرغاني للقصيدة التائية من نظم ابن الفارض، فالحكم في هذه الكتب كلها وأمثالها: **إذهاب أعيانها متى وجدت بالتحريق بالنار والغسل بالماء، حتى ينمحي أثر الكتابة**، لـما في ذلك من المصلحة العامة في الدين، بمحو العقائد المضلة» انظر [العقد الثمين للفاسي: ٢/ ١٨٠-١٨١].

وقال شرف الدين عيسى الزواوي المالكي [ت ٧٤٣هـ] قال: «ويجب على ولي الأمر إذا سمع بمثل هذا التصنيف -أي مؤلفات ابن عربي كالفصوص والفتوحات المكية- **البحث عنه وجمع نسخه حيث وجدها وإحراقها**، وأدب من اتهم بهذا المذهب (يعني مذهب ابن عربي)» [العقد الثمين٢/ ١٧٦-١٧٧] .

قلت: وهذه عمدة الصوفية!، وما صنّف من بعدها أظلم وأطم، وأبلغ في الضلال والانحراف -والعياذ بالله- ممن سبق تسميته من مؤلفات الصوفية!

❋ ❋ ❋

فصل

وأما شغب مكشوف الستار على واعظ الحرم النبوي الشريف الشيخ العلامة أبي بكر الجزائري.

فهذا الشغب يكشف أولاً فراغ قلبه من الأدب مع ذي الشيبة في الإسلام.

فكيف بحق الإسلام والسنة.

وكيف بحق العلم ودعوة الناس إلى الخير؟

ومع ذلك فحاول مكشوف الستار جاهدًا أن يُلزم الشيخ الجزائري بأنه يكفر الأشاعرة؟!

ثم تمادى في تجنّيه وألزمه بتكفير بعض أعيانهم كابن حجر والنووي؟!

وهذا جهل في النقل، وسخف في العقل!، وليس في كلام الشيخ ما يؤخذ منه تكفير الأشاعرة أصلاً، بل فيه ما يدفع عنهم الكفر وهو «التأويل» لأن أصل نفي الصفة الثابتة عن الله تعالى كفر كمن نفى صفة الحياة والعلم والقدرة!، ومن ينتسب إلى الأشعرية اليوم لا يثبتون لله تعالى الكثير من صفاته الذاتية والفعلية، ولكن لا يصرّحون بالنفي!، وإنما يثبتون ظاهر النص!، ويؤولون المعنى!، **فيلتقون مع الجهمية في عدم إثباتهم الصفة الواجبة لله تعالى،** وإن خالفوهم في طريقة النفي: فأولئك صادموا النص وعطلوه، وهؤلاء قبلوا

النص وأولوه، وهذا التأويل دفع عنهم الكفر عند جمهور علماء السنة[1]، وهذا ما عليه كلام عامة أهل العلم، وقرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في مواطن من كتبه، وغيره من العلماء.

وكلام الشيخ أبي بكر الجزائري في كتابه [عقيدة المؤمن:١١٠-١١٢] واضح ليس فيه أي إشارة إلى تكفير المؤولة، فالشيخ وصف التأويل بأنه: خطأ، وجهل، وتكلف، كما تقدم أن وصف التشبيه بأنه كفر وشرك!

وذكر أن التشبيه كفر لتكذيب قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وشرك لأنه شبه المخلوق بالخالق في صفاته[2].

وهذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة حقٌّ بين باطلين:

بين التعطيل ومنه التأويل من جانب وبين التشبيه والتجسيم من جانبٍ آخر.

فمن حقق هذا فقد: «سَلِمَ من الخطأ والتكلف والجهل، وبالتالي سَلِمَ من الشرك والكفر» كما قال الشيخ الجزائري -جزاه الله خيرًا-.

هذا هو معنى كلام الشيخ عند من لديه أدنى مسكة من علم وعدل، ولو أردنا أن نتتبع التكفير بلازم الكلام لسقت من كلام مكشوف الستار وكلام الجفري وكلام بني توجهكم ما يلزم منه تكفير الصحابة والتابعين وأئمة الدين وعموم المسلمين، بل ومصادمة كتاب الله وسنة الرسول ﷺ.

❊ ❊ ❊

(١) ولم أقل: اتفاقهم، لأن من أهل العلم من صرّح بتكفير الأشاعرة! كيحيى بن عمار السجزي، وأبي إسماعيل الهروي، وغيرهم، ومرادهم الجهمية الذين تلبسوا بمسمى الأشعرية.

(٢) انظر: [عقيدة المؤمن:١١١].

فصل

ثم تنفس مكشوف الستار بما يحمل صدره من غلٍّ على دولة التوحيد المملكة العربية السعودية، وحكامها وأهلها، وصنفها تحت ما يسميه بإقصاء الغير!!، فقال: «إن الذي سلك سياسة إلغاء الغير هو من أوقف تدريس المذهب الشافعي والمالكي والحنفي في الحرمين بعد أن كانت تدرس فيهما لقرون عديدة، إن الذي سلك سياسة إلغاء الغير هو من يمنع دخول كتب العلم أو يقوم بتحريفها والتلاعب بها، إن الذي سلك سياسة إلغاء الغير من يقوم بحجب المواقع الدينية على شبكة الإنترنت حتى لا يفتضح أمره وينكشف جهله أمام من اغتر به، إن الذي سلك سياسة إلغاء الغير هو من يسعى في تأليب السلطات لطرد أو إقصاء كبار علماء السنة لاختلافهم معه في الرأي، أليس هذا هو عين الحجر الفكري وسياسة إلغاء الغير؟».

وهذا الكلام كله ظلام، وليس عليه من نور الحق ما يدعو إلى النظر فيه!، فكتب الشافعية وسائر كتب العلم لـم يوقف تدريسها في الحرمين، ولا أظنك ممن يثني ركبتيه عند العلماء في أروقة المسجد المكي الحرام، وإلاّ ستجد فيه من يدرس «صحيح الإمام مسلم» مع شرحه للنووي، وهو شافعي!!، ويُدرّس فيه «متن الورقات» في أصول الفقه للجويني وهو شافعي، ويدرّس «نخبة الفكر» في مصطلح الحديث لابن حجر وهو شافعي.

وهذا شيخنا عبد الله بن سعدي الغامدي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي ذكرت أنه استخرج أخطاء الحافظ ابن حجر: كان يحفظ «متن الزُّبَد» في الفقه الشافعي.

ويدرس في الجامعات «بداية المجتهد» لابن رشد، وهو مالكي، ويدرس في قواعد الفقه «الأشباه والنظائر» لابن نجيم وهو حنفي، ومثله للسيوطي وهو شافعي!

ولا يوجد ما يمنع من تدريس أيِّ كتابٍ من كتب الفقه في سائر المذاهب الأربعة، ولـم يتغير من طريقة التدريس في الحرمين عما كان قبل حكم الدولة السعودية إلا ما فيه تفريق صف المسلمين، من نصب زاوية لكل مذهب لا يخرجون فيها عن مذهب إمامهم، ولا يصلُّون إلا خلف شيخهم !!، فوحد الله المسلمين بالملك عبدالعزيز -رحمه الله تعالى-، وجمع الناس على إمام واحد، وألغى هذه الأمور الموجبة للفرقة بين المسلمين .

ولـم يحصل أن منعوا كتب أهل العلم المفيدة وإن حصل فيها بعض الخطأ والتقصير، وإنها يرفضون كتب أهل الضلال المليئة بالانحراف، ومثل الكتب: المواقع المنحرفة في شبكة الإنترنت .

وهذا فيه الخير الكثير للإسلام والمسلمين، وهم خير ممن لـم يميز بين الحق والباطل، وفتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودبّ، ومن ولج وخرج!، ففسدت بهم الأبدان والأرواح بشتى أمراض الشهوات والشبهات .

وقد أنصَفَت هَذِهِ البلاد سائر العلماء وإن حصل من بعضهم الخطأ والمخالفة، بل كانت هي الراعي لهم والمضيِّف لهم بعدما أُضطهدوا وطُردوا من سائر بلاد العالـم، وهذا مما لا يحتاج إلى إثباتٍ ودليل، ومنهم الجفري ووالده!!

إذا احتاج النهار إلى دليل ... وليس يصح في الأذهان شيءٌ

ومع ذلك فأهل الغي والضلالة والانحراف عن السبيل: لا يعد طردهم ونفيهم من الأرض من منكر الأفعال، ولنا عن السلف الصالح من تعاملهم مع أهل البدع من الذم والتبكيت وتحذير الناس منهم النقول الكثيرة التي يضيق المقام عن حصرها.

ولكن ليسأل المكي نفسه: هل تُدرّس كتب شيخ الإسلام ابن تيمية في دار المصطفى بتريم؟!

وهل يسمح بتدريس كتب شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في الجامع الأزهر، وفي الجامع الأموي وفي بعض القنوات الفضائية؟

هل جاءك خبر منع بعض الدول العربية بإيعاز من مشايخ الصوفية بيع كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم؟!

فأين العدل والإنصاف واحترام أهل العلم عندكم؟!

لم يُعلم على وجه الأرض أحدٌ أكبر عناية بكتب أهل العلم من هذه البلاد، وحكامها وعلمائها!، فهُم الذين جددوا العناية بشروح كتب السنة كـ «فتح الباري» وغيره، واعتمدوا كتب من يرونه قد خالفهم في بعض المسائل، ولم تكن سببًا في النُّفرة من مؤلفاتهم كأمثال مؤلفات الحافظ النووي وابن حجر رحمهما الله وغيرهم.

فما أعدلهم مع الناس، وما أكثر ظلم هذا المكشوف وحزبه لهم.

❋ ❋ ❋

فصــــل

ثم تكلم مكشوف الستار عن بدعة الاحتفال بذكرى المولد النبوي! وتلقف الكلام وصرّفه كيف يشاء، وأزبد وأرعد عندما نقل الشيخ الحسيني اعتراف الحافظ ابن حجر بأن الاحتفال بالمولد النبوي بدعة، وقال بنص كلامه: «**أصل عمل المولد بدعة لـم تنقل عن السلف الصالح من القرون الثلاثة**»، ولـم يُرد الشيخ الحسيني بيان مذهب الحافظ ابن حجر في إباحته أو المنع منه، وإنما مراده تأكيد الكلام على بدعيته، وأنه لا أصل له من الكتاب والسنة ولا من فعل السلف الصالح في القرون المفضلة.

وهذا حاله كحال محمد بخيت المطيعي كما نصَّ عليه في «أحسن الكلام» من قوله: «**وما كانت الموالد تعرف في دولة الإسلام من قبل الفاطميين**».

والفاطميون هم العبيديون وعقيدتهم باطنية منحرفة .

وهذا الاعتراف يقطع تنطع المتنطعين، ويرفع المذمة عمن أنكر هذه البدعة، ولزم طريقة السلف الصالح، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، وقال: «**كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**».

فمشاغبة مكشوف الستار بأن الشيخ الحسيني حرّف وبدّل تكشف عن سوء فهمه وعقله!، زيادة على قوله: «**فأول جريمة قام بها هو أنه أخفى بأن**

الإمام السيوطي ألف رسالة كاملة في جواز الاحتفال بالمولد، على قاعدته السقيمة، ولا يُعَدُّ هذا إخفاءً ولا تحريفًا! وما شأنه أن يذكر مؤلف السيوطي في جواز ذلك، ولكن التحريف كل التحريف، والجريمة كل الجريمة زيادة على ما تقدم من تحريفات: نسبة إباحة الاحتفال بالمولد النبوي لشيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «ولا شك أنه يعلم علم اليقين أن لابن تيمية كلامًا مفصلًا!!! عن المولد كما في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم» حيث قال: (فإن هذا لم يفعله السلف مع قيام المقتضى له وعدم المانع منه)، وقال أيضًا في نفس المرجع (فتعظيم المولد واتخاذه موسمًا، قد يفعله بعض الناس ويكون له فيه أجر عظيم، لحسن قصده وتعظيمه لرسول الله ﷺ).

فأين الكلام المفصّل يا مكشوف الستار، ويا ظاهر العوار؟!، هل حقيقة عرفت مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في الاحتفال بذكرى المولد النبوي؟!، فخذ قوله من الكتاب الذي أحلت إليه، ومن الكلام المفصّل الذي حاولت أن تخفيه، فكان مما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك ما يحدثه بعض الناس إما مضاهاة للنصارى في ميلاد عيسى عليه السلام وإما محبة للنبي ﷺ وتعظيمًا له والله قد يثيبهم على هذه المحبة والاجتهاد لا على البدع من اتخاذ مولد النبي ﷺ عيدًا مع اختلاف الناس في مولده فإن هذا لم يفعله السلف مع قيام المقتضى له وعدم المانع منه ولو كان هذا خيرًا محضًا أو راجحًا لكان السلف رضي الله عنهم أحق به منا فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله ﷺ وتعظيمًا له منَّا وهم على الخير أحرص وإنما كمال محبته وتعظيمه في متابعته وطاعته واتباع أمره وإحياء سنته باطنًا وظاهرًا ونشر ما بعث به والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان فإن هذه هي طريقة

السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وأكثر هؤلاء الذين تجدونهم حرصاء على أمثال هذه البدع مع مالهم فيها من حسن القصد والاجتهاد الذي يرجى لهم به المثوبة تجدونهم فاترين في أمر الرسول عما أمروا بالنشاط فيه وإنما هم بمنزلة من يحلي المصحف ولا يقرأ فيه أو يقرأ فيه ولا يتبعه وبمنزلة من يزخرف المسجد ولا يصلي فيه أو يصلي فيه قليلاً وبمنزلة من يتخذ المسابح والسجادات المزخرفة وأمثال هذه الزخارف الظاهرة التي لم تشرع ويصحبها من الرياء والكبر والاشتغال عن المشروع ما يفسد حال صاحبها كما جاء في الحديث: «ما ساء عمل أمة قط إلا زخرفوا مساجدهم»، واعلم أن من الأعمال ما يكون فيه خير لاشتماله على أنواع من المشروع وفيه أيضا شر من بدعة وغيرها فيكون ذلك العمل شرًا بالنسبة إلى الإعراض عن الدين بالكلية كحال المنافقين والفاسقين».

فهذا الكلام المفصّل لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- عن حكم المولد النبوي، وأنه بدعة لم يأذن بها النبيﷺ، ولم يفعلها السلف الصالح.

وقف على قوله في [الفتاوى:٢٥/٢٩٨]: «وأما اتخاذ مواسم غير المواسم الشرعية كبعض ليالي شهر ربيع الأول التي يقال أنها ليلة المولد، أو بعض ليالي رجب، أو ثامن عشر ذي الحجة، أو أول جمعة من رجب، أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال عيد الأبرار، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف ولم يفعلوها .

قف على هذا كله واذكر قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النحل: ١٠٥].

ومعنى قول شيخ الإسلام: «فتعظيم المولد واتخاذه موسمًا، قد يفعله بعض الناس ويكون له فيه أجر عظيم، لحسن قصده وتعظيمه لرسول الله ﷺ».

أي أن المرء قد يفعل هذا الأمر وهو بدعة منكرة من جانب، ولكن قد يؤجر على حسن القصد من جانبٍ آخر، وقال غيره من العلماء: بل لا يؤجر بصريح كلام النبي ﷺ أن عمل المبتدع مردود عليه.

وأما ما استدل به الحافظ ابن حجر من صيام النبي ﷺ يوم عاشورا؛ لأن الله تعالى أنجى فيه موسى ﷺ!، فهو مجرد تخريج واجتهاد، ولا يناقض ذلك سابق قوله بأنه بدعة لم تنقل عن السلف في القرون المفضّلة، وهذا التخريج مدفوع بأنه من صنيع النبي ﷺ فالتشريع تشريعه، ولم يحتفل صاحب الشأن بميلاده، ولم يأمر أصحابه بذلك، ولا فعله أتباعهُم من بعدهم، فأي تخريج يبرر بدعة لم يأذن بها الرسول ﷺ ولا فعلها السلف الصالح.

وهذا ينقض تهور الجفري عندما قال بأن الاحتفال بذكر المولد النبوي سنة مؤكدة!، وهذا منكر من القول وزور، والحكم بالسُنّيَة لا يكون إلا فيما نقل عن النبي ﷺ من قوله وفعله وتقريره وأوصافه.

وما ذكره الجفري من دليل واستشرف به مكشوف الستار من قول النبي ﷺ عن يوم الاثنين وصيامه له: «ذلك يوم ولدت فيه».

نقول: ونحن نقول مثل ما قال الرسول ﷺ، فنصوم ذلك اليوم لأن النبي ﷺ صامه، ولا نزيد على شرعه ما لم يأذن به عليه الصلاة والسلام.

ولو كان قولكم حقًا في دلالة هذا الحديث فما بالكم تحتفلون بميلاده في كل سنة مرة في يوم مختَلَفٍ فيه، وقد يوافق غير يوم الاثنين، وتتركون العناية

بهذا اليوم الأسبوعي الذي كان النبي ﷺ يصومه يقينًا .

ثم ألا ترى يا مكشوف الستار أن النبي ﷺ خص يوم الاثنين بالصيام والقربة لله ﷻ ، بخلاف ما يحصل من المحتفلين بالمولد من البدع المنكرة، والاختلاط والمجون، والرقص وإنشاد الأشعار الشركية!

فهل هذا ما توصل إليه اجتهاد أئمتكم؟!

وزد عجبًا -أخي القارئ الكريم- من قول مكشوف الستار: «ومن هنا ثبت أنه -عليه الصلاة والسلام- هو أول من عظم يوم مولده وأحيا ذكر مولده بعبادة مخصوصة وهي الصيام وداوم على هذه العبادة التي اتخذ منها رمزًا لإحياء يوم مولده كما أوضحه للسائل، فبمداومته على إحياء ذكرى يوم مولده كل يوم إثنين في صورة الصيام يكون هذا الإحياء لهذه الذكرى بهذه العبادة من السنن المؤكدة التي عرفها الأصوليون».

وتأمل -أخي القارئ الكريم- كيف خلط بين الاحتفال، والصيام .

وخلط بين الحفل السنوي، والصيام الأسبوعي .

وخلط بين البدعة التي أحدثها الناس في القرون المتأخرة، وبين السنة التي شرعها النبي ﷺ .

فلبّس الحقّ بالباطل .

وأرد على مكشوف الستار بسؤال فأقول: لم يحتفل النبي ﷺ بمولده على ما يفعله أهل البدع اليوم، ولا احتفل بذلك الصحابة ولا السلف الصالح في القرون المفضلة، فالسؤال:

إما أن طريقتكم أسلم من طريقة النبي ﷺ وأصحابه وأتباعهم، وإلا

فإنكم على شعبة من الضلالة، وليس بعد الحق إلا الضلال .

ثم أختم بحكم أحد مشايخ الجفري عليه في قوله بسنية الاحتفال بذكرى المولد النبوي !! وهو محمد علوي المالكي ! فيقول في رسالته «الاحتفال بالمولد النبوي» [ص:٤]: «أيضًا إننا لا نقول بسنية الاحتفال بالمولد المذكور في ليلة مخصوصة، بل من اعتقد ذلك فقد ابتدع في الدين» انتهى نقل المقصود من الكلام .

فخذ يا مكشوف حكم شيخه فيه؟ بأنه ابتدع في الدين هذا التخصيص !

❋ ❋ ❋

فصل

ثم نَقَلَ مكشوف الستار نقولًا عدة عمن يجيز الاحتفال بذكرى المولد النبوي، وافتخر بالكثرة، وتحقيق من أباح ومن منع !!، وليس الأمر بالمكاثرة، وإنما الأمر دين، والله تعالى أمرنا بالاتباع، وحذرنا من مخالفة السبيل، والنبي ﷺ أمر بالاتباع وحذر من الابتداع، فإن كان الكتاب والسنة هو مصدركم في التشريع، وإليهما التحاكم عند الاختلاف فهما بيننا وبينكم، وإلا فانتسابكم إلى الكتاب والسنة والجماعة من زخرف القول، ومن سفسطة العقول!

وإن كان السلف هم قدوتكم في كل الأفعال والأقوال، والحركات والسكنات، فهات من أئمة الدين، من الصحابة والتابعين، ومن سار على نهجهم من الأئمة المرضيين، والعلماء الراسخين من احتفل بالمولد النبوي قبل المائة السادسة من هجرة المصطفى ﷺ.

ومن جاء بعد ذلك فللرجال رجال، وللمحدثات من ينكرها في الحال، فقد نصّ على بدعية الاحتفال بذكرى المولد النبوي جماعة من جهابذة العلماء، يضيق المقام بإيراد كلامهم، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، وعمر الفاكهاني، وأبو عبد الله محمد الحفار المغربي، وابن الحاج المالكي، والشاطبي المالكي، وغيرهم كثير.

زيادة على ما هو خير من الكثرة من إعراض السلف الصالح في القرون المفضلة عن القيام بمثله مع قيام مقتضاه!، فلا خير في كثرة تأتي على منهج لم ينتهجوه، ولا مذهب لم يقولوه.

قال الشيخ محمد عبدالسلام خضر الشقيري في كتابه النافع «السنن والمبتدعات»: «لا يخص هذا الشهر - يعني ربيع الأول - بصلاة ولا ذكر ولا عبادة ولا نفقة ولا صدقة، ولا هو موسم من مواسم الإسلام كالجمع والأعياد التي رسمها لنا الشارع، صلوات الله وتسليماته عليه، وعلى سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، ففي هذا الشهر ولد النبي ﷺ وفيه توفي، فلماذا يفرحون بميلاده ولا يحزنون لوفاته؟، فاتخاذ مولده موسمًا والاحتفال به بدعة منكرة ضلالة لم يرد بها شرع ولا عقل، ولو كان في هذا خير فكيف يغفل عنه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر الصحابة والتابعين وتابعيهم، والأئمة وأتباعهم، لا شك أنه ما أحدثه إلا المتصوفون الأكّالون البطّالون أصحاب البدع، وتبع الناس بعضهم بعضًا فيه إلا من عصمه الله ووفّقه لفهم حقائق دين الإسلام ثم أي فائدة تعود، وأي ثواب في هذه الأمور الباهظة، التي تعلق بها هذه التعاليق، وتنصب بها هذه السرادقات، وتضرب بها الصواريخ ؟ وأي رضا لله في اجتماع الرقاصين والرقاصات والطبالين والزمّارين، واللصوص والنشالين، والحاوي والقرداتي، وأي خير في اجتماع ذوي العمائم الحمراء والخضراء والصفراء والسوداء، أهل الإلحاد في أسماء الله، والشخير والنخير والصفير بالغابة، والدقّ بالبازات والكاسات، والشهيق والنعيق [بأح أح يا ابن المرة، أم أم، أن أن، سايينها يا رسول الله، يا صاحب الفرح المدا آد يا عم يا عم اللّع اللع]

كالقرود، ما فائدة هذا كله ؟! فائدته سخرية الإفرنج بنا وبديننا، وأخذ صور هذه الجماعات لأهل أوربا ،فيفهمون أن محمدًا ﷺ -حاشاه حاشاه- كان كذلك هو وأصحابه، فإنا لله وإنا إليه راجعون». [السنن والمبتدعات: ١٣٨-١٣٩].

وعلى قاعدة مكشوف الستار المتنكسة! أتهمه بالتلبيس وإخفاء الحقائق!!، فقد نقل عن العلامة الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ تمجيد الصوفية فيما يظن !!، وهو من أشهر المنكرين للاحتفال بذكرى المولد النبوي!، قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن عرف البدعة بأنها: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه: «وقوله في الحد: [تضاهي الشرعية]، يعني: أنها تشابه الطريقة الشرعية، من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة، منها: وضع الحدود كالناذر للصيام قائمًا لا يقعد، ضاحيًا لا يستظلّ والاختصاص في الانقطاع للعبادة، والاقتصاد من المأكل والملبس على صنف من غير علّة، ومنها: التزام الكيفيات والهيئات المعينة، كالذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد، واتخاذ يوم ولادة النبي ﷺ عيدًا، وما أشبه ذلك... » [الاعتصام: ١/ ٣٩].

وكذا على قاعدة مكشوف الستار الهزيلة!، أقول له: إن الشيخ عبدالرحمن ابن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة، والذي تنقل عنه إقرار الاحتفال بذكرى المولد، مع اعترافه بأنه بدعة وإن حسّنه، أقول: إنه ذكر في كتابه هذا ما يهدم مذهب الصوفية المعاصرة !!، فليراجع طالب الحق كتابه «**الباعث على إنكار البدع والحوادث**» ومما قال: «ومن هذا القسم أيضًا -أي البدع المستقبحة- ما قد عمّ البلاء به من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصة في كل بلد يحكي لهم حاكٍ أنه رأى في منامه بها أحدًا ممن

شهر بالصلاح والولاية فيفعلون ذلك ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالنذر لها، وهم من بين عيونٍ وشجرٍ، وحائطٍ وحجرٍ، وفي مدينة دمشق صانها الله تعالى من ذلك مواضع متعددة كعوينة الحمى خارج باب توما، والعمود المخلّق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر في نفس قارعة الطريق سهل الله قطعها واجتثاثها من أصلها فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث» [البدع والحوادث: ١٠١].

وكذا أنكر أبو شامة: إحياء ليلة النصف من شعبان، وصلاة الرغائب، وغيرها من البدع التي هي عماد دين الصوفية .

فهل نسمي هذا على مصطلح مكشوف الستار جريمة وإخفاء لعين الحقيقة ؟!.

وللفائدة: كان الحافظ النووي -رحمه الله تعالى- يقول: «اللهم أقم لدينك رجلاً يكسر العمود المخلّق ويخرّب القبر الذي في جيرون».

فحقق الله دعاء الحافظ النووي بأبي العباس بن تيمية وأخيه شرف الدين عبدالله بن تيمية رحمهم الله، فحطموها في قصة حافلة ذكرها بعض أهل التراجم.

❋ ❋ ❋

فصـــل

واعجب - أخي الكريم- لهذا الثائر الذي حاول أن يشفي غليله من كل جهة، وكل مسألة يخالف فيها أهل التوحيد والسنة حتى ذكر أن للشيخ محمد بخيت المطيعي كتابًا يرد به على الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب فيما زعم من تماديه في التكفير !!، فما مورد هذا الكلام هنا، وما موجبه؟!

ومع ذلك: ما ضرّ شيخ الاسلام محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله تعالى- كلام المطيعي ولا غيره، وعامة من ناهض دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب إنما ورث مقالته من الوساوس الدحلانية التي ردها أئمة السنة في وقته كأبي المعالي الألوسي البغدادي، ومحمد بشير السهسواني الهندي، وغيرهم .

وقول شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في مسائل التكفير من أعدل الأقوال وأقومها على الكتاب والسنة، فهو وسط بين المرجئة والخوارج، ولا يكفر المسلمين بذنب ما لـم يستحلوه، ولا يتوانى عن تكفير من جدد دين أبي جهل وأبي لهب، وعبد القبور من دون الله تعالى، وصرف لها النذور والقرابين، ودعاها من دون الله تعالى، وطلب منها الغوث والمدد، ونسب إلى الأولياء جلب النفع ودفع الضر بل والتصرف في الكون تحت مسمى الأقطاب والأغواث!، فهذا كله كفر بإجماع المسلمين، وسيأتي عند كلامه عن النواقض

ما يكشف هذا كله، ولكن أنقل للقارئ الكريم بعض كلام شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في التكفير، وموقفه العدل فيه:

قال شيخ الإسلام الإمام محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله تعالى- في الرد على بعض من افترى عليه: «والله يعلم أن الرجل افترى عليّ أمورًا لم أقلها، ولم يأت أكثرها على بالي، فمنها قوله: أني أقول أن الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء، وأني أكفر من توسل بالصالحين، وأني أكفر البوصيري، وأني أكفر من حلف بغير الله ... جوابي عن هذه المسائل أن أقول: سبحانك هذا بهتان عظيم» [مجموع الرسائل: ٥/ ١١].

وقال -رحمه الله تعالى- ورفع درجته: «وكذلك تمويهه على الطغام بأن ابن عبد الوهاب يقول: الذي ما يدخل تحت طاعتي كافر، ونقول: سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نشهد الله على ما يعلمه من قلوبنا بأن من عمل بالتوحيد، وتبرأ من الشرك وأهله، فهو المسلم في أي زمان وأي مكان، وإنما نكفر من أشرك بالله في إلهيته بعد ما تبيّن له الحجة على بطلان الشرك...» [مجموع الرسائل: ٥/ ٦٠].

وقال -رحمه الله تعالى- وأجزل له الأجر والثواب: «وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: أنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله» [مجموع مؤلفات الشيخ: ٣/ ١١].

وقال -نوّر الله قبره-: «وأجلبوا علينا بخيل الشيطان ورجله، منها:

إشاعة البهتان بما يستحي العاقل أن يحكيه، فضلًا عن أن يفتريه، ومنها ما ذكرتم أني أكفر جميع الناس إلا من تبعني، وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة، ويا عجبا كيف يدخل هذا في عقل عاقل، هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون» [مجموع مؤلفات الشيخ: ٥/ ٣٦].

فهذا بعض كلام الإمام الصريح الواضح من موقفه من قضية المجازفة في التكفير، ومجانبة طريقة الخوارج، والبراءة من العديد من الأقوال التي يتناقلها خصوم دعوة الكتاب والسنة إلى اليوم بأنه يكفر بالعموم، ويبطل الأنكحة، ويكفر من لا يتبعه، ويكفر الناس من ستمائة سنة !!، فقال مقالته: سبحانك هذا بهتان عظيم، والله تعالى يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٨].

فليتق المسلمُ ربَّه، وليحاسب نفسه فيما قلّد فيه دعاة الضلالة من اتهام هذا الإمام بما ليس فيه، بل بما نصّ في سائر كتبه على مخالفته وإنكاره من تكفير المسلمين، ولا يكون كأصحاب الإفك الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٥-١٦].

ومن قرأ كتب دحلان والنبهاني والحداد وغيرهم من مشايخ الصوفية المنحرفة تبين له مبلغ الافتراء المجرد عن البينة، والله ربنا وربهم يوم ﴿لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [الروم :٥٧].

❋ ❋ ❋

فصـــل

أما كلام مكشوف الستار عن مائدة الحوار التي ينادي إليها، فالله تعالى أمرنا بأمره لرسوله ﷺ بالبلاغ والبيان والدعوة، فمن هُدي فليحمد الله، ومن ضل فلا يلومنَّ إلا نفسه، ومع ذلك فما نكل أهل السنة عن الحوار على مرِّ السنين، وأسرد بعض ما حصل من ذلك منذ زمن قريب، أوله إرسال الملك عبدالعزيز جماعة من علماء السنة في نجد لمناقشة بعض من خالفهم من العلماء في مكة، فاجتمعوا، وبينوا لهم التوحيد والسنة، وحذروهم من الشرك والبدعة، فوافقوا قولهم، وقبلوه، وكتبوا بذلك بيانًا موثقًا.

ومناظرات الشيخ ناصر الدين الألباني مع الصوفية والجهمية أشهر من أن تذكر.

وقبل مدة قريبة ناظر الشيخ عدنان عرعور أحد رءوس الصوفية وهو حسن السقاف، وأظهر للناس فضيحة الصوفية والجهمية وفساد طريقتهم، ومبلغ عدائهم لأهل التوحيد والسنة، ومبلغ الجهل الذي حشا عقل السقاف.

وهذا الشيخ عبدالرحمن دمشقية يكرر نداءاته إلى الجفري وغيره للحوار والمناظرة ولا يزال الجفري في إدباره!

ولكن: ليعلم أن من امتنع من أهل السنة عن حوار أهل البدع لا ينقص من قدرهم، بل هم على خير، وعلى طريقة السلف الصالح في الإعراض عنهم، وترك مناظرتهم، كما روى الآجري وابن بطة عن أيوب السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه

قال: «ما كنت براداً عليهم بشيء أشد من السكوت».

وروى ابن بطة عن أحمد بن أبي الحواري قال: قال لي عبدالله البسري وكان من الخاشعين، ما رأيت قط أخشع منه: «ليست السنة عندنا أن ترد على أهل الأهواء، ولكن السنة عندنا ألا تُكلِّم أحدًا منهم».

وجاء رجل إلى الإمام مالك فقال: تعالَ أخاصمك!، فقال الإمام مالك: فإن غلبتك ؟، قال: أتبعك، فقال له: فإن غلبتني ؟!، قال: تتبعني، فقال: يا هذا إن الله أنزل على محمدﷺ دينًا واحدًا، أمّا أنا فقد أبصرت ديني، فإن كنت قد فقدت دينك فالتمسه .

ومن شأن أهل السنة عدم مماشاتهم، قال الأوزاعي: «إذا رأيت صاحب بدعة في طريق فخذ في غيره». رواه الآجري وغيره.

وهكذا روي عن الفضيل بن عياض.

وقال إمام السنة أبو عبدالله أحمد بن حنبل: «أهل البدع لا ينبغي لأحد أن يجالسهم ولا يخالطهم ولا يأنس بهم».

فهذه طريقة السلف الصالح مع كل صاحب مقالة فاسدة، والله تعالى أمر بالإعراض عن الجاهلين، والذين يخوضون في آيات الله تعالى، ولا أحد أحرى بالوصف بذلك أكثر من أهل البدع والأهواء .

وقبل أن أختم هذه الوقفة أقف مع القارئ الكريم على عجيب حال الرجل حتى يعلم علم اليقين صدق قول النبيﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدرَكَ النَّاسُ مِن كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى إِذَا لَم تَستَحيِ فَاصنَع مَا شِئتَ» وله أن يستأنس بالمثل السائر: رمتني بدائها وانسلت، وذلك عندما اتهم مكشوف الستار الشيخ الحسيني:

١ - بأنه بتر النصوص وحرف العبارات!، وقد سبق وسيأتي بإذن الله من

صنيعه بتره للنصوص كصنيعه في كلام الحاكم، وكلام الذهبي في حماد بن سلمة، وكلام الإمام ابن تيمية في التوسل والاحتفال بذكرى مولد النبوي، وكلام الإمام محمد بن عبدالوهاب في زعمه أنه رخص في التوسل والدعاء عند القبور!، وغير ذلك، وكل ذلك قد بينته في موطنه.

٢- واتهم الشيخ الحسيني بأنه: **لا يعرف نقاط الاختلاف!**، وهو أحرى بهذا الوصف بلا خفاء، فلا يفرّق بين الشرك الأصغر ولا الشرك الأكبر ولا بين السنة والبدعة، ولا يفرق بين باب الأسماء وباب الأحكام، ولا يفرق بين ما هو شرك وما هو بدعة، ولا الحديث الصحيح والضعيف.

٣- واتهم الشيخ الحسيني بأنه كذب على أهل السنة ونسب إليهم القول بكفر أبوي الرسول ﷺ، والكذب من مكشوف الستار بدأ وإليه يعود، وقد تبين أن القول بإسلام أبوي الرسول قولٌ شاذ مخالف لكلام جمهور علماء السنة زيادة على مخالفته لصريح الأحاديث النبوية الصحيحة، ومثل هذه التهمه زعمه بأن الشيخ الحسيني كذب على ابن حجر عندما قال بأنه قال ببدعية الاحتفال بالمولد النبوي!، وسبق بيان هذا، والحافظ نصّ بكلامٍ صريح على أنه بدعة!، واستشهاده بحديثٍ يلحقه به ويكون له أصلاً محل اجتهاده رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومرّ وسيمر بالقارئ الكريم مواطن عدة من كذباته على العلماء وقد بُيّن كل ذلك في موطنه.

٤- واتهم الشيخ الحسيني بضعف الخلفية !! العلمية لأنه يذم الأشاعرة وينقل عمن ينتسب إليها، وهذا يزين الشيخ الحسيني ولا يشينه، ويدل على أنه يطلب الحق ولا يتّبع الهوى، فالحق يقبل من كلّ من جاء به، وإن أصرّ هذا

المكشوف على دعواه، فقد نقل عن أبي حنيفة وهو يخالفهم في الصفات، وعن الإمام أحمد وهو عدو للجهمية، وعن الأشعري وقد نقض مذهب التأويل والتعطيل في آخر مصنفاته، وعن الجيلاني وقد ذم الأشعرية بالتصريح وذكر بعض عقائدهم، وعن الهروي وقد ضلل الأشاعرة بل أعلن تكفيرهم في كتابه «ذم الكلام» وحكاه عن جماعة غيره، وعن ابن تيمية وهو ضد الصوفية قلبًا وقالبًا، وله في كبد كلِّ صوفي وجهمي ضربة برماح الآيات القرآنية والسنن النبوية والآثار السلفية لا يزالون عبر التاريخ يتوارثون حمل العداء له -رحمه الله تعالى-، وكذا صنع مع ابن القيم، والإمام محمد بن عبدالوهاب وغيرهم كثير.

٥- وكذا اتهم الشيخ الحسيني بعدم احترام المخالف!، ومن سمع رد الشيخ وتعقيب مكشوف الستار يلحظ مدى المفارقة بين الأسلوبين!، وكيف يصف المكشوف أهل السنة، والشيخ الحسيني بأردى العبارات، وهذا ما جعلني أرد كيده عليه، وأُرجع بضاعته إليه!، فجعل الحسيني في منأى عن العلماء!، وأن جهالته مخزية!، وأنه محرِّف للكلام، وأنه ألعوبة!، وأنه بليد!، ومدلس!، وأنه تلبس بالغلو من رأسه إلى أخمص قدميه!، وبينه وبين الرسول ﷺ قضية!، وأنه ممن تزعم فرق التكفير للعلماء!، وأن الشيخ ابن باز جاء بجرمٍ عظيم!، و رمى الشيخ التويجري بالتجسيم وهو ينكره ويذمه، وغير ذلك من همط الكلام وسقطه، وهو أحرى وأولى بكل هذه الأوصاف عند كل منصف، والله المستعان.

وهذه بعض أكاذيب مكشوف الستار، كان بالود الإعراض عنها لهزالتها، وتجردها من عين الحقيقة!، ولولا خشية أن يغترّ أحدٌ بسقيم كلامه ما علّقت عليه بشيء، والله أعلم.

فصل

ثم جاء مكشوف الستار إلى مدعاة تمام الحكم على علمه وعقله، وما يثبت به فقره في علوم الشريعة وجهله!، فأنكر نواقض التوحيد، وقرنها بنواقض الوضوء تهكمًا!، وعدّ الإقرار بأن هناك ما ينقض التوحيد من البدع!، وقال عن نواقض التوحيد: «**التي لم نسمع بها إلا عند شيوخ مدعي الحوار، ولم يسبقهم إليها أحد من السلف الصالح، ولن يستطيع هو ومن شايعه ولو استظهر بالثقلين، أن يثبت أن أحدًا من الأئمة والحفاظ والفقهاء قال بقولهم هذا؛ أعني المسائل التي سموها: نواقض التوحيد**».

فيقال: من جهل مكشوف الستار عدم فهمه معنى نواقض التوحيد، بل وظن أن النواقض لا تذكر إلا في نواقض الوضوء!، وقد ذكر العلماء نواقض البيع، ونواقض العهد، وغير ذلك.

قال ابن دُريد في «جمهرة اللغة»: نَقَضتُ الحبلَ وغيره أنقُضه نَقضًا فهو منقوض ونقيض، والنَّقض: ضدّ الإبرام.

وقال ابن فارس في «المعجم»: النون والقاف والضاد أصل صحيح يدل على نكث شيء.

ولا عهد أوثق من العهد بين العبد وربه بتوحيده وعدم الإشراك به، ومن أشرك فقد نقضه! ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦ

أن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٥٥] ونحوها من الآيات.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكر الأقوال في معنى العهد: «وقال آخرون بل عنى بهذه الآية جميع أهل الكفر والشرك والنفاق وعهده إلى جميعهم في توحيده ما وضع لهم من الأدلة الدالة على ربوبيته وعهد إليهم في أمره ونهيه ما احتج به لرسله من المعجزات التي لا يقدر أحد من الناس غيرهم أن يأتي بمثله، الشاهدة لهم على صدقهم، قالوا: ونقضهم ذلك تركهم الإقرار بما قد تبينت لهم صحته بالأدلة، وتكذيبهم الرسل والكتب مع علمهم أن ما أتوا به حق، وروي عن مقاتل بن حيان أيضًا نحو هذا وهو حسن، وإليه مال الزمخشري فإنه قال ، فإن قلت: فما المراد بعهد الله ؟، قلت: ما ركز في عقولهم من الحجة على التوحيد كأنه أمرٌ وصّاهم به ووثقه عليهم».

والوصف بالنقض ملائم لمسمى العقيدة من حيث أصل معناها من العقد والربط، فمن خالف أصولها فقد نقضها .

فكأن الدين كان قويًّا مبرمًا فحَلَّه المرتد بأي ناقضٍ من نواقض التوحيد التي ارتكبها، والتوحيد المراد به الإسلام، كما سمّاه النبي ﷺ بذلك في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما قال: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله»، فمراده بالإسلام: التوحيد، وتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله.

عن أبي أمامة الباهلي عن رسول الله ﷺ قال: «لتنتقضن عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها وأولهن نقضًا

الحكم وآخرهن الصلاة». رواه أحمد والطبراني وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وروي نحوه عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

فهل لدى مكشوف الستار تعليق على تعبير النبي ﷺ لزوال دعائم الإسلام بالنقض؟!

فإن كان يعرف نواقض الوضوء، فإن الدين الذي بين نواقض الوضوء لا يهمل بيان ما ينقض ما هو أهم منها وهو توحيد الله ﷻ، وما أجمل ما روى الهروي في «ذم الكلام» عن الشافعي قال: سُئل مالك عن الكلام والتوحيد، فقال مالك: «محال أن يظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» فما عصم به المال والدم حقيقة التوحيد.

فمعرفتكم لنواقض الدين لحماية الدين كله أهم من معرفة نواقض الوضوء.

ومثل نواقض التوحيد: قواطع الإسلام، وقد ألَّف ابن حجر الهيتمي وهو من أئمة المؤولة الصوفية! كتابًا سمَّاه: «الإعلام بقواطع الإسلام» وذكر فيه جملًا من موجبات الردة.

وقال الحافظ الشرف النووي في «منهاج الطالبين» في فقه الشافعية: «كتاب الردة: هي قطع الإسلام بنية أو قول كفرٍ أو فعلٍ سواء قاله استهزاء أو عنادًا أو اعتقادًا ..».

وللعلم -وقد سبق الوعد به- أن مكشوف الستار وبني توجهه لا يلقون لكتب العلماء في الفقه بالًا، ويعمون أبصارهم عن رؤية ما دوّنوه في كتب الفقه من أبواب حكم المرتد!، وما ذكروا فيه من أنواع المكفرات القولية والفعلية

والاعتقادية التي يقع فيها الكثير من الناس بما هو أكثر وأهون من نواقض الإسلام العشرة التي نصّ عليها الإمام محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله تعالى-.

ومن ألّف في ذلك كتابًا مفردًا جماعة منهم:

محمد بن إسماعيل الحنفي المعروف ببدر الرشيد [ت:٧٦٨هـ] كتاب «**ألفاظ الكفر**».

وابن حجر الهيتمي [ت:٩٧٣] وكتابه: «**الإعلام بقواطع الإسلام**».

وقاسم بن صلاح الدين الخاني [ت:١١٠٩هـ] في كتابه: «**ألفاظ الكفر**» وغيرهم.

وقد ملئوا كتبهم بأنواعٍ من المكفرات التي هي أخف بكثير مما نصّ عليه الإمام محمد بن عبدالوهاب في رسالته: «**نواقض الإسلام العشرة**» وكلها محل إجماع بين العلماء، بخلاف ما ذكره من تقدم ذكرهم فيذكرون ما يوجب التكفير بالإجماع، وما يوجبه على قول، وما لا يوجبه أصلًا.

وفي **حقيقة الأمر**: أن هذا الرجل ومن انتحل نحلته لا يتصورون وقوع الشرك في هذه الأمة من بعض أفرادها، ويظنون أن من نطق بلا إله إلا الله: لا يكفّر وإن وقع في أي بابٍ من أبواب الردة عن دين الله تعالى.

وهاتان آفتان وقع فيهما خصوم الحق في العصور المتأخرة!، وفيهما صريح المصادمة لإجماع علماء الإسلام بحقيقة وقوع الردة عن الدين، وأن المرتد هو الذي وقع في الكفر بعد أن كان من المسلمين!

فيصرح الجفري في بعض أشرطته بذلك ويقول بنصّ كلامه: «**أن هذه الأمة لا شرك فيها**»، ويقول: «**الشرك الأكبر منفيٌّ عن الأمة!!!!**».

وهذا كلام ظاهر البطلان، يعلم بطلانه من شرح الله قلبه إلى الهدى، والله تعالى ذكر في كتابه طائفة ممن صحب رسول الله ﷺ، وجاهد معه، وصح لهم إيمانهم، ثم بعد ذلك أوقع عليهم الكفر لما ناقضوا الإيمان، فقال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [التوبة:٦٥-٦٦].

قال أهل العلم: فأثبت الله لهم الإيمان، ثم أوقع عليهم الكفر.

فها هو الشرك وقع على أحد أفراد هذه الأمة ؟ فأين عقولكم.

ويقول الله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل:١٠٦].

وهذه الآية تدل على وقوع الكفر بعد الإيمان، وإنما يعذر من كان في ذلك مكرهًا أما من شرح بالكفر صدره بعد إيمانه فهو الكافر المتوعد بهذه العقوبة.

فأين بصائركم؟!

ويقول الله تعالى ذكره: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة:٥٤].

وهذا خطاب لأمة محمد المؤمنة بأنهم لو ارتدوا عن دين الله تعالى لكان الله في غنًى عنهم وسوف يأتي بغيرهم، ولو كانت الردة والكفر والشرك مستحيلة الوقوع منهم لما كان لهذا الخطاب والوعيد فائدة لاستحالة وقوع الردة في أهل الإيمان على قولكم، فأين علمُكم؟!

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وهذه الآية كسابقتيها، فلو كانت الردة مستحيلة الوقوع في هذه الأمة لما كان لهذا الوعيد فائدة!

والآيات في المعنى كثيرة، وأما الأحاديث فكثيرة منها: قوله ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه» رواه البخاري .

وقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث وذكر منها: التارك لدينه المفارق للجماعة» متفق عليه.

وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة، وذو الخلصة طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية» متفق عليه، وبوّب له الإمام البخاري في «صحيحه»: باب تغيّر الزمان حتى تعبد الأوثان.

وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فِئام من أمتي الأوثان» رواه أبو داود وابن ماجه والبرقاني في «صحيحه» وأصله في «صحيح مسلم»، وأشار إلى صحته الإمام البخاري في «صحيحه».

والأدلة من السنة النبوية أكثر من أن تحصر، كلها تقضي بإمكانية وقوع الشرك في أمة محمد ﷺ .

وقد أجمع العلماء من كل المذاهب على إمكان وقوع الكفر بعد الإيمان في صورٍ عدة ذكروها في كتب العقائد والفقه تحت أبواب حكم المرتد!، وذكروا لذلك صورًا بعضها أقل بكثير من صرف شيٍ من أنواع العبادة لغير الله تعالى: من الاستهزاء بالدين ولو بمدِّ الشفاه وتحميض الوجه، أو تصغير معظَّمٍ كمسيجد ومصيحف!، **فكيف بمن ارتكب ما جاهد النبيﷺ الكفار بسببه من صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله تعالى ؟!، واتخاذ الوسطاء بينهم وبين الله، وتعظيم القبور، والعكوف عندها، وتقديم القرابين لها، والحج لها، ونسبة بعض خصائص الربوبية والألوهية للمخلوقين؟!**

ولكي لا يخلو المقام مما يؤكده أنقل نقلاً واحدًا من أحد كتب الفقهاء، قال شرف الدين موسى الحَجَّاوي في كتابه «الإقناع»: «فمن أشرك بالله، أو جحد ربوبيته، أو وحدانيته، أو صفة من صفاته، أو اتخذ له صاحبة، أو ولدًا، أو ادعى النبوة، أو صدق من ادّعاها، أو جحد نبيًا، أو كتابًا من كتب الله، أو شيئًا منه، أو جحد الملائكة، أو البعث، أو سب الله، أو رسولهﷺ، أو استهزأ بالله، أو رسله، أو كتبه، قال الشيخ -يعني: ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ-: أو كان مبغضًا لرسوله أو لـما جاءه [كفر] اتفاقًا، وقال: **أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم ويسألهم، [كفر] إجماعًا**. انتهى.

أو سجد لصنم، أو شمس، أو قمر، أو أتى بقولٍ أو فعلٍ صريح في الاستهزاء بالدين، أو وجد منه امتهان للقرآن، أو طلب تناقضه، أو دعوى أنه مختلف، أو مختلق، أو مقدور على مثله، أو إسقاط لحرمته، أو أنكر الإسلام، أو الشهادتين، أو أحدهما، كفر - إلى أن قال- **وإن أتى بقولٍ يخرجه من الإسلام،**

مثل أن يقول: هو يهودي، أو: نصراني، أو: مجوسي، أو: بريء من الإسلام، أو: القرآن، أو: النبي عليه الصلاة والسلام، أو يعبد الصليب، ...، أو قذف النبي ﷺ، أو أمه، أو اعتقد قدم العالم، أو حدوث الصانع [أي الخالق ﷻ]، أو سخر بوعد الله، أو بوعيده، أو لـم يكفر من دان بغير الإسلام، كالنصارى، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، أو قال قولًا يتوصل به إلى تضليل الأمة، أو تكفير الصحابة، فهو كافر .

قال الشيخ -ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ-: من اعتقد أن الكنائس بيوت الله، وأن الله يعبد فيها، أو أن ما يفعله اليهود والنصارى عبادة لله، وطاعة لرسوله، أو أنه يحب ذلك، أو يرضاه، أو أعانهم على فتحها وإقامة دينهم، وأن ذلك قربة أو طاعة، فهو كافر.

إلى أن قال: ومن سبَّ الصحابة، أو أحدًا منهم، واقترن بسبه دعوى أن عليًا إله أو نبي، وأن جبريل غلط، فلا شك في كفر هذا، بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره، وكذلك من زعم أن القرآن نقص منه شيء وكُتم، أو أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة، ...، ومن قذف عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بما برأها الله منه، كفر بلا خلاف...» إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، مع بعض التصرف والاختصار.

ومع هذا كلّه فالجفري يقول بصريح كلامه في بعض أشرطته أن الشرك منفي عن هذه الأمة!، ولا خطر على الأمة منه !! فإنا لله وإنا إليه راجعون.

❋ ❋ ❋

فصل

ولما أنكر الشيخ الحسيني على الجفري استشهاده بخروج أبي هريرة ﷺ إلى الطور!، وترك إنكار أبي بصرة ﷺ عليه، وإخباره بنهي النبي ﷺ، وهذه بعض تحريفاته، قال مكشوف الستار: «مع العلم أن الحق مع الشيخ الجفري ومن سار على نهجهم من السلف الصالح حيث إن أبا هريرة لم يلتفت لكلام أبي بصرة لأن أبا هريرة هو الذي روى حديث شد الرحل فكيف يروي حديثًا ثم يخالفه؟! مما يظهر أن أبا هريرة فهم الحديث فهمًا آخر يؤيد ما ذهب إليه عامة علماء المسلمين في هذه المسألة».

فأقول: ما أعظم ما قال، وما أقبح ما تفوّه به، كيف يقال بأن أبا هريرة لم يلتفت إلى كلام أبي بصرة !! وما جاء إلا بكلام الرسول ﷺ، ولا يوجد ما يدل على أن أبا هريرة ﷺ لم يلتفت إلى قول أبي بصرة فكيف بعدم عمله بهذا الحديث .

بل أبو هريرة ما حدث بهذا الحديث إلا عن أبي بصرة، ورواه للآخذين عنه بإنكار أبي بصرة ودليله!، كما روى الإمام أحمد بإسناده إلى أبي سَلَمَةَ بن عَبدِ الرَّحمَنِ عَن أَبِي هُرَيرَةَ فَذَكَرَ الحَدِيثَ قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: فَلَقِيتُ أَبَا بُصرَةَ الغِفَارِيَّ قَالَ: مِن أَينَ أَقبَلتَ؟ فَقُلتُ: مِن الطُّورِ، فَقَالَ: أَمَا لَو أَدرَكتُكَ قَبلَ أَن تَخرُجَ إِلَيهِ مَا خَرَجتَ إِلَيهِ؛ سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُعمَلُ المَطِيُّ إِلَّا إِلَى

ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَإِلَى مَسْجِدِي، وَإِلَى مَسْجِدِ إِيلِيَاءَ -أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ- يَشُكُّ».

ونصّ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» على موافقة أبي هريرة لكلام أبي بصرة رضي الله عنهما فقال: «وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ إِنْكَارِ أَبِي بُصْرَةَ الْغِفَارِيِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ خُرُوجه إِلَى الطُّورِ وَقَالَ لَهُ: «لو أدركتك قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مَا خَرجت» وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى حَمْلَ الْحَدِيثِ عَلَى عُمُومِهِ، وَوَافَقَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ» [٤/ ١٩٠].

وفهم أبي بصرة هو فهم غيره من الصحابة، وروى النسائي بإسناده إلى شهر بن حوشب قَالَ: لَقِينَا أَبَا سَعِيدٍ وَنَحْنُ نُرِيدُ الطُّورَ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُشَدُّ الْمَطِيُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ» وأصله في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فهذا فهم الصحابة رضي الله عنهم، وهو قول جلّة من العلماء، وسنة النبي عليه أفضل الصلاة والسلام قاضية على قول كل أحد من العالمين، ومن خالفها فهو مخالف للسنة كائنًا من كان، ويصدق بذلك قول شيخنا العلامة صالح الفوزان حفظه الله تعالى عندما قال بأن من أذن بشد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة مخالف للسنة، وليس المخالفون هم السواد الأعظم كما زعم مكشوف الستار، فالسواد الأعظم اعتباره بموافقة الحق، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «الجماعة من كان على الحق ولو كنت وحدك».

ولو كانت الحجة في قول الرجال، فالرجال يقابل قولهم بقول مثلهم من شتى علماء المذاهب فماذا كان؟! فكما أنه أورد أسماء من أقرّ مشروعية شدّ

الرحال إلى القبور، فيقابلها أسماء من منع شدّ الرحال إليها وهم: الصحابيان الجليلان أبو سعيد الخدري وأبو بصرة ووافقه أبو هريرة -رضي الله عنهم أجمعين-، وكذا: القاضي عياض المالكي، وابن عقيل الحنبلي، وأبو محمد الجويني الشافعي.

ونصّ ابن بطة الحنبلي في «الإبانة الصغرى» على أنه من البدع، والقاضي حسين الشافعي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن عبدالهادي، وذكر ابن عبدالهادي أن فتوى ابن تيمية عرضت على علماء بغداد فأقروها. [الفتاوى:٢٧/ ١٩٣]، وذكر منهم ابن الكتبي الشافعي [٢٧/ ١٩٦] وَمحمد بن عبدالرحمن البغدادي - الخادم للطائفة المالكية بالمدرسة الشريفية المستنصرية [٢٧/ ١٩٩]، وعبدالمؤمن بن عبدالحق الخطيب [٢٧/ ٢٠٠]، وجمال الدين يوسف بن عبدالمحمود بن عبدالسلام بن البتي الحنبلي [٢٧/ ٢٠٤] وأبا عمر بن أبي الوليد المالكي وَ عبدالله بن أبي الوليد المالكي [٢٧/ ٢٠٦]، ومنهم الشيخ ولي الله الدهلوي مؤلف «الحجة البالغة»، والعلامة الشوكاني، والأمير الصنعاني، والمباركفوري صاحب «التحفة»، وَبشير السهسواني، وصديق حسن خان، والعظيم آبادي، وجمع لا يحصون، فهذه أسماء ما يزيد على عشرين عالـم من علماء الإسلام والأئمة الأعلام من قبل ابن تيمية ومن بعده، فكيف يقال زورًا وبهتانًا أنه أول من انفرد بهذه المسألة؟!

فهذه أسماء جلة من العلماء أنكروا شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة من مذاهب شتى .

وبقي أن أنبه على مواطن في نقولات مكشوف الستار لا يحسن تركها :

منها: قوله: «فإنني سوف أتحفك بأثر مشابه للأثر المروي عن سيدنا أبي بصرة

الغفاري وهو ما ذكره الإمام أبو زرعة العراقي فيما يرويه عن والده الحافظ الكبير ولي الله العراقي».

قلت: وكلام العراقي ومن جاء من المتأخرين لا يطلق عليه مصطلح الأثر عند علماء الأثر، كما أنه ليس في خبر الحافظ العراقي أي موافقة مع حديث أبي بصرة، وكلام العراقي ليس بحجة مقابل كلام الرسول ﷺ، وهو رَحِمَهُ اللَّهُ كغيره ممن خلط بين معنى: «الأمر بزيارة القبور»، وبين: «النهي عن شد الرحال» فالزيارة مشروعة، وشد الرحال منهي عنه، فالظن بمن ينهى عن شد الرحال إلى زيارة القبور أنه ينهى عن زيارة القبور ظنٌّ خاطئ، ومما يؤسف له أن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- عندما أنكر شد الرحال إلى زيارة القبور، أساء بعض العالمين الفهم واتهموه بتهمتين وهو منهما بريء:

الأولى: أنه شذ بهذا القول ولم يقل به أحد قبله !!، وهذا خطأ ظاهر، وقد أنكره جماعة من أهل العلم من قبل أن يخلق ابن تيمية ذكرت بعضهم سابقًا.

والثانية: أن ابن تيمية ينكر زيارة قبر النبي ﷺ، وحاشاه ذلك، وقد أنكر هذه التهمه في العديد من كتبه .

وبسبب الخلط بين معنى الزيارة ومعنى شد الرحال، أخطأ أو تعمّد مكشوف الستار في نسبة القول بشد الرحال إلى القاضي عياض!، حيث نقل عنه ما قال في «الشفا» من مشروعية الزيارة، بينما مذهب القاضي عياض هو المنع كما نصّ على ذلك الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» فقال: «فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّد الْجُوَيْنِيّ: يَحْرُمُ شَدّ الرِّحَال إِلَى غَيْرِهَا عَمَلاً بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَشَارَ الْقَاضِي حُسَيْن إِلَى اخْتِيَارِهِ وَبِهِ قَالَ عِيَاض وَطَائِفَة».

والحافظ ابن حجر يخالفهم في ذلك حاله كحال غيره، والعجيب أنه ذكر أن النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، إنما هو لخصوص المساجد!

قلت: وهذا لا دليل عليه فلم يكن الطور مسجدًا تقام فيه الصلوات الخمس، وإنما المراد عدم شد الرحال إلى بقعة تطلب بركة العبادة فيها غير هذه البقاع.

ولا يدخل في ذلك السفر إلى أداء الأعمال الصالحة من بر الوالدين وطلب العلم أو الرزق ونحو ذلك، فهذه أعمال مقصودة لذاتها لا علاقة للبقعة بها، وأما شد الرحال لطلب بركة البقعة فلا يجوز لعموم الحديث عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة.

وما يريد المسلم أن يقدمه لقبر النبي ﷺ من سلام وصلاة يتحقق منه وهو في بلده، فيقول: اللهم صلِّ وسلم على نبيك محمد، بعكس الصلاة في المسجد فلا تحصل الفضيلة إلا بالرحلة إليه.

وانظر إلى فهم السلف الصالح فيما رواه أبو داود بإسناد حسن ورواته ثقات عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا عليَّ، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**».

وعن علي بن الحسين رحمه الله: **أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها فيدعو، فنهاه، وقال: ألا أحدثكم حديثًا سمعته من أبي** -يعني: الحسين بن علي رضي الله عنهما- عن جدي -يعني: علي بن أبي طالب رضي الله عنه- عن **رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، وصلوا عليَّ، فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم»**. [رواه الضياء المقدسي في المختارة] وإسناده حسن بشواهده.

وهذه المسألة قد بينها أهل السنة وذكروا أدلتهم وردوا على من خالف فيها، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على الأخنائي» وتلميذه ابن عبدالهادي في كتابه «الصارم المنكي في الرد على السبكي».

وقبل أن أختم أشنّف أسماع طلاب الحق بما روي عن الإمام مالك في هذا الباب، فقد سئل الإمام مالك بن أنس عن رجل نذر أن يأتي قبر النبي ﷺ؟، فقال: إن كان أراد القبر فلا يأتيه، وإن أراد المسجد فليأته ثم ذكر الحديث: «لا تُشد الرحال...» من [المدونة: ٢/ ٨٧]، و[الكافي لابن عبدالبر: ١/ ٤٥٨].

❁ ❁ ❁

فصل

ثم وصل مكشوف الستار إلى مسألة التوسل بالصالحين!، ومع ما في كلامه من الجهل وعدم التحقيق، بل مع ما فيه من الظلم والخلط بين الحقائق!، فإن التوسل بالمخلوق يحمل معنيين اثنين عند المتأخرين:

أحدهما: بدعة منكرة في الدين: وهو سؤال الله بحق المخلوق أو جاهه أو ذاته، فيقول: اللهم إني أسألك بحق فلان، وبجاه فلان، ونحو ذلك، وهذا لم يثبت به حديث، ولم يرد على لسان السلف الصالح، وأنكره أهل العلم.

فهذا أبو حنيفة -رحمه الله تعالى- يقول: «لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «يكره أن يقول الداعي أسألك بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام».

ولم يقل أحد من أهل العلم بأنه من الشرك الأكبر على ظاهره[1]، ولم يكفر أحد منهم من قال: اللهم إني أسألك بجاه النبي ﷺ، أو بحقه ونحوه،

(١) إلا إذا صاحب ذلك اعتقاد أن لمن سألوا بحقه: حق على الله في جلب الخير ودفع الضر، وأن مقامهم مع الله كمقام الملوك والوزراء، فقد حكى الميلي في كتابه «الشرك ومظاهره» أنه من الشرك الصريح. [ص: ١٩٠-١٩١].

وإنما عدوه من البدع المحدثة التي لـم يرد بها دليل صحيح يعتمد عليه .

قال شيخ مشايخنا العلامة المجاهد المحدث سعد بن حمد بن عتيق في «عقيدة الطائفة النجدية»: «ونحن وإن قلنا بالمنع من التوسل به ﷺ بهذا اللفظ -أي: بحق محمد- أو نحوه: لـما نعتقده من أصحية المنع، فنحن مع ذلك لا نشدد في ذلك على من لـم يعرف حقيقة ما نحن عليه...» [ص: ١٩].

فالتوسل بالجاه والحق ونحوه من المسائل النظرية الاجتهادية الفرعية التي لا يكفَّر المخالف فيها .

ولا تخلو الباء من أن تكون للقسم أو للسبب، فإن كانت للقسم فلا تجوز قولاً واحدًا عند أهل العلم في النهي عن الحلف بغير الله تعالى، وبالقسم يوجب المخلوق على الله حقًّا لـم يوجبه الله تعالى على نفسه .

أما إن كانت الباء للسبب، فهذا هو محل النزاع من مسائل الخلاف بين العلماء، ما بين مبيح ومنكر كما نصَّ على ذلك الإمام محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله تعالى-، وسيأتي سوء فهم مكشوف الستار لكلامه إن شاء الله .

فالمسئول هو الله، والمسئول به هنا: حق المخلوق أو جاهه أو ذاته، والسائل هو المحتاج المستشفع .

فهذا هو معنى التوسل شرعًا ولغة يكون بسائل ومسئول به ومسئول، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ الآية [المائدة: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٧].

والمراد بالوسيلة هنا: الوسيلة المشروعة، ومنها التوسل بالأعمال الصالحة

التي تقربهم إلى الله تعالى كما قاله أهل التفسير العدول .

ولما قال الرجل للنبي ﷺ: «نستشفع بك على الله» أقره النبي ﷺ؛ أي: ادع الله لنا بالسقيا.

وليس هذا هو معنى اتخاذ الوسطاء والشفعاء عند الله تعالى: يستغيث بهم ويتوكل عليهم!، ويتقدم إليه بالقرابين، فإن هذا هو :

النوع الثاني اصطلاح المتأخرين!: حيث يسمون: نداء المخلوق، وطلب الغوث منه توسلاً!، مع أن صريح عباراتهم: قصد المخلوق من دون الله تعالى، وطلب الحوائج منه ؟، فعند من يتوسلون ؟، وبمن يتوسلون ؟!، وليس في الكلام إلا سائل ومسئول !!، وهذا هو حقيقة الطلب والاستغاثة .

وجعل هذا النوع من «الاستشفاع» و«التوسل» هو قول المشركين الذين خالفوا النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

أي أنهم اتخذوهم مجرد وساطة ووسيلة بينهم وبين الله!، بينما هم في حقيقة فعلهم وقولهم ما قصدوا الله تعالى، وإنما قصدوا هذه الآلهة بأنواع العبادة، ولذلك كذبهم الله تعالى وكفرهم فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر:٣].

وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الزمر:٤٣-٤٤].

فهم عندهم: مقصودون من دون الله ومع ذلك يزعم عبادهم أنهم ما اتخذوهم إلا وسائط وشفعاء.

وهذا حال من يقصد غير الله تعالى بدعائه وعبادته، فهو مشرك: يزعم أن هذا وسيلة وواسطة، والله تعالى أغنى من أن يحتاج إلى وسائط وشفعاء، وأن يشرك معه في حقه.

فالله تعالى قال كلامًا وهم قد سبكوا كذبًا وإجرامًا! قال الله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢].

فجواب الاستفهام قطعًا: لا أحد يجيب المضطر إذا دعاه إلا هو سبحانه، كما قال تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤١].

والذين يستغيثون بغير الله يقولون: بل هناك: الأنبياء والأولياء يغيثون، ويجلبون النفع ويدفع الضر؟!، فينادون: المدد يا بدوي، والغوث يا جيلاني، وأنا في حسبك يا عيدروس.

وكذا قول شاعرهم:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

فماذا بقي لله جلَّ وتعالى؟ إذا كان أحد خلقه يملك الدنيا والآخرة، وعلم اللوح والقلم من بعض علمه؟!

وأين هذا مما نقله الزبيدي في «طبقات الخواص» حيث قال: «وكان الشيخ

يعقوب كثير السفر، فشكا إلى الشيخ كثرة ما يحدث عليه من أهوال البحر !!، فقال الشيخ قل: يا أهل يس !».

وأين هذا مما ذكره الزبيدي أيضًا [ص:٢٧٥] في ترجمة الصوفي محمد بن يعقوب الكميت المعروف بأبي حربة أنه ركب البحر مع جماعة فتغير عليهم الريح في بعض الأيام وانكسر الدقل وسقط الشراع وأشرفوا على الغرق، فتعلقوا بالفقيه!، ولازموه في كشف ذلك عنهم، فقام إلى الدقل ووضع يده على موضع الكسر وقال: يا رسول الله: إشعب !!، فالتأم الدقل بإذن الله تعالى وارتفع الشراع وساروا سالمين- قال الزبيدي-: ويحكى عنه أنه كان يقول: ما استغثت برسول الله ﷺ إلّا أجاب وأراه بعيني الشحمية !!!».

هذا ينادي أهل يس، وينادي الرسول ﷺ إذا أدركه الغرق واشتد به الأمر، وأبو جهل وأبو لهب إذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء:٦٧].

وكيف رأى رسول الله ﷺ بعينه الشحمية ورسول الله بإجماع المسلمين في قبره في بيت عائشة من المدينة النبوية المنورة؟ فأي دجل هذا الدجل، وأي ضلال هذا الضلال؟!

وأين هذا عمّا ذكر صاحب «المشرع الروي» [٢/ ٢١] أن الشيخ عبد الله باعباد سأل علوي بن الفقيه المقدم عما ظهر له من المكاشفات بعد موت والده فقال: «ظهر لي ثلاث: أحيي وأميت بإذن الله، وأقول للشيء كن فيكون، وأعرف ما سيكون، فقال عبد الله باعباد: نرجو فيك أكثر من هذا».

وماذا يبقى أكثر من ذلك ؟ إذا كان وليّه هذا يُحيي ويميت ويقول للشيء كن فيكون، ويعرف ما سيكون غدًا، فماذا بقي لله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

وأين هذا كلّه من قول منشدهم:

يـا رفاعـي وقعـت في أعـتابك	فـتدارك عـبدًا يلـوذ بـبابك
يـا رفاعـي يـا غـوث البـرايا	لا تـضيع طفـلاً جَميلاً الرجا بك
أنـت غـوث الوجـود مفتاح كـنـ	ـز الكـنوز والْخَيرِ من ميـزابك

وقول محمد نور أفندي في الرفاعي:

يـا صاحب العلمين! يا بَحر الندىٰ	يـا مـن يـوم حـماه للفـضحاتِ
أدعـوك غـوثًا يـا بـن بنت مُحمَّدٍ	يـا سـيدي يـا عـالـي الـدرجات
لا تقطعـن رحـمي لـذنبٍ مـسني	وأقِـل دائمًـا بفـضلك عثراتـي!

فلا إله إلا الله: ماذا يبقى لله، إذا كان الرفاعي يُفزع إليه في الحاجات، ويغيث في اللهفات، ويقيل العثرات؟: «سبحان الله عما يشركون».

وقول الآخر في حق البدوي:

وهـو الْمُجـيب لـسائل يتوسـلُ	إذا باسمـه عـند الْمَخاوف يهتفُ
وهو الْمَلاذ إذا الـخطوب تراكمت	وهـو الْمَعـاذ فـي الـشدائد يُعرفُ

وكذب والله، فالمجيب للسائلين هو الله تعالى القائل: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وهو الذي يُهتف به سبحانه في المخاوف، ويعرف في الشدائد قال ﷻ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:٤٠-٤١]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر:٨].

وأين هذا من قول الجفري في بعض جلساته التي يقرر فيها جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ وأنه يغيث بروحه دائمًا ويمكن أن يغيث بجسده فيقول: «أنت سألتني هل يمكن ولّا لا؟ القاعدة أنه يغيث بروحه مو بجسده، لكن ممكن؟: أيوه ممكن، فالإمكانية موجودة، لكن القاعدة أن الإغاثة تكون بالروح ما يحتاج إنه يجي .. يمكن يغيث مليون في ذلك اللحظة ..».

وسأله سائل: لو استغاث بالرسول [ﷺ] ممكن يخرج من قبره ويجي؟، فقال الجفري: «الأساس والغالب في الكلام أنه حي ﷺ بروحانيته لأن هذا أكرم للنبي ﷺ، بعض العلماء، بعض العلماء أو بعض الأولياء المكاشفين يقولوا: إنهم شافوا النبي ﷺ خرج بجسده، هذي مسألة تصديقهم ليس معلوم من الدين بالضرورة، أيضًا تكذيبهم ما هو صحيح، المسألة ترجع مدى ثقتك في كلام الرجل، لأنها ما هي مخالفة للنص!!!!، يعني إمكانية خروجه ما هي ممنوعة في الدين، إمكانية خروجه من القبر ما هي ممنوعة..»[1].

---

(١) هذه النقولات من شريط مسجل في جلسة خاصة له، وبعض كلامه غير واضح صوتًا ومعنى لأنه يتكلم باللهجة العامية

وكذا سأله أحد جلسائه عمن كان في البحر واعتقد في الجيلاني -أي دعاه واستغاث به- هل ينفعه بروحه أم بجسده؟ فقال: «هذه مش قضية، الأساس إنه بروحه ... ولا يمنع في اعتقادنا أن يخرج الجسد من القبر».

فمن أضل من هؤلاء؟

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأحقاف: ٥-٦].

ومن أراد أن يقف على حقيقة الشرك وصوره عند من يدعو غير الله تعالى، ويصرف للأولياء والصالحين أنواع العبادة فليقرأ كتاب «مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية»، وكتاب «تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي» حتى يقف على ما تشيب منه مفارق الرءوس من عظيم الغلو والشرك بالله تعالى عند هؤلاء القوم.

❊ ❊ ❊

فصل

وعلى العادة المطردة فيما مضى من أساليب التحريف واستخفاف الجهال نرى مكشوف الستار ينقل عن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب قوله عن مسألة التوسل بأنها من مسائل الاجتهاد، مستشهدًا بها المكشوف على جواز الاستغاثة بغير الله تعالى، وهذا كذب، فالشيخ يقصد مسألة التوسل بمعنى السؤال بالجاه والحق ونحوه، فهذا كما تقدم أنه بدعة لا تصل إلى الكفر، وقد قال بجوازه جماعة من أهل العلم وخالفهم آخرون، والصواب عدم جوازه.

وتأمل كذب مكشوف الستار أيضًا في قوله: «**وقال في نفس الصفحة: (لمن أراد التوسل أن يقول في دعائه أسألك بنبيك أو ..بالمرسلين أو بعبادك الصالحين أو يقصد قبرا معروفا أو غيره يدعو عنده لكن لا يدعو إلا الله مخلصًا له الدين) انتهى كلام ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ**».

وهذا نصُّ كلامه بلفظه!، وهذا والله عين الكذب والافتراء، فالشيخ -رحمه الله تعالى- لـما ذكر ما ينكره من الشرك بالله تعالى من دعاء المخلوق والاستغاثة به في تفريج الكربات، قال: «**فأين هذا من ممن يدعو الله مخلصًا له الدين لا يدعو مع الله أحدًا، ولكن يقول في دعائه: أسألك بنبيك، وبالمرسلين، وبعبادك الصالحين، أو يقصد قبر معروف أو غيره يدعو عنده ولكن لا يدعو إلا الله مخلصًا له الدين، فأين هذا مما نحن فيه**».

فمراد الشيخ دفع التكفير عنه لهذه الصورة وعدم اتفاقها مع مسألة دعاء غير الله تعالى وطلب ما لا يقدر عليه إلا الله من المخلوقين، وليس فيه قبول هذا العمل، بل الشيخ يرى بأن قصد القبور لدعاء الله عندها من البدع المحدثة في الدين، ومن وسائل الشرك بالله تعالى، ولهذا قال -رحمه الله تعالى- بعد ذلك مباشرة: «المسألة الحادية عشرة: في لمس القبر أو قصده للدعاء عنده فليس هذا من دين المسلمين وهذا عين الصواب بلا ريب...» [مجموع الرسائل: ٣/ ٦٩].

وقال في كتابه النافع المبارك «كتاب التوحيد»: «باب ما جاء من التغليظ فيمن عبدالله عند قبر رجل صالح فكيف إذا عبده» وذكر أدلة ذلك.

فكيف يأتي مكشوف الستار بكلام الإمام محرفًا ويزيد قوله: «لمن أراد التوسل أن يقول...» تدليسًا وتلبيسًا من عنده، فرحم الله الأمانة العلمية التي ماتت في قلوب بعض الخليقة بسلاح الجهل والهوى.

أنشد ابن القيم :

وتعرَّ من ثوبين من يلبسهما ... يلقَ الردى بمذمة وهوانِ

ثوب من الجَهل المُركب فوقه ... ثوب التعصب بئست الثوبانِ

وتحلَّ بالإنصاف أحسن حلة ... زينت بها الأعطاف والأردانِ

❋ ❋ ❋

فصل

ومثل ذلك التحريف قول مكشوف الستار: «**وأنت ترى أن ابن تيمية يقر بأن هذا الدعاء الذي هو توسل صريح بذات المصطفى ﷺ هو من فعل السلف ...**».

ومراد شيخ الإسلام أن نحو هذا الدعاء «مرويٌّ» بصيغة التمريض عن بعض السلف كما قال ذلك في أول كلامه، وقد يصح وقد لا يصح هذا عنهم، ومن ذلك أثر كثير بن محمد بن كثير بن رفاعة .

ولا جامع بين مسألة التوسل والاستغاثة ولهذا قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- بعد كلامه السابق: «**وفي الجملة فقد نُقل عن بعض السلف والعلماء السؤال به، خلاف دعاء الموتى والغائبين من الأنبياء والملائكة والصالحين، والاستغاثة بهم، والشكوى إليهم، فهذا مما لم يفعله أحد من السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا رخّص فيه أحد من المسلمين**».

فهذا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية إن أردت التحقيق .

ثم على قاعدة مكشوف الستار المتنكسة! ودعوى حجب الحقائق؟ يقال له: كيف تنقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هنا تغرر به الناظر والسامع أنه يجيز هذا النوع من التوسل وهو من أشد الناس إنكارًا له، والرسالة التي أحلتَ إليها كلّها في إبطال التوسل بحق المخلوق وجاهه، وهي رسالة «**قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**».

ومن عجيب كلام مكشوف الستار دعواه البراءة لنفسه ولشيخه الجفري من دعاء غير الله واعترافه بجواز الاستغاثة بغير الله!، وحشده النقول على جواز الاستغاثة بالمخلوقين في كشف النوائب ودفع المصائب!، ولا فرق بين دعاء السؤال والاستغاثة فكلاهما طلب تحقيق المطلوب .

ولا أدري كيف يفرق مكشوف الستار بين قول إبراهيم عليه السلام لقومه ذامًّا لما يعبدون: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [الشعراء:٧٢]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام:٤٠-٤١]، وبين قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال:٩].

فالاستغاثة مرادفة للدعاء بجامع الطلب .

قال ابن جرير الطبري: ومعنى قوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾: «تستجيرون به من عدوّكم، وتدعونه للنصر عليهم، فاستجابَ لكُم يقول: فأجاب دعاءكم بأني ممدكم بألف من الملائكة يُردف بعضهم بعضًا ويتلو بعضهم بعضًا».

❊ ❊ ❊

فصل

واستمر مكشوف الستار في تلبيسه، وخلطه بين الحقائق، فكان من كلامه قوله: «أم أنه يعدهم كفارًا مشركين منتقضي التوحيد، كما يزعم هو والشيخ أبو بكر الجزائري -من زعمت أنه تشرف بالوعظ في مسجد رسول الله ﷺ-، والذي يقول كما في كتابه «عقيدة المؤمن» (ص١٤٤): «إن دعاء الصالحين والاستغاثة بهم والتوسل بجاههم لـم يكن في دين الله تعالى قربةً ولا عملًا صالحًا فيتوسل به أبدًا، وإنما كان شركًا في عبادة الله محرمًا، يخرج فاعله من الدين ويوجب له الخلود في جهنم».

فأقول: أما الشيخ أبو بكر الجزائري -متع الله بحياته المسلمين ونفعهم بعلمه- فقد قال مقالة الحق، أما الاستغاثة بغير الله تعالى فكفر بالله تعالى كما تقدم وإن سمى ذلك البعض توسلًا كما تقدم، وهو ما يريده الشيخ هنا، وأما التوسل بالجاه والحق بمعنى السؤال به: فقد قال الشيخ الجزائري -حفظه الله تعالى- في الكتاب نفسه [ص:١٤٧] أنه من البدع غير المشروعة، وقال: «أما سؤاله تعالى بجاه فلان فإنه سؤال مبتدع لـم يعرفه سلف هذه الأمة، ولا صدرها الصالح، وما كان من جنس البدع والأمور المحدثة فإنه لا يكون وسيلة تعطى بها الرغائب، وتقضى بها الحاجات».

وقال [ص:١٤٧]: «فهو إذن من التوسلات المحدثة الباطلة التي نهى عنها سلف هذه الأمة، وكرهوها للمسلمين، فقد نقل عن أبي حنيفة أو أحد تلامذته رحمهم الله تعالى الإنكار الشديد على من سأل الله تعالى بحق فلان، إذا لا حق لأحد على الله تعالى فيسأل به».

فهنا يصرّح الشيخ بأن التوسل بجاه المخلوق وحقه من البدع، وقد ذكر ذلك ضمن النوع الخامس والسادس من الأدعية المنهي عنها، بينما الكلام الذي نقله مكشوف الستار من النوع الأول وهو: «دعاء الأولياء والصالحين».

❊ ❊ ❊

فصل

وأما قول مكشوف الستار: «**وقد كفرتم جل علماء الأمة الذين يقولون بالتبرك والتوسل والاستغاثة وشد الرحل**».

فيقال: وهذا مثل سابقه، فخلط ما ليس بكفر بما هو كفر باتفاق المسلمين!، ولكشف حقيقة التهور والمجازفة: يُطلب منه أن يأتي بنقلٍ واحدٍ عمن يذمهم ويرى مخالفتهم من أهل العلم والديانة: من قال بأن شد الرحال من المكفرات!!، أو أن التوسل بجاه المخلوق وحقه على إطلاقه من المكفرات؟!

ثم لو فُرض أن قال به شخص من الأشخاص فالعبرة بكلام أهل العلم والإتقان، ونعدّ منهم من اشتهر عنه الكلام في هذه المسألة كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم من أئمة الدين وعلماء السنة، فليأتِ بنقلٍ واحدٍ عنهم كفروا فيه من صدر منه عملٌ من هذه الأعمال .

❊ ❊ ❊

فصــل

ثم لـما جاء الكلام عن فضائح الجفري وتعالمه بل وتهوره في نسبة الأحاديث إلى أي موطن يسنح في خلده! كيفما اتفق له الحال!، واستشهاده بأحاديث لا أصل لها في كل مقامٍ ومجال: طاش فؤاد المجهول مكشوف الستار، وقفز إلى مقام محدث الديار الشامية الألباني رَحِمَهُ اللهُ وأنه أخطأ في عزو بعض الأحاديث إلى غير موطنها؟

فأقول، وللكلام على هذا عدة إشارات:

الإشارة الأولى: ما موجب ذكر الشيخ الألباني؟!، وإقحامه في الرد؟!، فالمنتقد الجفري، والناقد الحسيني، والمعترض مكشوف الستار؟!، فما دخل هذا الإقحام؟!

ولهذا الإقحام قرائن مضت وسيأتي لها نظائر أخرى، لـما يحمل المكشوف في قلبه من غلٍّ على علماء المسلمين، وأئمة الدين!، فليشرب من كأسه، وليمسك بيده على رأسه من فضائح من نصب نفسه للدفاع عنهم، وتأييد فاسد مقالاتهم ممن تقدم وأن نقل عنهم منحرف مقالتهم، وممن سيأتي بإذن الله تعالى.

والشيخ ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى-: **محدث الديار الشامية** بلا نزاع يُعتبر، وما تجدد بريق علم الحديث والعناية به، والتجرد للأثر في تلك الديار وفي غيرها من العالـم الإسلامي إلا بدعوة الشيخ ناصر الدين الألباني -رحمه

الله تعالى-، وهذه الشهادة ليست من خصوص أصحابه، بل من عامة علماء المسلمين ممن سلمت أفئدتهم من درن الحقد والهوى.

ولو لم يكن من محاسنه إلا أنه نشر دعوة التوحيد، والتمسك بالسنة في تلك الديار، ودعوة الناس إليها، والاهتمام بنشر كتب أهل العلم النافعة عناية وتحقيقًا لكان هذا من أشهر محاسنه وفضائله عليه رحمة الله تعالى.

ولا تزال الكتب، وستزال بإذن الله: تدعم تخاريج أحاديثها بعبارة: صححه **الألباني**، وضعفه **الألباني**، مع كثرة من حقق وخرّج من قبله ومن بعده: و﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد:٢١].

الإشارة الثانية: انتقد مكشوف الستار على الشيخ الألباني عزو بعض الأحاديث إلى مواطن لا توجد فيها حسب زعمه!

فأقول: إن حصل هذا لا يشين الشيخ في واسع مؤلفاته وتحقيقاته ومحفوظاته، والخطأ من العالم محتمل، ولكن عندما يخطئ الجاهل بغير مبيح للخطأ، ويتكرر منه الأخطاء الفادحة لتمرير مذهبٍ فاسد، فهذا هو عين الجهل وقصور العلم، وضياع الأمانة.

ولكن من الجهالة أُتيت، بل بالهوى أُبتليتَ يا مكشوف الستار عندما أبديت للناقد العاقل ما عندك من مخزون!، فجئت بمثالٍ على خطأ الشيخ الألباني في العزو بعزوه حديث وائل بن حجر ﷺ في وضع اليدين في التشهد إلى سنن أبي داود!، وقلت: «والحديث ليس في سنن أبي داود!».

فأقول: هذا حكمك وأنت في مقام الانتقاد بعد التحرّي والبحث!، ومع ذلك فالحديث في «سنن أبي داود» قال -رحمه الله تعالى-: «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا

بِشْرُ بنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَاصِمِ بنِ كُلَيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَائِلِ بنِ حُجرٍ قَالَ قُلتُ لَأَنظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَيفَ يُصَلِّي قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَاستَقبَلَ القِبلَةَ فَكَبَّرَ فَرَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى حَاذَتَا أُذُنَيهِ ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ فَلَمَّا أَرَادَ أَن يَركَعَ رَفَعَهُمَا مِثلَ ذَلِكَ ثُمَّ وَضَعَ يَدَيهِ عَلَى رُكبَتَيهِ فَلَمَّا رَفَعَ رَأسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا مِثلَ ذَلِكَ فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ رَأسَهُ بِذَلِكَ المَنزِلِ مِن بَينِ يَدَيهِ ثُمَّ جَلَسَ فَافتَرَشَ رِجلَهُ اليُسرَى وَوَضَعَ يَدَهُ اليُسرَى عَلَى فَخِذِهِ اليُسرَى وَحَدَّ مِرفَقَهُ الأَيمَنَ عَلَى فَخِذِهِ اليُمنَى وَقَبَضَ ثِنتَينِ وَحَلَّقَ حَلقَةً وَرَأَيتُهُ يَقُولُ هَكَذَا وَحَلَّقَ بِشرٌ الإِبهَامَ وَالوُسطَى وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ» رواه أبو داود في كتاب الصلاة أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، وكذا رواه في تفريع أبواب التشهد، باب كيف الجلوس في التشهد .

وبعد هذا هوِّن على نفسك ولا تكن:

كناطحٍ صخرة يومًا ليوهنها   فلم يضرها وأوهىٰ قرنه الوعلُ

وأما الجفري فقد أورد له الشيخ الحسيني حفظه الله بعض العجائب من استخفاف عقول العامة عبر القنوات الفضائية بأن الحديث في الصحيح! والكتب الستة خالية منه!، وبالضد يَرِدُ عليه حديثٌ في «صحيح البخاري» فيقول: «لعله من الضعيف»، فيا حسرة على طلاب الحديث وأهله .

وما ذكرته من تضعيف الألباني -رحمه الله تعالى- لبعض أحاديث «الصحيح» فهو يعلم أنها من «صحيح البخاري» وحكم عليها بموجب ما توصل إليه بعلمه، لا بـ: لعلَّ وفي ظنّي، فما هكذا تورد الإبل يا جفري .

الإشارة الثالثة: مع ما تقدم من تهور: فلا تزال حمى الحقد والحسد تأكل

قلب مكشوف الستار ولسانه، فبعد أن أوقعه تهوره في إنكار وجود حديث وائل بن حجر السابق بلفظه في سنن أبي داود، زعم أن الشيخ ناصر الدين الألباني ضعف حديث: «ثلاثة أنا خصمهم» في «ضعيف الجامع»، والشيخ إنما ضعفه بعد عزوه إلى «سنن ابن ماجه» ثم أحال في الموطن نفسه إلى كتابه «الإرواء» الحديث رقم: (١٤٨٩)، وحسَّنه هناك إجلالًا لتخريج البخاري له في «صحيحه».

ومن حسن الموافقة!: أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: استدرك على الحافظ ابن حجر في كتابه «بلوغ المرام» حيث عزا هذا الحديث إلى «صحيح مسلم» قال الألباني: **ولم يخرجه إطلاقًا، والظاهر أنه سبق قلمٍ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.**

قلت: والأمر كما قال فلم يخرجه الإمام مسلم، وما أجملَ اعتذار العالم للعالم، وما أسعدَ الدنيا لو سكت الجاهل.

ثم ذكر مكشوف الستار حديث: «**لا تذبحوا إلا بقرة مسنة...**»، وتضعيف الألباني له، وهو في «صحيح مسلم»، فبحسب اجتهاده رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد إبداء ما يرى بأنه علّة تضعفه من مذهبه في رواية أبي الزبير عن جابر ﷺ وراجع كلامه في كتابه «إرواء الغليل» حديث (١١٤٥) وقد يوافَقُ وقد لا يُوافَق، وليس بأول من يستدرك على الصحيح أو ينتقد بعض أحاديثه، أو ألفاظه، مع الاتفاق على جلالة الصحيح، وقمع من يتجرأ على أحاديثه بغير حجة معتبرة عند أهل الدراية.

ثم ذكر مكشوف الستار حديث: «**أنتم الغرّ المحجلون يوم القيامة...**»، وأن الشيخ ضعفه وهو في «صحيح مسلم»، وهذا كذب على الشيخ، فالشيخ

إنما قال: «ضعيف بهذا التمام» ويعني بإدراج زيادة: «فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله» كما نبَّه الشيخ على ذلك في حاشية الكتاب عند هذا الحديث رقم (١٣٢٨)، وذكر بأنه ذكره بدون الزيادة في «قسم الصحيح» من الكتاب.

وقد تكلم أهل العلم في وصل هذه الزيادة وإدراجها، كما ذكر ذلك الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «حادي الأرواح»، والحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في «فتح الباري»، قال ابن القيم: «فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ بين ذلك غير واحد من الحفاظ ...» وذكر أن هذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومما تقدم يظهر عدم أمانة مكشوف الستار في نقله، وعدم معرفته بكلام أهل الشأن.

ثم زعم مكشوف الستار أن الشيخ الألباني ضعف حديث: «من حفظ عشر آيات من آخر سورة الكهف عُصم من فتنة الدجال».

والجواب: أن الشيخ إنما ضعفه بهذا اللفظ، وصحح الشيخ الحديث في «صحيح الجامع» حديث رقم (٦٢٠١) بلفظ: «من أول سورة الكهف»، فراجعه يا طالب الحق، وهي اللفظة التي أوردها الإمام مسلم في «صحيحه» وذكر أوجه الخلاف بين الرواة بعد ذلك ومن ذكر لفظ: «الأواخر».

وإنما تكلم الشيخ عن روايتين وهما التي فيهما: ذِكر «آخر سورة الكهف» [ح:٥٧٦٠]، وذِكر «ثلاث آيات» بدل عشر آيات [ح:٥٧٦٦] ونبَّه على الرواية الصحيحة وأحال عليها.

وأختم بقول مكشوف الستار: «وليراجع من شاء بقية الأحاديث الصحيحة

التي ضعفها الألباني في صحيح الجامع وزيادته».

وأقول: ليعيد التأمل في عبارته ويكتشف الخطأ!!! ثم ليقل: الأحاديث الصحيحة التي ضعفها في ضعيف الجامع وزيادته.

الإشارة الرابعة: لما ذكر الجفري حديث: **«لكل أمة عجل، وعجل أمتي الدينار والدرهم»**، قال الشيخ الحسيني: **ليس له أصل.**

فتهوّر مكشوف الستار منكرًا وقال: بأن الديلمي أخرجه! وذكره صاحب كنز العمال!!

فأقول:

لقد هزلت حتى بدا من هزالِهَا كلاها وحتى سامها كلّ مفلسِ

وما يدريك عن عبارات أهل الجرح والتعديل ونقد الأحاديث؟ فلا علاقة بين قول الناقد: **حديث ليس له أصل، وبين رواية الحديث في أحد دواوين الحديث**، فكم من حديثٍ مخرّج بإسناده ويحكم عليه نقاد الحديث وأئمة العلل بأنه ليس له أصل، وهذا الحديث منها!، وإن رواه الديلمي في «فردوس الخطاب» عن حذيفة، وفي إسناده مجاهيل.

فلعل مكشوف الستار يعيد التأمل في كلام أئمة العلل وينظر كيف يقولون عن الحديث ليس له أصل وإن ساقوه بإسناده!

الإشارة الخامسة: فيما ذكره بأن بعض الصحابة رأى أن يُدفن عند منبره، فكما ذكر مكشوف الستار: أن هذا الحديث في موطأ الإمام مالك من بلاغاته، ولكن لا يزال الجفري محل الانتقاد في عزوه هذا الحديث إلى «صحيح مسلم».

كما أعود بك إلى حجة الجفري عندما ظن أن إبداء الرأي بذلك منهم

دليلٌ على جواز بناء المساجد على القبور، ولا حجة له في ذلك لأن النص يقطع كل نزاع، وإبداء الصحابي لرأيه لا يعني صوابه مطلقًا، وقد أبدى الصحابة للنبي ﷺ بعض الآراء و أنكرها!، وهم صحابة رسول الله ﷺ، كما حصل في قصة شرع الأذان في «الصحيحين» وغيرهما، فقال بعضهم: «اتخذوا ناقوسًا فكرهه النبي ﷺ لأنه للنصارى، وقال بعضهم اتخذوا بوقًا فكرهه النبي ﷺ لأنه لليهود»، ولما جاء النص قطع النزاع.

وهذا من ذاك، كيف والنصُّ يقطع كل نزاع بتحريم البناء على القبور، والصلاة فيها.

الإشارة السادسة: حول حديث: «**أطعني عبدي أجعلك تقول للشيء كن فيكون**» قال عنه الشيخ الحسيني: **ليس له أصل**.

فاعترض مكشوف الستار بأن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكره في موطنين؟!

فيقال: وما علاقة إيراد الحديث في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ببيان أصل الحديث؟!

ومع ذلك فشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- لما ذكر هذا الأثر في الفتاوى [٤/٣٧٧] ذكره في سياق **أوجه تفضيل صالحي البشر على الملائكة**، فأورده استئناسًا به، ولـم يحتجَّ به كما زعم مكشوف الستار إن كان لديه أدنى دراية بعلم الحديث!، وإنما قال: «**وقد جاء في الأثر**» وهذه العبارة لا دلالة فيها من قريب ولا بعيد على الاحتجاج به.

وأما ما أحال عليه في المجلد العاشر [ص:٥٤٩] فليس بحديث! وإنما هي رؤيا رآها الشيخ عبدالقادر الجيلاني!

فما علاقة هذا بذاك؟

أم الأمر مجرد حشو الكلام، وسرد الأرقام لتضليل العوام؟!

فهي رؤيا، وتحمل معنى حقًّا بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عند ذكرها هناك، فليراجع.

وخلاصة ما يقال فيها: إن من يمنحه الله تعالى الكرامة فإنما هي مكرمة إلهية لمن قامت به الأهلية بالتقوى والصلاح، وليست هي قوة بشرية يدعيها أو تنسب إليه، وتطلب منه، ويُعتقد فيه بسببها!، كما يدعيه أهل السحر والشعوذة تحت لباس الزهد والتصوف!

الإشارة السابعة: في قصة علي بن أبي طالب ﷺ مع السارق وإعادة يده بعد قطعها، فأنكرها الشيخ الحسيني، وجاء مكشوف الستار يركض بها من تفسير الرازي وكأنه جاء بنبأ يقين!، وما علم أنه مسكين اعتمد على من لا يعين! واعتراضه ساقط والقصة كذلك من وجوه:

الأول: أن تفسير الرازي لا يعد من مصادر الأخبار والآثار، فهو مطالب بالإثبات كالجفري!

الثاني: أن الرازي لم يجزم بصحة الرواية وإنما قال: «فيُروى أن واحدًا من محبيه سرق وكان عبدًا أسود» [تفسيره:٢١/ ٧٥].

الثالث: أن فيها مصادمة لحكم الله تعالى، ونقضٌ لحدٌ من حدوده!، وقد بلغت السلطان وعلي ﷺ -في هذه الرواية- كذلك، فلا يحل له أن ينقض حكم الله تعالى في السارق، وقد قال ﷺ: «والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

الرابع: أن في القصة ذِكرَ أن الرجلَ لقي سلمانَ الفارسيَّ! وسلمانُ الفارسيُّ ﷺ مات سنة أربع وثلاثين، ولـم يكن عليٌّ بن أبي طالبٍ في ذلك الحين أميرًا للمؤمنين، والسارق عندما سألوه من قطع يدك؟ قال: «أمير المؤمنين، ويعسوب المسلمين، وختن الرسول، وزوج البتول»، وقد مات عثمان بن عفان ﷺ في إدبار عام خمسٍ وثلاثين، فعليه لـما تولى عليٌّ إمامة المسلمين لـم يكن سلمان الفارسي على وجه الأرض حيًا يُرزق! وهذا وجه ظاهر يبين كذب القصة، فالحمد لله الذي حفظ لنا التاريخ حتى يُفتضح الكذابون .

الإشارة الثامنة: قصة الرفاعي المزعومة!، والقصة لا نور عليها، ولا حجة فيها لكل مبطل، وكل من ذكرها جردها بلا خطام ولا زمام، فلم يذكروا إسنادها، وقد بين الشيخ الحسيني أن من أهل التصوف بل ومن مشاهيرهم في العصر الحاضر: من أبطل هذه القصة، وذم مختلقها وهو الشيخ عبدالله الغماري.

الإشارة التاسعة: حديث قول الله تعالى لآدم عن نبينا محمدﷺ: «لولاه ما خلقتك».

فأقول: نقل مكشوف الستار من كلام ابن تيمية ما يوهم الناظر أنه قَبِلَ هذا الحديثَ واحتجَّ بِهِ!، بينما شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أنكرَ هذا الحديث أشدَّ الإنكارِ ثم وجه معناه إلى المعنى الحق، وبين المعنى الباطل!

إما إنكاره للحديث فقال رَحِمَهُ اللهُ قبل الكلام الذي نقله مكشوف الستار وتعمد عدم إظهاره: «ومحمد سيد ولد آدم وأفضل الخلق وأكرمهم عليه، ومن هنا قال من قال: إن الله خلق من أجله العالـم، أو أنه لولا هو لـما خلق عرشًا ولا كرسيًا، ولا سماءً ولا أرضًا ولا شمسًا ولا قمرًا، لكن ليس هذا حديثًا عن

النبي ﷺ لا صحيحًا ولا ضعيفًا، ولـم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث عن النبي ﷺ، بل ولا يعرف عن الصحابة، بل هو كلام لا يدرى قائله ...».

ثم وجه معناه بمفهوم أهل الحق فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويمكن أن يفسر بوجه صحيح كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الجاثية: ١٣]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ الآية [إبراهيم: ٣٢-٣٤].

وأمثال ذلك من الآيات التي يبين فيها أنه خلق المخلوقات لبني آدم، ومعلوم أن لله فيها حِكمًا عظيمة غير ذلك وأعظم من ذلك، ولكن يبين لبني آدم ما فيها من المنفعة وما أسبغ عليهم، فإذا قيل فعل كذا لكذا لـم يقتض ألَّا يكون فيه حكمة أخرى.

وكذلك قول القائل: «لولا كذا ما خلق كذا»، لا يقتضي ألَّا يكون فيه حكم أخرى عظيمة، بل يقتضي إذا كان أفضل صالحي بنى آدم محمد، وكانت خلقته غاية مطلوبة وحكمة بالغة مقصودة، أعظم من غيره صار تمام الخلق ونهاية الكمال حصل بمحمد ﷺ» [١١/ ٩٦].

ثم حذر من الفهم المنحرف للحديث، وهو ما عليه عامة الصوفية!، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما إذا حصل في ذلك غلو من جنس غلو النصارى، بإشراك بعض المخلوقات في شيء من الربوبية، كان ذلك مردودًا غير مقبول» [١١/ ٩٨].

فنعوذ بالله من الخذلان.

وتأملوا كيف يصنع الكذب بأهله.

ثم ينبغي أن يُعلم أن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- عندما فسّر هذه الكلمة بالمعنى الصحيح المقبول ذكر معنىً لا يخص النبي ﷺ.

فعندما يقال: جميع ما في الوجود مخلوق من أجل محمد ﷺ، أو من أجله خلق الله العالم ونحوه.

يقال: وليس هذا خاصًا بالنبي ﷺ بل هو عام في كل بني آدم بنص القرآن الكريم! كما ذكر شيخ الإسلام عددًا من الأدلة كقول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [إبراهيم:٣٢-٣٣]. وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل:١٢]. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج:٦٥]. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [لقمان:٢٠]. وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية:١٢-١٣]. وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩]. وقوله: ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء:١٦٦]. وقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم:٢١].

فالخلق كله: السماوات والأرض، والشمس والقمر، والليل والنهار، والأنهار والبحار، وما في ذلك كله: **مسخرٌ لابن آدم**، فالغاية هنا غاية التسخير لا غاية العبادة فهذا باب آخر.

ولـما كان خلق آدم هو تمام الخلق، والنبي ﷺ كان أفضل بني آدم، فهو أفضل الخلق، وخاتمته، والعرب تعبر عن الشيء بأفضل أجزائه، وأفضل بني آدم: محمد ﷺ، حقيقة وحكمًا.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيما تقدم: «**ومحمد سيد ولد آدم وأفضل الخلق وأكرمهم عليه ومن هنا قال من قال: إن الله خلق من أجله العالـم**».

وهو ما عبَّر عنه شيخ الإسلام بقوله: «**ومحمد إنسان هذه العين، وقطب هذه الرحى، وأقسام هذا الجمع**».

وهذه الجمل كلها تدل على معنىً واحدٍ وهو: أنه أفضل الخلق وأهمه، ومن لا يعرف كلام العرب، ومصطلح من أطلق هذه العبارات، فلا يتعب نفسه في محاولة تَفَهُّمِ كلامٍ لا يبلغه عقلُهُ وقصورُ عِلمِهِ!، وبيان معنى كل جملة من هذه الجمل ليس هذا موضعه، وخلاصتها: أنه أفضل الخلق أجمعين، كنسبة أهمية إنسان العين لها، وقطب الرحى لها، وأفراد الجمع له.

فيصدق عند ذلك أن يقال بأن: الخلق خُلق من أجل بني آدم، أي مسخرًا له من أجل القيام بوظيفة عبادة الله وحده، فخلاصة الكلام أن هذه الجملة لا مزية فيها تخص النبي ﷺ، فهي تشمل كل بني آدم، وغاية هذا التسخير القيام بعبادة الله.

❋ ❋ ❋

فصل

ولما أنكر الشيخ الحسيني إخراج النبي ﷺ يده من قبره للسلام على الرفاعي في القصة المكذوبة!، قال مكشوف الستار معارضًا الحجاج باللجاج!: «فما بالك **بمن يقول بإمكان خروج الميت كله بجسده من قبره يتحرك ويمشي! أتعلم من هو القائل؟ إنه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في فتاواه الجزء الخامس [٥/ ٥٢٥] وممن نقل هذا عنه تلميذه ابن القيم في كتابه الروح**».

فيقال: وأنعم وأكرم بشيخ الإسلام، العلم الإمام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- ورفع درجته في المهديين، ولا عجب أن يفتن بعض المخذولين ببعض كلامه، فكلام الله المحكم المتين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه جعله الله على الملحدين عمى ويزيدهم خسارة ونفورًا!! قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُۥٓ ءَاعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَآءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت:٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء:٤١]، وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء:٨٢].

هذا كله في كلام الله تعالى فكيف بكلام ابن تيمية أو غيره ممن لا يسلم من الخطأ والتقصير، وسوء التعبير؟!

ومع ذلك فكلام شيخ الإسلام حق، وقد تظهر علامات بعض عذاب القبر ونعيمه لأهل الدنيا، كما ثبت ذلك في السنة الصحيحة من أكثر من وجه، وجاءت بعض الآثار عن بعض السلف في ذلك من سماع صراخ، أو رجفة، أو رائحة طيبة، أو نور، أو تسبيح وتكبير من القبر، ونحو ذلك[1]، وهذا خلاف الأمر المطّرد من حال حياة البرزخ والآخرة ومباينتهما للحياة الدنيوية، والكلام في قصة الرفاعي أنها قصة لا يدفعها إلا عدم الثبوت نقلاً، لا استحالة الوقوع عقلاً، ولكن ينبغي أن يُعلم أن خروج الميت من قبره لا يكون بحياته الدنيوية مرة أخرى، ولا يكون بالتجول فوق الأرض، وقضاء الحاجات، وتلبية الطلبات، ونحو ذلك، فإن هذا لا يكون إلا في الحياة الدنيا وهو ليس منها، وإنما هو من أبناء الآخرة، والله تعالى قد كتب ألّا يعيد إلى الدنيا من خرج منها! قال تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء:٩٥]، وقال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠].

فهم مع خروج من ثبت خروجه أو خروج بعض علامات عذابهم ونعيمهم إلا أنهم في البرزخ وليسوا في الدنيا .

وأما الحياة الدنيوية التي يتجول بها صاحبها، ويعين المحتاج، ويغيث الملهوف فيما كان تحت قدرته، ويعود للموت مرة أخرى فهذا لا يكون لأحد

(١) ومن ذلك شدة الحر، وشدة البرد: هما من نَفَسِ النارِ من حَرِّهَا وزَمهَرِيرِهَا، كما ثبت ذلك في «الصحيح»، وسماع الصحابة للرجفة في المدينة، فأخبر النبي ﷺ أنه: «حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهوِي فِي النَّارِ الآنَ حَتَّى انتَهَى إِلَى قَعرِهَا».

من العالمين، وإنما استثنى الله تعالى بعض الوقائع من بعض الأشخاص فأحياهم بعد موتهم لحكمة يريدها ﷻ كما في قصة القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت، وقصة الغلام اليهودي، وكالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها، وغير ذلك.

وأما عموم الأموات فلا يرجعون إلى الحياة الدنيا، وإن ظهر لبعض الخلق بعض علامات عذاب القبر ونعيمه.

والأهم من هذا كله هو طرد القاعدة القرآنية أن الأموات لا يسمعون ولا يستجيبون لمن دعاهم فضلاً على أن يقوموا بقضاء الحاجات، وكشف البليات، فدعاؤهم شرك بالله تعالى، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام:٣٦]، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٣-١٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر:٢٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل:٨٠].

والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًا، كلها تدل على أن الموتى لا يسمعون من دعاهم، ولا يستجيبون له، فضلاً على أن يُطلب منهم ما هو من خصائص الله تعالى من إغاثة الملهوف، وقضاء الحاجات، ودفع الضر، وجلب النفع؛ ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

وهذا يُبطل كلام الجفري في زعمه بأن النبي والولي يغيث بروحه، ولا يمانع من حضوره ببدنه!! فهذا كله من بالغ الغي والضلال نسأل الله والعافية.

فصل

ثم ذكر مكشوف الستار كلام أهل العلم في رواية الحديث الضعيف، لتبرير رواية الأحاديث والأخبار الباطلة .

فأقول: لا شك أن أصح قولي أهل الحديث، وأئمة العلل: الترخص في التحديث بالحديث يسير الضعف في أبواب الفضائل والترغيب والترهيب.

ولكنّهم اشترطوا لذلك شروطًا لـم يتقيّد بها عامة الصوفية!:

فالصوفيون يروون الأحاديث الباطلة الموضوعة، وهذا خلاف المرخص فيه .

ويحتجون بها في نقض أصول التوحيد، وقواعد الملة!، وهذا خلاف المرخص فيه!

ويجزمون بنسبتها إلى النبي ﷺ، وهذا خلاف المرخص فيه بروايته بصيغة التمريض.

بل وينسبونه تلبيسًا وتدليسًا إلى مشاهير دواوين السنة وهذا عين الكذب.

بل ويصفونها تزييفًا وتمويهًا بالتواتر وهي لـم ترتق إلى الصحة فضلًا عن التواتر .

ويقدّمون رواية الحديث الضعيف ويهملون صريح السنة الصحيحة، والعلماء إنما رخّصوا الاستئناس بالضعيف عند الحاجة إليه .

قال الحافظ ابن حجر في «تبيين العَجَب»: «اشتهر أن أهل العلم يتساهلون في إيراد الأحاديث في الفضائل وإن كان فيها ضعف ما لـم تكن موضوعة، وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتقد العامل كون ذلك الحديث ضعيفًا، وألَّا يشهر ذلك لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة، وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: «من حدَّث عنِّي بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»، فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل إذ الكل شرع».

وعندما أهمل جهال المتصوفة هذه القيود والضوابط انتشر الكذب فيهم أكثر منه في غيرهم!، ولـما ذكر الإمام ابن القيم في كتابه «المنار المنيف» حديث: «أكذب الناس الصباغون والصواغون».

قال: «والحس يرد هذا الحديث فإن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم كالرافضة -فإنهم أكذب خلق الله- والكهان، والطرائقيين، والمنجمين...» [ص:٥٢].

والطرائقيون: هم أهل الطرق الصوفية.

وجمع الأحاديث الموضوعة التي يحتج بها الصوفية يحتمله عملٌ كبير، وجهد طويل، فوضعوا حديث: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»، وحديث: «اللهم زدني فيك حيرة»، وحديث: «لو أحسن أحدكم ظنَّه بحجر لنفعه»، وحديث: «إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم» وغيرها من الأحاديث الباطلة الموضوعة.

ولهذا -أيها القارئ الكريم- تجد الكتب التي يعتمد عليها الصوفية مليئة بالأحاديث الموضوعة الباطلة، والأوراد المحدثة المخترعة!، ككتاب «إحياء علوم الدين»، و «قوت القلوب»، و «روض الرياحين»، و «دلائل الخيرات» وغير ذلك.

قال أبو بكر الطرطوشي رَحِمَهُ اللَّهُ: «شحن أبو حامد كتاب «الإحياء» بالكذب على رسول الله ﷺ، وما على بسيط الأرض أكثر كذبًا منه شبكه بمذهب الفلاسفة ومعاني رسائل إخوان الصفا» [الرسائل: ٣/ ١٣٧].

وقال الحافظ ابن كثير عن صاحب «قوت القلوب» وكتابه: «كان رجلاً صالحًا لهُ كتاب قوت القلوب، **ذكر فيه أحاديث لا أصل لها**، بدَّعهُ الناس وهجروه» [البداية والنهاية: ١١/ ٣١٩].

وذكر صاحب «المعيار المعرب» أن علي بن يوسف بن تاشفين أحرق كتاب «إحياء علوم الدين» ووافقه الفقهاء على ذلك. [١٢/ ١٨٥].

ومثله شرف الدين عيسى الزواوي المالكي [ت:٧٤٣هـ] قال: «ويجب على ولي الأمر إذا سمع بمثل هذا التصنيف -أي مؤلفات ابن عربي كالفصوص والفتوحات المكية- البحث عنه وجمع نسخه حيث وجدها وإحراقها، وأدب من اتهم بهذا المذهب -يعني مذهب ابن عربي-» [العقد الثمين: ٢/ ١٧٦-١٧٧].

❊ ❊ ❊

فصـــل

ثم حاول مكشوف الستار أن يدفع دعوى نسبة الصوفية علم الغيب إلى النبي ﷺ وغيره من الأولياء، وهذا أصل في دينهم غلَوا به في الأنبياء والصالحين، وضاهوا بهم رب العالمين!، والله تعالى قد انفرد بعلم الغيب، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل:٦٥]، وقال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن:٢٦-٢٧].

فيخص الله الأنبياء ببعض الغيب دلالة على صدق خبرهم ولا ينسب علم الغيب لهم لا قدرةً منهم على علم بعضه، ولا على علمه كلّه من باب أولى، والله تعالى يقول لنبيه: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام:٥٠].

فقارن بنفي النبي عن نفسه ملك خزائن الله وهي بعض ملكه، ونفي علم الغيب عن نفسه: بقول صاحب «البردة» التي يعظمها كل صوفي في غلوه في مدح النبي ﷺ وقوله:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

فماذا بقي لله تعالى إذا كانت الدنيا والآخرة من ملك رسول الله ﷺ، وعلم اللوح والقلم من بعض علم رسول الله ﷺ؟!

والله أمره أن يقول ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:١٨٨].

فالنبي ﷺ لا يعلم الغيب المطلق، ولا حتى الغيب النسبي الذي يعلمه بعض الخلق ويخفى على الآخرين حتى يعلّمه الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة:١٠١].

فقارن هذه الأصول الشرعية الأصلية العقدية بقول محمد علوي مالكي في كتابه «الذخائر المحمدية» عن نبينا محمد ﷺ: «وأوتي علم كل شيء حتى الروح والخمس التي في آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ ضمن بعض الخصائص التي لا دليل عليها من الكتاب والسنة» [ص٢٠١-٢٢٨].

وبقول الدباغ في «الإبريز»: «إن الجنين إذا سقط من بطن أمّه يراه العارف في تلك الحالة إلى آخر عمره !!» [ص: ١٥٣].

وفي «الإبريز» أيضًا: «سئل الدباغ: هل يعلم النبي ﷺ الخمس الواردة في الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]؟

فقال: وكيف يخفى أمر الخمس عليه والواحد من أهل التصرف من أمته

الشريفة لا يمكنه التصرف إلا بمعرفة الخمس» [ص:٢٧٤].

ويقول الشعراني في «طبقاته» التي ملأها بمحادة الله ورسوله ﷺ: «وأما سيدي الخوّاص فسمعته يقول: لا يكمل الرجل عندنا حتى يعلم حركات مريده في انتقاله في الأصلاب وهو نطفة من يوم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ إلى استقراره في الجنة أو في النار» [الكبريت الأحمر: ٢/٣].

وغير ذلك من الكلام المهول الذي تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض، وتخر له الجبال هدًّا! ذكرها مشكورًا صاحب كتاب «الانحرافات العقدية عند الصوفية».

فكيف يزعم مكشوف الستار أن الجفري وبني نحلته لا يقولون بهذا القول؟!

وهذه الأمور كلها لا يقال عنها -تزيفًا وتغييرًا للحقائق- إنها من الفراسة!، بل هي من مضاهاة الله تعالى في كمال علمه سبحانه، وادعاء علم الغيب.

فليس من ذلك الفراسة، ولا ما يُلهم به العبد مما لم يقع أو ما غاب عنه مما يسمى بالمكاشفات أو الرؤى.

فمبنى هذه الأحوال على الظن، ولو وقع ذلك ما صح لمن حصل منه ذلك أن يدعي لنفسه علم الغيب أو يُدّعى له.

وما ذكره مكشوف الستار من صنيع الإمام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- ليس من هذا الباب، ولكنه يتخبط تخبط المغشي عليه من طيش الدفاع عن شيخه فيحسب أن كل مَروة شحمة!، فإخبار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- بهذه الأمور الغيبية غير ما يدعيه أئمة التصوف الانحلالي لأنفسهم لوجوه:

الأول: أن ما أخبر به ليس من الغيب المطلق أو الخمس التي لا يعلمهن إلا الله، والصوفية يقولون بأن الأنبياء والأولياء يعلمون ذلك.

الثاني: أن هذه المقالة من شيخ الإسلام ليست إلا من قوة الثقة بالله تعالى بنصر المؤمنين.

حتى لما قال: «كتب الله في اللوح المحفوظ أنهم سيهزمون في هذه الكرّة وأن النصر لجيوش الإسلام».

ليس فيه ادعاء علم الغيب بقدر ما فيه من عظيم ثقته بالله تعالى، لصدق دينه، وهذه مرتبة لا يستطيع أن يصل لها المرء إلا بعد بلوغ مرحلة من الديانة وقوة الإيمان، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ نحسبه من أولئك لصدق توكله.

وقد أشار إلى هذا الحافظ ابن كثير لما ذكر القصة في «البداية والنهاية» فقال [١٨/ ٢٣] بعد ذكر هذه الأقوال عنه: «وكان يتأول في ذلك أشياء من كتاب الله تعالى منها قوله: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠]...».

قلت: وذلك أن الله تعالى أخبر أن من بُغي عليه فإنه موعود بالنصر من الله تعالى، والله لا يخلفُ وعده، فتأوّل من ذلك شيخ الإسلام أن التتار بغوا على المسلمين فاستبشر بوعد الله تعالى في قوله: ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾.

وهذا كلام واضح من أحد أشهر تلاميذ شيخ الإسلام -وهو ابن كثير- أن منشأ هذه الأقوال من شيخ الإسلام ابن تيمية هو: قوةُ ثقته بوعود الله تعالى الصادقة في كتابه الكريم بنصر من بُغي عليه، ونصر المؤمنين.

وكذا قسمه -رحمه الله تعالى- بالله تعالى على نصرة المؤمنين لا يعد من ادّعاء

علم الغيب، وإنما صدق ثقته بالله تعالى كما حصل لبعض الصحابة ممن قيل فيه بأنه لو أقسم على الله لأبرّه، فقالﷺ: «إِنَّ مِن عِبَادِ اللهِ مَن لَو أَقسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ».

وكذا إخباره ببعض ما يكون في صدر ابن القيم إنما هو من الكشف الإلهي وهذا لا ينكره أحدٌ من أهل السنة.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب في «كشف الشبهات» عن الأولياء: «فالواجب عليك حبهم و اتباعهم والإقرار بكرامتهم، **ولا يجحد كرامات الأولياء إلا أهل البدع والضلال**».

وقال رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدته»: «**وأقرُّ بكرامات الأولياء وما لهم من المكاشفات**، إلا أنهم لا يستحقون من حق الله تعالى شيئًا، ولا يطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله».

ومع ذلك لم يَنسب شيخُ الإسلامِ ابن تيميةَ علم الغيب لنفسه، ولم ينسبه إليه طلابه كما يفعل الصوفية مع أنفسهم ومشايخهم!

فهذه المكاشفات والكرامات: منحة ربانية، وليست قوة بشرية يفتخر بها المرء على العالمين.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وقد ورث هذه العلوم -أي الكهانة- عنهم -أي عن أهل الجاهلية- أقوام فادعوا بها علم الغيب الذي استأثر الله بعلمه، وادعوا أنهم أولياء، وأن ذلك كرامة، ولا ريب أن من ادعى الولاية، واستدل عليها بإخباره ببعض المغيبات فهو من أولياء الشيطان لا من أولياء الرحمن، وأن الكرامة أمر يجريه الله على يد عبده المؤمن المتقي، إما بدعاء أو بأعمال صالحة لا صنع للولي فيها ولا قدرة له عليها».

فصل

وأما دفاع مكشوف الستار عن ابن الفارض، والقصة السخيفة مع ذلك الرجل فمن أفسد المقال، من وجوه:

الأول: ضلال ابن الفارض، وهو من أئمة الصوفية الحلولية الزنادقة، وأحسن الشيخ الحسيني عندما نقل قول الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في ابن الفارض حيث قال: «**صاحب الاتحاد الذي قد ملأ به التائية .. فإن لم يكن في تلك القصيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده فما في العالم زندقة ولا ضلال، اللهم ألهمنا التقوى وأعذنا من الهوى، فيا أئمة الدين ألا تغضبون لله ؟!، فلا حول ولا قوة إلا بالله**» [السير:٢٢/ ٣٦٩].

وقال البقاعي في «تنبيه الغبي إلى كفر ابن عربي» [ص:١٣٧]: «**وقد تواتر نسبة ابن عربي وابن الفارض إلى الكفر تواترًا معنويًا**، وشاع ذلك على ألسنة المؤمنين الصادقين».

وألف البقاعي في كفره رسالة سماها «**الفارض في تكفير ابن الفارض**».

الثاني: أمر الرجل لابن الفارض بالخلوة في جبل أبي قبيس يعد من الصد عن سبيل الله تعالى!، فيرقى في الجبل ويترك المسجد الحرام، والكعبة المشرفة، وجماعة المسلمين!، وهذه الخلوات مما لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ.

الثالث: عقيدة الصوفية المنحرفة أن المرء إذا واظب على الخلوة والسكون

يُفتح عليه العلم، وهذا أبطل الباطل، بل يفتح عليه السحر والشعوذة، فالعلم يأتي بأسبابه الشرعية من قراءة القرآن والسنة ومجالسة العلماء، والنظر والتأمل، لا بالخلوة في الكهوف، وفي رءوس الجبال، أو بامتهان النفس في المزابل ومواطن النجاسة، كما قال أحد أئمتهم: «لا يبلغ الرجل منزلة الصديقين حتى يترك زوجته أرملة ويأوي إلى مزابل الكلاب» انظر [سير أعلام النبلاء: ٨/ ١٥٦].

فتأمل هذا الكلام يا عبد الله واسأل ربك العافية.

فهذه الأوجه تدل على فساد هذه القصة، وفساد عقل من يحتج بها أو يدافع عنها.

ثم ذكر مكشوف الستار أمورًا ليس في الوقوف عندها كبير فائدة على ما تقدم.

❋ ❋ ❋

فصل

ثم جاء مكشوف الستار عند مسألة بناء المساجد على القبور، وحاول أن يصرف النقد عن محلّه، وجاء بكلام غير الكلام الذي انتقده الشيخ الحسيني!، وقال بأن شيخه الجفري يحرم الدفن في المساجد فضلًا عن بناء المساجد على القبور!، بينما شيخه الجفري يقول بنص كلامه: «**وفي هذا دليل على أن لعنة اليهود والنصارى في جعل قبور أنبيائهم مساجد إنما هي نازلة على سجودهم فوق قبور أنبيائهم وليس على وجود القبور في المساجد لأن المسألة لو كانت من الاعتقاد الذي يلعن صاحبه لما فقه الصحابة بعد وفاة رسول الله ثمرة حياتهم معه أوصلتهم إلى أن بعضهم فكّر أن يجعل قبر رسول الله في المسجد**».

بل ويرى صحة الصلاة في المساجد التي فيها أضرحة فيقول في اللقاء الذي أجرته معه مجلة الأهرام [عدد:٢٧٦ بتاريخ: ٢٥/ ٤/ ١٤٢٣هـ]: «الصلاة في المساجد التي يوجد في أطرافها وفيها أضرحة جائزة عند الأئمة الأربعة، فهل هناك اتهام لعقيدتهم».

قلت: وتوجيه النهي عن اتخاذ القبور مساجد بمجرد السجود عليها كلام باطل! بل النهي عام يشمل بناء المساجد عليها، أو جعلها مَواطنَ للعبادة! وكل موطن خُصِّص للعبادة فهو مسجد؛ قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

وأحاديث النهي عن بناء المساجد على القبور صريحة في ذلك، ولفظ الحديث في الصحيح يدل على ذلك فعن عائشة: أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأينها بالحبشة فيها تصاوير فذكرتا للنبي ﷺ فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدًا وصوروا فيه تلك الصور، فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»، ولـم يقل سجدوا على قبره .

قال العلامة القرطبي في تفسير سورة الكهف: «فاتخاذ المساجد على القبور والصلاة فيها والبناء عليها إلى غير ذلك مما تضمنته السنة من النهي عنه ممنوع لا يجوز» [تفسير القرطبي ١٠: ٣٧٩].

وقد أفتى جماعة من الشافعية بهدم ما في القرافة من أبنية على القبور، منهم الجمّيزي الشافعي [ت:٦٤٩هـ]، والتَّزمنتي جعفر بن يحيى [ت: ٦٨٢هـ] وقال القاضي يوسف بن أحمد المعروف بابن كَجّ الشافعي [ت:٤٠٥هـ]: «ولا يجوز أن تجصّص القبور ولا أن يُبنى عليها قباب ولا غير قباب، والوصية بها باطلة».

قال أحمد بن عبدالله الأذرعي [ت:٧٨١هـ]: «أما بطلان الوصية ببناء القباب وغيرها من الأبنية وإنفاق الأموال الكثيرة فلا ريب في تحريمه...»[1] .

وقال العلامة الشوكاني -رحمه الله تعالى- في رسالته الماتعة «شرح الصدور في تحريم رفع القبور» [ص:٧]: «اعلم أنه قد اتفق الناس سابقهم ولاحقهم، وأولهم وآخرهم من لدن الصحابة ﷺ إلى هذا الوقت أن رفع القبور والبناء عليها بدعة من البدع التي ثبت النهي عنها واشتد وعيد رسول الله ﷺ لفاعلها .. ولـم يخالف في ذلك أحدٌ من المسلمين أجمعين ...».

---

(١) بواسطة فتح المجيد (١/ ٣٩٩).

وقد تفاقم الأمر اليوم بهم فزادوا على مجرد بناء المساجد على القبور إلى مضاهاة بيت الله الحرام بها، فيبنى المسجد، ويشيد بداخله الضريح، ويكسى بأغلى الستائر وأثمنها، وتطيب أركانه!، ويجعل له حرمٌ وحضرة[1]، ويجعل له السدنة والحرّاس، ويطاف به، ويتمسح الناس بجوانبه، بل ويُحج إليه من البلاد البعيدة، فلا حول ولا قوة إلا بالله، فيا غربة التوحيد وأهله.

لِمِثْلِ هذا يذوب القلب من كمدٍ إن كان في القلب إسلام وإيْمَانُ

قال أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي: «لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم قال: وهم عندي كفار بهذه الأوضاع، مثل: تعظيم القبور وإكرامها بما نهى عنه الشرع: من إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها وخطاب الموتى بالحوائج وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا وأخذ تربتها تبركا وإفاضة الطيب على القبور وشد الرحال إليها وإلقاء الخرق على الشجر اقتداءً بمن عبد اللات والعزى» [إغاثة اللهفان: ١/ ١٩٥].

وقال العلامة الصنعاني في «العدة شرح العمدة» [٣/ ٢٥٨] في كلامه عن البناء على القبور: «إنه ذريعة إلى تعظيم الميت، والطواف بقبره والتماس أركانه، والنداء باسمه، وبالجملة: **إنه يصير صنمًا يُعبد، وهذا بدعة عظيمة عمت الدنيا، وعبد الناس القبور، وعظموها بالمشاهد والقباب، وزادوا على فعل الجاهلية، فأسرجوا عليها السرج والشموع، وجعلوا لها نصيبًا من أموالهم**، كما قال تعالى في المشركين: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [النحل: ٥٦]،

---

(١) كما صرح بذلك الجفري في بعض دروسه بشرقه بأنه في حضرة السيدة زينب، والسيد إدريس!!

وكما قالوا: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا﴾ [الأنعام:١٣٦] ...» إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وإن تعجب فاعجب لمرور مكشوف الستار السريع على هذه الضلالة الصوفية من غير كبير تعليق!، وما ذلك إلا لـما يعلم من شديد كلام أهل العلم في الغلو في القبور، والبناء عليها، قال الحافظ النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لحديث النهي عن البناء على قبور الأنبياء: «إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدًا **خوفًا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به فربما أدى ذلك إلى الكفر** كما جرى لكثير من الأمم الخالية، ولـما احتاجت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثر المسلمون وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه ومنها حجرة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا مدفن رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا **بنوا على القبر حيطانًا مرتفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد فيصلي إليه العوام ويؤدي إلى المحذور ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر** ولهذا قال في الحديث: «ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجدًا» والله تعالى أعلم بالصواب»[1].

ولـم يكن قبر النبي ﷺ داخل مسجده في صدر عهد الصحابة، حتى بعد أن زاد الصحابة في بناء المسجد في عهد عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان

---

(١) وهاهو ابن حجر الهيتمي وهو من أشد المتمسكين بمقالاته يذكر اتخاذ القبور مساجد، والبناء عليها وإيقاد السرج، واتخاذها أوثانًا والطواف بها، واستلامها والصلاة إليها، يرى كل ذلك من كبائر الذنوب، [الزواجر:١/ ١٤٨]، وذكر أيضًا في «الفتاوى الفقهية» حرمة البناء على القبور، و وجوب هدمها [٢/ ٤١٢-٤١٣].

رضي الله عنها، حتى جاء زمن الوليد بن عبدالملك فأمر نائبه على المدينة- وكان الإمام العادل عمر بن عبد العزيز-بتوسعة المسجد، فدخلت فيه بيوت أزواج النبي ﷺ.

قال ابن كثير أثناء كلامه عنه: «وبُني في مدة ولايته -أي عمر بن عبدالعزيز- هذه مسجد النبي ﷺ ووسعه عن **أمر الوليد له بذلك، فدخل فيه قبر النبي** ﷺ ..».

ونقل الحافظ ابن كثير أن سعيد بن المسيب أنكر إدخال حجرة عائشة رضي الله عنها في المسجد.

ومع ذلك لـما تمّ الأمر، واضطروا إلى إدخال الحجرة كان كما قال الحافظ النووي -رحمه الله تعالى-: «**بنوا على القبر حيطانًا مرتفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد فيصلي إليه العوام ويؤدي إلى المحذور ثم بنوا جدارين من** ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا **حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر**».

فلا يجوز أن يستدل أحدٌ على جواز بناء المساجد على القبور بقبر النبي وصاحبيه وأصل الأمر كما تقدم إيضاحه.

ولهذا قال الشافعي -رحمه الله تعالى-: «**أنه لا يجتمع في المكان مسجد وقبر** فإن وجد القبر قبل المسجد هدم المسجد وبني في مكان آخر وإذا وجد المسجد قبل القبر نبش القبر ودفن في مكان آخر».

وقال ابن القيم -رحمه الله تعالى-في كتابه النافع «زاد المعاد»: «**فلا يجتمع في دين الإسلام مسجد وقبر**، بل أيهما طرأ على الآخر منع منه، وكان الحكم للسابق، فلو وضعا معًا لـم يجز ولا يصح هذا الوقف ولا تصح الصلاة في هذا المسجد لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك ..».

وأما دعوى الجفري بأن الأئمة الأربعة أجازوا الصلاة في المساجد التي

بداخلها أضرحة؟! أو في أطرافها: فمجرد دعوى، ويطالب الجفري بإثبات ذلك عن الأئمة الأربعة بل عن كبار أتباعهم: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

والمسألة مبنية على أمرين:

الأول: حكم بناء المساجد وغيرها على القبور.

والثاني: حكم الصلاة في المقبرة.

فأما الصلاة في المقبرة فمذهب جمهور أهل العلم المنع من الصلاة فيها، أو إليها، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأصحابهم، وقول الأوزاعي والثوري وغيرهم من أهل العلم.

ولـم يرَ جواز الصلاة في المقبرة إلا الإمام مالك وأصحابه، وجوّزوا ذلك لعموم أصل طهارة الأرض لا طلبًا لبركة القبر أو البقعة كما يعتقده المتعلقون بالقبور، ولهذا فإن مذهب الإمام مالك -رحمه الله تعالى- حرمة البناء على القبور وتجصيصها.

وفي هذا بيان الأمر الأول وهو حرمة بناء المساجد والقباب والمشاهد ونحوها على القبور، فهذا ممنوع بإجماع علماء الإسلام كما تقدم نقله من كلام أهل العلم قريبًا، بل جعلوا ذلك من كبائر الذنوب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ينبغي أن يكون النهي متناولاً لحريم القبر وفنائه، ولا تجوز الصلاة في مسجد بني على مقبرة، سواء كان له حيطان تحجز بينه وبين القبور أو كان مكشوفًا، قال -أي الإمام أحمد- في رواية الأثرم: إذا كان المسجد بين القبور لا يُصلى فيه الفريضة، وإن كان بينها وبين المسجد

حاجز فرخص أن يصلى فيه على الجنائز، ولا يصلى فيه غير الجنائز ...»[1].

فتبين من ذلك أن بناء المساجد على القبور منهي عنه، والصلاة عندها منهي عنها، ويزداد الأمر حرمة ونهيًا إذا اعتقد بركة البقعة بهذا القبر!، وأن الصلاة فيها أفضل من غيرها، قال ابن حجر الهيتمي في [الزواجر:١/١٤٩]: «قال بعض الحنابلة: قصد الرجل الصلاة عند القبر متبركًا بها عين المحادة لله ورسوله، وإبداع دين لـم يأذن به الله للنهي عنها ثَمَّ إجماعًا، فإن أعظم المحرمات وأسباب الشرك الصلاة عندها، واتخاذها مساجد أو بناؤها عليها، والقول بالكراهة محمول على غير ذلك إذ لا يُظن بالعلماء تجويز فعل تواتر عن النبيﷺ لعن فاعله، وتجب المبادرة لهدمها، وهدم القباب التي على القبور؛ إذ هي أضرّ من مسجد الضرار لأنها أسست على معصية رسول اللهﷺ لأنه نهى عن ذلك، وأمرﷺ بهدم القبور المشرفة، وتجب إزالة كل قنديل أو سراج على قبر ولا يصح وقفه ونذره. انتهى».

❋ ❋ ❋

(١) من [فتح المجيد:٢٤٦].

فصــــل

ثم لـما جاء مكشوف الستار إلى إنكار الشيخ الحسيني الرقص الصوفي، والسماع المحدث، ضاق عطنه بذلك، واهتز كيانه وفقد صوابه على حدِّ تعبيره! فواعجبًا لهذا الكيان الذي يهتز، وهذا الصواب الذي يُفقد عند إنكارنا بدعة لـم يأذن الله بها ولا رسوله ﷺ، ولا يحصل ذلك عندما يُشرك بالله العظيم، وتعطّل صفات الرحمن الرحيم، ويحدث في دين الله تعالى كل قول وفعل ذميم.

فحاول مكشوف الستار جاهدًا أن يدافع عن الرقص الصوفي عمومًا، ورقص الجفري في الشريط المسجل خصوصًا، وهو يتمايل طربًا يمينًا وشمالًا، ويتكسر بجسده في جمعٍ من أبناء نحلته!

فأنكر مكشوف الستار أن يسمى هذا رقصًا وقال: «**فهل هذا التمايل الذي رأيته عند الذكر تسميه رقصًا؟ فالله حسيبك**».

فأقول: نعم هو الرقص، ولكنكم تسمونها بغير اسمها كسائر المحدثات الصوفية، والأسماء لا تغيِّر الحقائق .

نقل ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» عن شيخه أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «**عبرت الصوفية عن الحرام بعبارات غيروا لها الأسماء مع حصول المعنى**، فقالوا في الاجتماع على الطيبة والغناء والخنكرة: أوقات! وقالوا في المردان: شب، وفي المعشوقة: أخت، وفي المُحِبَّة: مُريدة، وفي الرقص والطرب:

وجد، وفي مناخ العود والبطالة: رباط؛ وهذا التغيير للأسماء لا يُباح» [تلبيس إبليس: ٣٤٩-٣٥٠].

والرقص والتواجد الصوفي، وما يصاحبه من الغناء ومزمور الشيطان من عظيم المنكرات الصوفية، والبدع الغوية، كيف إذا صاحب ذلك إنشاد القصائد التي تنادي بالشرك بالله تعالى والغلو في الأنبياء والصالحين، أو السجود لمشائخهم!

روى ابن الجوزي في [تلبيس إبليس: ٢٥٤] وذكره المقدسي في [اتباع السنن: ٧٨] عن عمرو بن مالك قال: بينما نحن عند أبي الجوزاء يحدثنا إذ خرّ رجل فاضطرب، فوثب أبو الجوزاء وسعى قِبَلَهُ، فقيل: يا أبا الجوزاء إنه رجل به موتة -أي نوع من الصرع- فقال: إنما كُنتُ أراه من هؤلاء القفّازين ولو كان منهم لأمرت به وأخرجته من المسجد، إنما ذكرهم الله فقال: تفيض أعينهم وتقشعر جلودهم.

وثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من غير وجه أنه قال: «تركت بالعراق شيئًا يسمونه: التغبير، وضعته الزنادقة يشغلون به الناس عن القرآن».

قال القرطبي في «تفسيره»: «وهذا السجود المنهيّ عنه، قد اتخذه جُهَّالُ المتصوّفة عادةً في سماعهم، وعند دخولهم على مشائخهم واستغفارهم، فيرى الواحد منهم إذا أخذه الحال بزعمه، يسجد للأقدام لجهله، سواء أكان للقبلة أم غيرها، جهالة منه، ضَلَّ سَعيُهم، وخاب عملهم» [الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٩٣-٢٩٤].

وتقدم ما سئل عنه الإمام الطرطوشي -رحمه الله تعالى- فقال السائل: ما

يقول سيدنا الفقيه في مذهب الصوفية؟ وأنهم يجتمعون للذكر والصلاة على النبيﷺ ويرقصون، ويضربون بالقضيب، وهل يجوز الحضور معهم؟

فقال: يرحمك الله، مذهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسولهﷺ، وأما الرقص والتواجد، فأوّل مَن أحدثه أصحاب السامريّ، لـمّا اتخذ لهم عجلًا جسدًا له خوار قاموا يرقصون حواليه ويتواجدون، فهو دين الكفار، وعبّاد العجل» نقل ذلك عنه القرطبي في [تفسيره: ١١/ ٢٣٧-٢٣٨].

وقد نقل الشيخ الحسيني كلام بعض أهل العلم في إنكار السماع الصوفي وذمه، وذم الرقص! ولكن مكشوف الستار قابل الدليل بالعويل، وصادم البينات بالترهات، وإلا فجماهير العلماء، وعقلاء الصوفية ينكرون هذا العمل أشد الإنكار.

بل حكى بعض أهل العلم كفر من استحله، قال عبدالوهاب بن وهبان الدمشقي الحنفي [ت: ٧٦٨هـ] في منظومته الوهبانية:

ومن يستحل الرقص قالوا بكفره ... ولاسيما بالدف يلهو ويزمرُ

ومثله ما نقل ضياء الدين المقدسي في [اتباع السنن:٩٣] بإسناده إلى أبي محمد عبدالله المقرئ النحوي حيث أنشد شعرًا:

أضافوا إلى شرع النبي وصحبه ... أراذل قالوا: إنها لتُباحُ

هي الدف والتشبيبُ والشيرُ تابعٌ ... وتلك ملاهي كلهن قباحُ

نهى الشرع عنها ثم حرّم جَمعَها ... أحاديثُ تروى كلُّهن صحاحُ

فمن حلّل التحريم أو حرم الذي ... أبيح فذاك الكفر منه صُراحُ

وفي «الدر المختار»: «ومن استحل الرقص قالوا بكفره، والمراد به التمايل بالخفض والرفع بحركاتٍ موزونة، كما يفعله بعض من ينتسب إلى التصوف».

ونقل في «المعيار المعرب» [١١/ ٢٩] أن العز بن عبدالسلام سئل: عن جماعة من أهل الخير والصلاح والورع يجتمعون في وقت فينشدُ لهم مُنشد؟

فأجاب: «الرقص بدعة لا يتعاطاه إلا ناقص عقل، ولا يصلح إلا للنساء».

ولما ذكر ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ أسباب دخول الفساد على المسلمين في كتابه «صيد الخاطر» ذكر دخول البدع على الناس، وصنوف أهل البدع، وكان مما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومنهم من أكب على سماع الغناء والرقص واللعب ثم انقسم هؤلاء، فمنهم من يدعي العشق فيه، ومنهم من يقول بالحلول، ومنهم من يسمع على وجه الهوى واللعب .. إلى أن قال: والمقصود أن تعلم أن الشرع تام كامل فإن رُزقتَ فهمًا له فأنتَ تتبع الرسول ﷺ وأصحابه،وتترك بنيات الطريق ولا تقلد في دينك الرجال».

ويقول محمود الألوسي في «تفسيره» [١١/ ٧٢-٧٣] في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ ﴾ الآية [لقمان:٦]: «وأشنع من ذلك ما يفعله أبالسة المتصوفة ومردتهم، ثم إنهم -قبحهم الله تعالى- إذا اعترض عليهم بما اشتمل عليه نشيدهم من الباطل يقولون: نعني بالخمر: المحبة الإلهية، أو بالسكر: غلبتها، أو بميّة وليلى وسعدى مثلاً: المحبوب الأعظم وهو الله ﷻ!، وفي ذلك من سوء الأدب ما فيه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠]..».

فتأمل كيف قلبهم لحقائق شنائع أعمالهم، وضمّ إليه كلام أبي الوفاء بن

عقيل السابق، وقابل به دعوى مكشوف الستار .

وقال الآلوسي أيضًا [١١/ ٧٥]: «ومن السماع المحرم سماع متصوفة زماننا، وإن خلا عن رقص، فإنَّ مفاسده أكثر من أن تحصى، وكثير ما ينشدون من الأشعار من أشنعِ ما يتلى، ومع هذا يعتقدونه قُربة، ويزعمون أنَّ أكثرهم رغبة فيه أشدهم رغبة أو رهبة، قاتلهم الله أنى يؤفكون».

وهذه النقول عن العلامة الآلوسي تؤكد أن مكشوف الستار قد وقع في شراك شبكته!، وعجّل لنفسه بهلكته!، فهذا هو عين التدليس والتلبيس، وطمس الحقائق، فكيف أخذ من كلام الآلوسي ما لا دليل فيه على شرعية الرقص الصوفي، وترك صريح كلامه مما نقلناه، فأحسن الله عزاء المسلمين في فقدان الأمانة من أدعياء العلم ونصرة الدين .

وأما ما نقله مكشوف الستار من آثارٍ يستدل بها على مشروعية التمايل ! فلا تقوم بها حجة، وليس فيها حجة، فلم يذكر الجُنيد الرقص، ولم يذكر القاضي عياض الرقص، ولا ما نقله عن عليٍّ ﷺ أن الصحابة: «إذا أصبحوا فذكروا الله مادوا كما يميد الشجر في يوم الريح، وهملت أعينهم حتى تبتل -والله- ثيابهم».

فليس في هذا أي دليل على ما يصنعه أهل سخافة العقول من ضرب الدف والرقص والقفز .

وقياس مكشوف الستار الرقص الصوفي المحدث باللعب بالرماح وإنشاد الشعر قياس مع الفارق، فأهل العلم أباحوا اللعب بالرماح وإنشاد الشعر من فسحة الدين ومباحاته لا من شرائعه وعباداته، كما صنع أهل الحبشة مع النبي ﷺ،

وكذا ما يُروى عن جعفر بن أبي طالب فليس هذا من رقص الصوفية الذي يتخذونه دينًا راتبًا يتقربون به في حفلاتهم وخلواتهم.

وما أجمل ما أنشده ضياء الدين المقدسي في [اتباع السنن:٩٩] عن البعض في رده على هذه الشبهة الهزيلة حيث أنشد:

يا سالكي سُبُلَ العدوان والتهمِ ... وتابعي نعم الرحمن بالنقمِ
وتاركي سُبل المعروف عافيةً ... وآخذي طرب الخذلان والندمِ
اليتمُ الدين عارًا من فعالكم ... ما ليس يحسن من عُربٍ ولا عجمِ
سميتم الدين من لهوٍ ومن لعبٍ ... دينًا وقربىً إلى الرحمن ذي الكرمِ
يا مشبهي حُمُرَ الصحراء رامحةً ... لما تملّت من الخضراء والدِّيَمِ
هل كان فيما مضى من فعل سيدكم ... ضرب القضيب ورفس الأرض بالقدم
كلا ومن نظر الأشياء مقتدرًا ... إلا الصيام وحج البيت ذي الحرم
ثم الصلاة وإيتاء الزكاة معًا ... ثم القيام لرب العرش في الظلم
ثم الجهاد وتعليم الفروض وما ... يَحتاجه الناس من فعلٍ ومن كَلِمِ
جعلتم قصة الحبشان حجّتكم ... ولم تَعُوجوا على الأحكام والحكم

أي لم ينظروا إلى الحكمة من ذلك، إلى آخر أبياته -رحمه الله تعالى-.

وما نقله الهيتمي أن جماعة من أهل العلم رقصوا وحضروا مجالس السماع، يعترض عليه بأن هذا لم يحصل من أئمة الدين من صحابة رسول الله ﷺ، ولا من التابعين، ولا من أئمة المذاهب كأبي حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، وإنما أحدثه الزنادقة كما نصَّ على ذلك الإمام الشافعي

-رحمه الله تعالى-، فمن عمل به إنما استن بسنة الزنادقة ودينهم، وتبع فيه صنيع اليهود لـما سمعوا خوار العجل فتمايلوا وتراقصوا.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية ما يثبت ذلك من كلام من اتهم بالزندقة كابن الراوندي، والفارابي، وابن سينا وغيرهم[(١)].

ونقل شيخ الإسلام عن جماعة من كبار أهل الزهد والتنسك من المتقدمين كأبي سليمان الداراني والجيلاني والفضيل ومعروف الكرخي وغيرهم بأنهم لـم يكونوا يحضرون مجالس السماع المحدث، وذكر أن الجنيد كان يحضره في أول أمره ثم أعرض عنه آخرًا[(٢)].

ونسبة الهيتمي العمل بهذه البدعة إلى العز بن عبدالسلام ينقضه ما ثبت عنه من إنكاره كما تقدم نقله، وما نقله الشيخ الحسيني عنه في [قواعده:٢/ ١٤٢] وأنقله هنا بكماله فقال: «وأما الرقص والتصفيق فخفة ورعونة مشبهة لرعونة الإناث لا يفعلها إلا راعن أو متصنع كذاب وكيف يتأتى الرقص المتزن بأوزان الغناء ممن طاش لبه وذهب قلبه ، وقد قال ﷺ: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»، ولـم يكن أحد من هؤلاء الذين يقتدى بهم يفعل شيئًا من ذلك.

وإنما استحوذ الشيطان على قوم يظنون أن طربهم عند السماع إنما هو متعلق بالله ﷻ ولقد مانوا فيما قالوا وكذبوا فيما ادعوا من جهة أنهم عند سماع المطربات

(١) من كلامه في «مجموع الفتاوى» مفرقًا جمعه عبد الحميد شانوحة في رسالة «السماع والرقص» [ص:٣١].

(٢) المصدر السابق [ص:٤٩].

وجدوا لذتين اثنتين: إحداهما لذة المعارف والأحوال المتعلقة بذي الجلال.

والثانية: لذة الأصوات والنغمات والكلمات الموزونات الموجبات للذات والنفس التي ليست من الدين ولا متعلقة بأمور الدين، فلما عظمت عندهم اللذتان غلطوا فظنوا أن مجموع اللذة إنما حصل بالمعارف والأحوال، وليس كذلك بل الأغلب عليهم حصول لذات النفوس التي ليست من الدين بشيء.

وقد حرم بعض العلماء التصفيق لقوله ﷺ: «إنما التصفيق للنساء» ولعن ﷺ المتشبهات من النساء بالرجال، والمتشبهين من الرجال بالنساء، ومن هاب الإله وأدرك شيئًا من تعظيمه لم يتصور منه رقص ولا تصفيق، ولا يصدر التصفيق والرقص إلا من غبي جاهل، ولا يصدران من عاقل فاضل، ويدل على جهالة فاعلها أن الشريعة لم ترد بها في كتاب ولا سنة، ولم يفعل ذلك أحد الأنبياء ولا معتبر من أتباع الأنبياء، وإنما يفعل ذلك الجهلة السفهاء الذين التبست عليهم الحقائق بالأهواء، وقد قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وقد مضى السلف وأفاضل الخلف ولم يلابسوا شيئًا من ذلك، ومن فعل ذلك أو اعتقد أنه غرض من أغراض نفسه وليس بقربة إلى ربه، فإن كان ممن يقتدى به ويعتقد أنه ما فعل ذلك إلا لكونه قربة فبئس ما صنع لإيهامه أن هذا من الطاعات، وإنما هو من أقبح الرعونات».

❊ ❊ ❊

فصل: في جهلهم بأن غاية الغلو نسبة الولد إلى الله، وجواز ما دون ذلك

ولـما قال الجفري: «ما سمعنا في المولد ربي صلِّ على محمد ابنك».

قال الشيخ الحسيني: «عفوًا أيها الجفري كنا نظن ذلك، حتى ظهر لنا خلاف ذلك، فالنصارى قالت: عيسى ابن الرحمن، أمّا الصوفية قالت محمد صورة الرحمن».

فجاء الشيخ الحسيني بأصوات الصوفية وهي تتغنى طربًا بقولهم:

فيك نسخة الأكوان ... فيك صورة الرحمن

فاجمع سور الفرقان ... باسم الله

فأنكر مكشوف الستار أن يكون مرادهم: صورة الرحمن، وإنما المراد: سورة - بالسين- الرحمن؟!

واستدل على جواز ذلك بقول عائشة ﵂: كان رسول الله ﷺ قرآنًا يمشي على الأرض.

ومع البعد في التأويل، وعدم وجه تخصيص وصف النبي ﷺ بآيات سورة الرحمن، فكل هذا لا يشغلنا عن جهل الجفري بحقيقة الشرك! حيث ظنَّ أن لا شرك ولا كفر يصل به المرء بالغلو في النبي ﷺ إلا إذا اعتقد أن محمدًا ﷺ ابن الله كما اعتقدته النصارى؟!

وهذا هو عمدة الصوفية، وينشدون في ذلك بيتًا من «بردة البوصيري» عندما قال:

دع ما ادعته النصارىٰ في نبيهم   واحكم بما شئت مدحًا فيه واحتكم

أي صِفهُ بكل الصفات عدا أن تقول: هو ابن الله كما قالته النصارى، فنسبوا إليه ﷺ علم الغيب، وغوث المستغيثين، وملك الدنيا والآخرة، وغير ذلك من الأمور التي لا تجوز نسبتها إلا إلى الله تعالى.

ونسبة الولد إلى الله تعالى كفر مستقل، وأوجه المكفرات أكثر من أن تحصر، وبينوا ذلك في أبواب أحكام الردة كما سبق ذكر ذلك، وفي الموالد يحصل من أهل الاحتفال بها من صنوف الشرك بالله تعالى ما تقشعر منه جلود الموحدين، وتمجه أسماعهم، زيادة على ما يحصل من المجون والاختلاط والمنكرات التي حرمها الله تعالى على عباده.

ومع ذلك فالمثبت في كتبهم بلفظ: «فيك صورة الرحمن» كما في كتاب «جامع النفحات القدسية» [صحيفة: ٢٦٥، طبع دار الخير تقديم البوطي والفرفور وغيرهم]، وهو مشهور من شعر عمر بن محمد الدمياطي الأصل اليافي المولد المتوفى عام ١٢٣٣هـ ولا شك أن غلاة الصوفية لهم مرادٌ فاسد من هذا الكلام نشأ عن عقيدتهم في حلول الرب ﷻ في ذات النبي ﷺ، وقد نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- فقال: «وأما إذا حصل في ذلك غلو من جنس غلو النصارى بإشراك بعض المخلوقات في شيء من الربوبية كان ذلك مردودًا غير مقبول» [١١/٩٨]، وقد تقدم وسيأتي نقله كاملاً بإذن الله تعالى.

وهذه القصيدة من ذلك المعنى المذموم، وتمام أبياتها يرشد عن مراد

ناظمها ! فيقول فيها:

أنت نسخة الأكوان	فيك صورة الرحمن	فاجمع سورة القرقان	بسم الله
لاح في الدجا الحالك	بدري والسوى هالك	في نوره سالك	أمر الله
صاحِ دعني في سكري	واعذر فالهوى عذري	أنا ليس في سرّي	إلا الله
فيه غبتُ عن فكري	حيث حضرة الذكرِ	وردي موردِ البكري	حي الله
قد مَحا الْهَوىٰ وجدي	هِمتُ في الهوىٰ وحدي	حقق كي ترىٰ عندي	عند الله
نَحن ربنا نذكر	ثم غيرَهُ نهجر	وعينٌ لنا تنظر	عين الله

فهذه بعض أبيات هذه القصيدة وما تفوح به من رائحة عقائد أهل الحلول والاتحاد، وهمط الصوفية وسخف عقولهم، والنظر فيها يغني عن شرحها لإظهار ما فيها من شنائع، وقد قال ناظمها في موطن آخر:

بمرآتي صفىٰ مَرآهُ ... حبيبٌ طاب لي مَجلاهُ

أراني أنني إيّاهُ ... فما المرآةُ وما المَرئيُّ

إلا الله إلا الله

فتحوير الكلام وصرفه عن ظاهره من غير حجة تغني، أو مبررٍ يُقبل كل ذلك يدل على فساد الطوية، وانحراف النية، والله المستعان .

❋ ❋ ❋

فصـــل:
في الكلام على حديث «إن الله خلق آدم على صورته»، وبيان عقيدة أهل السنة والدفاع عن شيخنا حمود التويجري

ثم نادى مكشوف الستار على نفسه بالجهل والتجهم! وقال: «ولكن أتريد أن تعلم من الذي قال: إن آدم على صورة الرحمن، إنه أحد من بعث دينك ودنياك من أجلهم! الذي قال بأن آدم عليه السلام خلق على صورة الرحمن هو فهذا حمود التويجري صاحب كتاب: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن» والذي استشهد فيه هذا المجسم بالتوراة المحرفة».

فأقول: على ما في هذا الكلام من سوء أدب، وسفاهة لسان: إلا أنني أحب أن أصحح قوله بأن الذي قال: «إن آدم على صورة الرحمن»، ليس هو الشيخ حمود التويجري -رحمه الله تعالى-!، وإنما الذي قاله هو أعرف الناس بالله، وأكرم الخلق على الله: نبينا وقدوتنا محمد ﷺ[1].

---

(١) فأين تعظيم الرسول ﷺ وأمره، وهم يصدون صريح كلامه!! فتضللون وتجهلون من يقول بأن أبا النبي ﷺ في النار، وقائل ذلك هو رسول ﷺ!! وتضللون من منع من الغلو والإطراء فيه ﷺ، والمانع من ذلك هو رسول الله ﷺ، وتضللون من قال بأن الله خلق آدم على صورة الرحمن، وقائل ذلك هو رسول الله ﷺ، كل ذلك ثابت بالأحاديث الصحيحة عنه عليه أفضل الصلاة والسلام، فأي محبة للرسول ﷺ عندكم، وأي طاعة لسنته في دينكم؟!

فقد روى الإمام عبدالله بن أحمد في كتاب «السنة»، وابن خزيمة في كتاب «التوحيد»، وابن أبي عاصم في «السنة»، والآجري في «الشريعة»، والبيهقي في «الأسماء والصفات» وغيرهم:

كلهم بإسناد صحيح من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن»**.

فانظر كيف أعرض مكشوف الستار عن هذا الحديث الصحيح الذي بنى الشيخ التويجري عليه كتابه، وسمى كتابه بلفظه بأن الله خلق آدم على صورة الرحمن.

وقد صحح هذا الحديث بهذا اللفظ إماما الحديث وعلله أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وقال إسحاق بن راهويه: صح عن رسول الله ﷺ: **«إن الله خلق آدم على صورة الرحمن»**، وقال الكوسج: سمعت أحمد بن حنبل يقول: هذا الحديث صحيح لا يدعه إلا مبتدع أو ضعيف الرأي، نقل ذلك جماعة منهم الحافظ الذهبي في [الميزان:٢/ ٤٢٠]، وابن حجر العسقلاني في [فتح الباري: ٥/ ٢١٧].

وقال الآجري: **«هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمان بها ولا يقال فيها: كيف؟ ولـم؟ بل تستقبل بالتسليم والتصديق، وترك النظر كما قال من تقدم من أئمة المسلمين ...»** [الشريعة:٢/ ١٠٧].

وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواطن عدة، وكذا الحافظ الذهبي صححه من حديث ابن عمر في [سير أعلام النبلاء:٥/ ٤٥٠] في ترجمة أبي الزناد ثم قال: «فهذا الحديث مخرج في كتابي البخاري ومسلم فنؤمن به ونفوض ونسلم ولا نخوض فيما لا يعنينا، مع علمنا أن الله ليس كمثله شي وهو السميع البصير» انتهى.

ومعنى قوله: «ونفوض» أي نفوض كيفية ذلك، ونمرّ الحديث كما جاء.

وكما ذكر الذهبي فالحديث أصله في الصحيحين وغيرهما بلفظ: «إن الله خلق آدم على صورته».

وكذا صحح رواية: «خلق الله آدم على صورة الرحمن» الحافظ ابن حجر العسقلاني في [فتح الباري: ٥/ ٢١٧].

والضمير في قوله: «على صورته» يعود على الله تعالى، ولا يلزم من ذلك التشبيه ولا التجسيم، فالله ليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير، وقد مضى السلف الصالح في القرون الأولى على قبول هذا الحديث، وهذا المعنى، ولم يستنكره أحدٌ منهم.

وما روي عن الإمام مالك من إنكاره على ابن عجلان روايته هذا الحديث، فإنكاره ليس لضعف الحديث ورده، وإنما بقصد تحديث عامة الناس به فيتوهمون به معنًى باطلًا، لأن السائل سأله عن التحديث بالحديث كما روى ذلك الإمام العقيلي في [الضعفاء: ٢/ ٢٥٢].

وهو مذهبٌ للإمام مالك -رحمه الله تعالى- في تحريه في أخبار الصفات وكراهيته للخوض فيها، وعدم السكوت عن ذلك[1]، كما روى أشهب بن عبدالعزيز عنه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «إياكم والبدع، قيل: وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسمائه وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما

(١) وانظر [فتح الباري: ١/ ٢٧٢] كتاب العلم، وانظر في مسألة التحديث بأخبار الصفات لعامة الناس «الرسالة التسعينية» لشيخ الإسلام ابن تيمية [١/ ١٢١].

سكت عنه الصحابة والتابعون»[١].

وأما تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة في صفات الله ﷻ، ورواية أخبار الصفات فإن الإمام مالكًا لا يمنع من بيان ذلك، ومقالاته في الأسماء والصفات وإثباتها على الوجه اللائق بالله ﷻ: كثيرة جدًا تخالف ما عليه عامة الجهمية والأشعرية!

وقال الإمام ابن عبدالبر: «سئل -أي الإمام مالك- أيرى الله يوم القيامة؟ فقال: نعم، يقول الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]. وقال لقوم آخرين: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]» [الانتقاء:٣٦].

وأورد القاضي عياض في [ترتيب المدارك:٢/٤٢] عن ابن نافع وأشهب قالا -وأحدهم يزيد على الآخر-: يا أبا عبدالله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]. ينظرون إلى الله؟ قال: نعم بأعينهم هاتين.

فقلت له: فإن قومًا يقولون لا ينظر إلى الله، إن ناظرة بمعنى منتظرة إلى الثواب[٢]، قال: كذبوا بل ينظر إلى الله أما سمعت قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣]، أفترى موسى سأل ربه محالًا؟ فقال: ﴿لَن تَرَانِي﴾؛ أي: في الدنيا لأنها دار فناء، ولا ينظر ما يبقى بما يفنى، فإذا صاروا إلى دار البقاء نظروا بما يبقى وقال الله: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥].

وأخرج أبو نعيم عن جعفر بن عبدالله قال: «كنا عند مالك بن أنس

---

(١) رواه الصابوني في [عقيدة السلف: ٥٤]، والأصبهاني في [الحجة في بيان المحجة: ١/١٠٣-١٠٤]، وانظر لزامًا كتاب «عقيدة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ» للدكتور: سعود بن عبدالعزيز الدعجان.

(٢) وهذا رد صريح على عامة الأشاعرة المتأولة الذين يؤولون الرؤية برؤية الثواب، وهو حقيقة قول الجهمية كما جاء عن بشر المريسي، وردود الأئمة عليه.

فجاءه رجل فقال: يا أبا عبدالله ، الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟

فما وجد مالك من شيء ما وجد من مسألته ، فنظر إلى الأرض وجعل ينكت الأرض بعود في يده حتى علاه الرحضاء - يعني العرق - ثم رفع رأسه ورمى العود وقال: «الكيف منه غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وأظنك صاحب بدعة وأمر به فأخرج».

[حلية الأولياء:٦/ ٣٢٥-٣٢٦]، والصابوني في [عقيدة السلف:١٧-١٨]، والبيهقي في [الأسماء والصفات:٤٠٨]، وابن عبدالبر في [التمهيد:٧/ ١٥١] وغيرهم.

فهذا كله يوضح الموقف الحق من الإمام مالك في أخبار الصفات .

ولا يجوز إعادة الضمير على آدم عليه السلام، وقد أنكر هذا الإمام أحمد أشدَّ الإنكار، وقال: «من قال إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي»، وأي صورة لآدم قبل أن يخلقه الله؟! وروى ذلك الخلال عن أبي طالب من وجهين عن الإمام أحمد، وذكر نحو ذلك أبو يعلى في [طبقات الحنابلة:٢/ ١٣١].

وكذا قال الإمام الناسك الزاهد عبدالوهاب بن عبدالحكم الورّاق كما في ترجمته من [طبقات الحنابلة: ١/ ٢١٢] .

ونصّ على ذلك أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلاء البزار من أئمة الحنابلة [طبقات الحنابلة: ٢/ ١٣١] وغيرهم.

وعجبًا لمن يزعم أن الشيخ التويجري ضرب بكلام سلف الأمة عرض الحائط، وهو أحرى بهذا الوصف، فلم يذكر ممن قال بقوله أحدٌ من السلف، وإنما ذكر كلام الحافظ النووي -رحمه الله تعالى-! وهو من أعيان المائة السادسة؟!

فأين يذهب كلام السلف حقيقة من رواية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لهذا الحديث، وتصحيح الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه

وعبدالوهاب الوراق وابن شاقلاء وعبدالله بن أحمد وابن أبي عاصم والآجري والذهبي وجماعة لا يحصون من المتقدمين والمتأخرين .

ومما يجدر التنبيه عليه: أن من أهل السنة من أخطأ وأعاد الضمير على غير الله في هذا الحديث!، ومنهم أبو إسحاق بن خزيمة وغيره، وهذا خلاف ما عليه عامة أهل السنة، **وهم وإن أخطئوا لا ينزل عليهم حكم الإمام أحمد وغيره بوصفهم بالتجهم، لأنهم يثبتون الصورة لله تعالى على الوجه اللائق به** بأحاديث أخرى، وإنما لـم يعتبروا هذا الخبر من أخبار الصفات فقالوا هذا الكلام، وإلا فأصول أهل السنة واحدة متى ثبت أن الخبر الوارد من أخبار الصفات: يؤمنون به على الوجه اللائق بالله ﷻ، من غير تعطيل ولا تمثيل، ولا تكييف ولا تأويل، ولا يعبثون بشناعة شنّعت من سفهاء الأحلام، وسفهاء الأفهام، والله المستعان .

وإثبات الصورة لله تعالى على الوجه اللائق به ثابت عند أهل السنة في أحاديث أخرى، من أشهرها حديث اختصام الملأ الأعلى في قول النبي ﷺ: «رأيت ربي في أحسن صورة»، الذي رواه الإمام أحمد في «المسند»، والترمذي في «السنن»، وابن خزيمة في «كتاب التوحيد»، وابن أبي عاصم في «السنة»، والدارقطني في «كتاب الرؤية» وغيرهم .

وهو حديث صحيح بمجموع طرقه روي عن جماعة من الصحابة ﷺ، قال ابن منده في «الرد على الجهمية»: «وروي هذا الحديث عن عشرة من أصحاب النبي ﷺ ونقلها عنهم أئمة البلاد من الشرق والغرب» [ص:٩١].

ولا يشينه ما لبّس به بعض أهل البدع من أحاديث منكرة لا تصح لاختلاف اللفظ والمخرج.

فصل: في وصفهم النبي ﷺ بأنه نسخة الأكوان والتفصيل في معناه وحكمه

وعندما أنكر الشيخ الحسيني وصف النبي ﷺ بأنه نسخة الأكوان، عارضه مكشوف الستار بقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «وقد ظهر فضل نبينا على الملائكة ليلة المعراج لما صار بمستوى يسمع فيه صريف الأقلام وعلا على مقامات الملائكة، والله تعالى أظهر من عظيم قدرته وعجيب حكمته من صالحي الآدميين من الأنبياء والأولياء ما لم يظهر مثله من الملائكة حيث جمع فيهم ما تفرق في المخلوقات، فخلق بدنه من الأرض وروحه من الملأ الأعلى، ولهذا يقال هو العالم الصغير وهو نسخة العالم الكبير» [١١/ ٩٦].

فيقال: ليعلم أولاً أن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- عن عموم جنس الإنسان لا خصوص شخص النبي ﷺ، جاء بذلك في سياق ذكر أدلة تفضيل صالحي البشر على الملائكة، وقوله: «وقد ظهر فضل نبينا ...» متعلّق بما قبله، ثم استأنف شيخ الإسلام الكلام بدليل آخر فقال: «والله تعالى أظهر من عظيم قدرته وعجيب حكمته من صالحي الآدميين من الأنبياء والأولياء ما لم يظهر مثله من الملائكة حيث جمع فيهم ما تفرق في المخلوقات، فخلق بدنه من الأرض وروحه من الملأ الأعلى، ولهذا يقال هو العالم الصغير وهو نسخة العالم الكبير».

وإطلاق مسمى: العالم الصغير، أو: نسخة العالم الكبير على الجنس البشري، لم ينسبه شيخ الإسلام إلى نفسه وإنما قال: «**ولهذا يقال** ...».

وهذا الإطلاق يحتمل معنيين: أحدهما حق، والآخر باطل.

والمعنى الحق: ليصل به إلى تفضيل صالحي البشر على الملائكة: أن الملائكة خلقت من العالم العلوي: النور، والجان خلقت من العالم السفلي: النار، وبنو آدم مزيج بين العالمين العلوي والسفلي، فأخذ من العلوي الروح، ومن السفلي البدن، فآدم خلق الله روحه ونفخ فيه [في العالم العلوي]، وأخذ طينته من كل أجزاء الأرض [من العالم السفلي]، فهو على هذا: **نسخة العالم، أو صورة العالم الصغير، أو نسخته الكبرى، أو نسخة الكونين!**

وهذه الأوصاف -على فرض صحة هذا الاستنتاج- لا تخص النبي ﷺ، وهو مراد شيخ الإسلام كما تقدم بيانه، بل حتى أئمة الصوفية لم يجعلوه خاصًا بالنبي ﷺ، فهذا أحد أئمتهم وهو ابن عربي يقول في «الفتوحات»: «ثم إن الله اختصر من هذا العالم مختصرًا مجموعًا يحوي على معانيه كلها من أكمل الوجوه سماه آدم وقال: إنه خلقه على صورته، **فالإنسان مجموع العالم وهو الإنسان الصغير والعالم الإنسان الكبير أو سمِّ الإنسان: العالم الصغير كيفما شئت**».

وجاء هذا الإطلاق بهذا المعنى على لسان غير واحد من أهل العلم، ومن ذلك ما قاله القرطبي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ فقال: «لما ذكر سبحانه خلق العالم الكبير من السماء والأرض وما فيهما من الدلالات على وحدانيته وقدرته وذكر خلق العالم الصغير فقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ ...».

فتخصيص النبي ﷺ بهذا الوصف دون غيره قد يُبنى على معتقد فاسد، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في آخر كلامه السالف: «وأما إذا حصل في ذلك غلو من جنس غلو النصارى بإشراك بعض المخلوقات في شيء من الربوبية كان ذلك مردودًا غير مقبول فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم فإنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله» وقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ الآية [النساء:١٧١].

والله قد جعل له حقًا لا يشركه فيه مخلوق فلا تصلح العبادة إلا له، ولا الدعاء إلا له، ولا التوكل إلا عليه، ولا الرغبة إلا إليه، ولا الرهبة إلا منه، ولا ملجأ ولا منجا منه إلا إليه، ولا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يذهب السيئات إلا هو، ولا حول ولا قوة إلا به، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه، إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدًا، لقد أحصاهم وعدهم عدًا، وكلهم آتيه يوم القيامة فردًا» [١١/ ٩٨].

وفي ختام هذه التعليقات الموجزة على بعض ما في شريط مكشوف الستار من جهالات وتحريفات وكذبات ومخالفات!: أنبه على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أنني آثرت الاختصارَ قدر الإمكانِ وإلاَّ فمخزونُ أهلِ السنةِ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ والآثارِ السلفيةِ في نقضِ شبهِ المخالفينَ كثيرةٌ جدًا، ولله الحمد.

الأمر الثاني: أنني قابلت غِلظة القول وحدته من المكشوف بمثلها أحيانًا

تبكيتًا له، وإظهارًا بأن أهل السنة إن تكلموا بأدب فليسوا بضعفاء، وإن قسوا في العبارة فليسوا من الغوغاء، وإن تكلموا فبالحجة والدليل، وتركوا لهم البكاء والعويل.

الأمر الثالث وهو الأهم: أن ما جاء به مكشوف الستار من شبه، واعتراضات على مقالة أهل الحق: لا تخلو من أمرين:

إما أنها من محض الكذب والافتراء على أهل الحق، وما نقله هؤلاء من كلام فما بين محرّف في لفظه أو مفهومٍ على غير وجهه المراد، وهذا عندهم كثير: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت:٣].

وإما أن ما أنكروه على أهل السنة: الحق الذي لا تراجع عن القول به، ولا نثني من دون نصرته، وتقريره وبيانه للعالمين، مهما تعددت جهود أهل البدع لصدّ الناس عنه: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف: ٨-٩].

ثم بعد ذلك أزف البشرى إلى أهل السنة بأنه ما من شبهة جاء بها مكشوف الستار وناصر فيها الجفري وبني نحلته: إلّا وقد سبقهم بها مورّثٌ من خصوم الحق من قبلهم، ولكل مبطلٍ على مرّ التاريخ رجالٌ أكفّاء يكشفون زيفه، ويمحصون شبهته، وينقضون حجته، ويردون كيده في نحره.

ومهما يكن من شيءٍ فالعلو والرفعة والنصرة لأهل السنة بفضل الله ﷻ ونصره وتأييده، كما قال الله تعالى لنبيه موسى ﷺ: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه:٦٨]، وقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٣٩].

فالعلو والرفعة لأهل الحق لأن الله هو الحق، والله -تبارك وتعالى- هو الأعلى، ونبينا محمد ﷺ رفع الله ذكره فهو أعلى، وأمته هي الأعلى بين الأمم، ولا تزال طائفة من أمته على الحق ظاهرة منصورة لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى قيام الساعة.

ولهذا شرّف الله تعالى أهل السنة على مرّ أيام التاريخ ودهوره بالظهور والرفعة، ونشر ذكرهم بين العالمين؛ لأن لهم نصيبًا من متبوعهم وإمام طريقتهم وهو نبينا ﷺ، والله تعالى قد رفع له ذكره.

وخصوم الحق لهم نصيب ممن خالف أمره ﷺ وشنأه، وشانئ النبي ﷺ أبتر، وكذا أهل البدع شنئوا دين النبي ﷺ بما أحدثوا فيه من البدع، فيبتر الله ذكرهم ولا يكون لهم بين العالمين ذكرٌ بالخير.

والناظر إلى سائرِ سبُلِهم المتهافتة على مرّ التاريخ يجد أنها بُنيت على حُججٍ عقيمة، وهي عند التمحيص هزيلة سقيمة.

حجتهم: الجهل والهوى، والتدليس والتلبيس، والموحد السنّي يقابلهم بآيات القرآن، وصحاح السنة، وآثار السلف الصالح، فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون؟

قال الإمام ابن القيم:

ذهب الرجال وحال دون مَجالهم ... زمرٌ من الأوباشِ والأنذالِ

زعموا بأنهمُ على آثارهم ... ساروا ولكن سيرة البطالِ

لبسوا الدلوق مرقعًا وتقشفوا ... كتقشفِ الأقطاب والأبدالِ

قطعوا طريق السالكين وغوّروا ... سبل الهُدىٰ بجهالة وضلالِ

عمروا ظواهرهم بأثواب التقى وحشوا بواطنهم من الأدغالِ

إن قلت: قال الله قال رسوله همزوك همز المنكرِ المتغالي

أو قلت: قد قال الصحابة والألى تبعوهم في القول والأعمال

أو قلت: قال الشافعي وأحمدٌ وأبو حنيفة والإمام العالي

أو قلت: قال صحابهم من بعدهم فالكلّ عندهمُ كشبهِ خيالِ

ويقول: قلبي قال لي عن سرِّهِ عن سرِّ سرّي عن صفا أحوالي!

عن حضرتي عن فكرتي عن خلوتي عن شاهدي عن واردي عن حالي

عن صفوِ وقتي عن حقيقة مشهدي عن سرِّ ذاتي عن صفاتِ فعالي!

دعوى إذا حققتها ألفيتها ألقاب زورٍ لفّقت بمحالِ

تركوا الحقائق والشرائع واقتدوا بظواهر الجهالِ والضلالِ

جعلوا المرا فتحًا وألفاظ الخنا شطحًا وصالوا صولة الإدلالِ

نبذوا كتاب الله خلف ظهورهم نبذ المسافر فضلة الآكالِ

نعم، هذا هو حال أهل التصوف، تنكبوا به عن كتاب الله تعالى، وعن فهم معانيه، وعن اتباع سنة النبي ﷺ، وسيرة السلف الصالح من الصحابة والتابعين! وعمدوا إلى توحيد ابن عربي و قصائد ابن الفارض وخزعبلات إخوان الصفا.

نعم: هذا هو مذهب التصوف الذي أباد من قلوب البشر- ممن لم يرد الله بهم خيرًا- عددًا لا يحصيهم إلا الله، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف:١٧٩].

نعم: هذا هو التصوف الذي أعمى بصائرهم، وجعل في آذانهم وقرًا، وصدهم عن دين الله تعالى، حتى تَرِقَّ قلوبهم بذكر البدوي والجيلاني والعيدروس وسائر من يدعونهم من الأولياء، وتشمئز عند ذكر توحيد الله تعالى وإفراده بالعبادة: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾ [الإسراء:٤٦].

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر:٤٥].

فتكبروا على الله ورسولهﷺ، وبطروا الحق، وأعرضوا عن سبيل الهدى، فأعقبهم الله نفاقًا في قلوبهم، قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف:١٤٦].

فتركوا الآيات وأخذوا بالوساوس والخطرات، وطرحوا السنن الثابتة المروية، وأخذوا بالبدع والأهواء الغوية، وفارقوا طريقة الصحابة والتابعين، وأخذوا طريقة الزنادقة كابن عربي والفارابي وابن الفارض وابن سبعين!

أبرا إلَى الله من قوم فعالهمُ هذا وعن ذمهم ما عشتُ لم أتُبِ

فأقسمت بالذي لا يحلف بغيره، ولا يطلب الغوث من سواه، أن أبذل قوتي، وطاقتي، وحجتي، ومهجتي، ولذة نومي، وأنسي بأهلي: في جهادي لأهل الوثنية والبدعة والغواية، وألحق بهم أشد النكاية، ولن أبقي لهم واردة، ولن أدع منهم شاردة، ما بقي في الجسد روح، وما امتدّ إليّ من الله حول وقوة.

كيف لا؟! وهم قد أشركوا بالله العظيم، وتلطخوا بأقبح الأقوال والعقائد من كل مذهبٍ سقيم، وألحقوا بالله المذمة، وجعلوا معه آلهة أخرى، وصرفوا لها أنواعًا من العبادة كالدعاء والنذر والرغبة والرجاء والخوف، والله أعلى وأجل: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ [يوسف:٣٩]، وعطلوا صفات الله تعالى، وقابلوها بالرد والتعطيل، والتجهيل والتأويل، واستدركوا على النبي ﷺ شرائع ما أذن بها ولا سنّها لأمته، ونصبوا العداء لأهل الحق، وألحقوا بهم المذمة!

فتالله لأكيدنَّ أصنامكم وأربابكم وشُبهكم حتى تُولُّوا مدبرين.

والله أعلمُ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

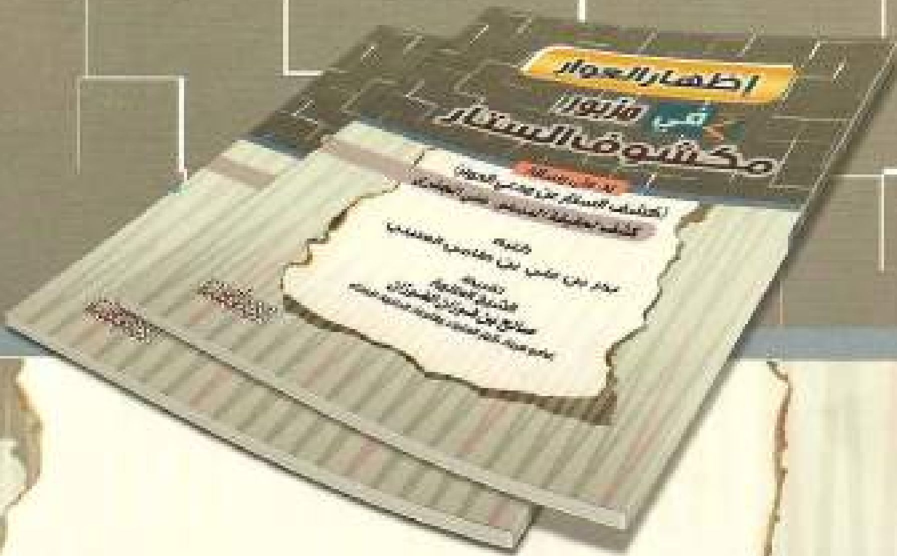
وكتب

بدر بن علي بن طامي العتيبي

الطائف

عصر يوم الثلاثاء ٢٨ صفر ١٤٢٧هـ

فهرس الموضوعات



جمهورية مصر العربية - القاهرة
تليفون: ٠٠٢٠١٢٧٤٨٣٦٦٣ - ٠٠٢٠١٠٥٥٨٣٤٤٢
email:zahran_75@yahoo.com